الاثنين 15 آب 2022
العدد 4701 السنة السابعة عشرة
Lundi 15 AOÛT 2022 nº 4701 17ème année

24 صفحة
10000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

683 مليون دولار
أنفقتها MEA على التسويق

● ماهر سلامة
فقاعة العقارات التي لم تنفجر بعد

● علي الزين
السلطة تخاف من الأرقام

المقاومة تكرّر لاءاتها... وجهات لبنانية تشيع مناخات سلبية

الترسيم: إرباك في إسرائيل ولا ردّ بعد [2]

جاءت عملية القدس بمثابة ردّ موجع على عدوان غزة واغتيالات نابلس، لتربك حسابات العدو الذي يتحسّب موجة عمليات مقبلة (أ ف ب)

فلسطين
عودة الفدائيين

[8-9]

> تحتجب «الأخبار» غداً لمناسبة انتقال السيدة العذراء

تحقيق

قراءة في انتخابات 2022
الشمال الثانية دائرة الانتكاسات الأربع

4

الحدث

النووي الايراني
ايران تدرس... اتفاق تام أو لا اتفاق

10

حريات

سلمان رشدي
نصير عذابات الشرقيين أم صناعة كولونيالية؟

14

قضية اليوم

المقاومة كرّرت موقفها النهائي... وجهات لبنانية تشيع مناخات سلبية

هوكشتين لم يزر إسرائيل وينتظر بلورة «الموافقة» على شروط لبنان

ليس معلوماً بعد السبب الذي دفع وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى نشر خبر، الأسبوع الماضي، عن زيارة سرية قام بها الوسيط الأميركي في ملف ترسيم الحدود اللبنانية - الفلسطينية المحتلة عاموس هوكشتين إلى تل أبيب، وما إذا كان هناك من ضلّل الإعلام العبري. إذ إن الجانب الأميركي بادر بنفي الأمر. وتم، بعيداً من الإعلام، إبلاغ جهات عدة في لبنان والمنطقة وأوروبا بأن الإسرائيليين ليسوا جاهزين بعد لتقديم جواب نهائي لانشغالهم بتطورات الحرب على غزة والاستنفار في الضفة الغربية. لكن اللافت أن هذه «التوضيحات» الأميركية رافقها الإصرار على ترداد لازمة أن الأمور «قابلة للحل»، وأضافوا على ذلك أن «كل القوى السياسية في إسرائيل تدرك أن ملف الترسيم شأن يخص الأمن القومي ولا يمكن إقحامه في المعركة الانتخابية الداخلية».

وإذا كانت حكومة بائير لابيد قد أملت في تحقيق تقدّم في العدوان على غزة تستثمره في ملف الترسيم مع لبنان، فإن الصورة ليست على هذا النحو حتى الآن. لكن المؤكّد أن كل الرسائل الإسرائيلية غير المعلنة التي وصلت إلى بيروت، عبر الأميركيين مباشرة أو عبر الأمم المتحدة أو عبر ناقلي رسائل من عواصم عربية، تركز على أن «المستوى السياسي في إسرائيل ينصت جيداً إلى المستوى العسكري والأمني، وبعرف أن الحل يجب أن يستند إلى حسابات تتصل بكلفة الرفض أو الحديث عن كلفة القبول بالمطالب اللبنانية».

> المقاومة كرّرت لأاتها: لا تسويف، لا ربط للملف بالانتخابات الإسرائيلية، لا استخراج إلا مقابل استخراج

وبحسب مصادر معنية بالملف، فقد تلقّت إسرائيل، عبر جهات مختلفة، التوضيحات الكافية حول موقف الحكومة اللبنانية وحزب الله، وموجزه الآتي:

أولاً، أن المهلة الزمنية للعدو لحسم الأمر لم تتغير ولا تتجاوز منتصف أيلول المقبل، وأي إشارات تسويف أو إطلاق مناورات سياسية أو حتى عمليات عسكرية ستدفع المقاومة إلى تقليص المهلة.

ثانياً، أن المقاومة ترفض ربط الملف بالانتخابات الإسرائيلية، وهي غير معنية بأي نقاش حول الواقع السياسي في إسرائيل وانعكاسات الملف على الانتخابات وغيره من التفاصيل التي تهم السياسيين الإسرائيليين.

ثالثاً، أن معادلة المقاومة لا تزال ثابتة، ومفادها أنه لا يمكن لإسرائيل البدء في استخراج الغاز من أي منصة في البحر الفلسطيني المحتل، وليس من منصة «كاريش» فقط، ما لم يُعلن رفع الحظر المفروض على عمل الشركات في التنقيب والاستخراج في البحر اللبناني بعد حسم حقوق لبنان في الحقول والخطوط وفق ما تسلّمه هوكشتين من الرؤساء الثلاثة في آخر زيارة له إلى بيروت.

رابعاً، أن المقاومة جدية، وقد أرسلت إشارات عملانية تدل على استعدادها لضرب مجموعة من المنصات دفعة واحدة إذا لزم الأمر. وقد أُحيطت كل الشركات الأجنبية العاملة في هذه الحقول علماً بذلك وتبلّغت تحذيرات من مغبة الاشتراك في ما تعتبره المقاومة اعتداء إسرائيلياً على لبنان، ما دفع الجانب اليوناني الذي نفى بداية ملكيته لسفينة «إنيرجين» إلى التراجع والإقرار بذلك وبأن غالبية العاملين على متنها يونانيون. وقد أكّدت الحكومة اليونانية أنها لا تريد التورط في مشكلة، ورفضت تحميلها مسؤولية عمل «إنيرجين» لأنها شركة تجارية لا تمثل الحكومة. وقد تجدّد قلق أثينا بعدما لامست تهديدات المقاومة حدوداً فاجأت حتى العاملين على السفينة، وهي تتصرف بحذر كبير وتعرف أنها ستكون مسؤولة، بشكل أو بآخر، وباتت تدرك، كما شركات عالمية أخرى، أن الضمانات الإسرائيلية لم تعد كافية.

خامساً، أن محاولة العدو المناورة من خلال تجميد العمل في منصة «كاريش» مقابل تجميد تهديد المقاومة أو تعطيله سيصار إلى الرد عليها بالتأكيد أنه لا يمكن للعدو استخراج الغاز من كل حقول المتوسط ما لم يقرّ بحقوق لبنان، وما لم تبادر الولايات المتحدة بتوقيع تعهد خطي علني يضمن حرية لبنان في استقدام أي شركة عالمية للعمل في حقوله.

عملياً، تؤكّد المصادر المعنية أن التوقعات حول الجولة الجديدة من الاتصالات تتركز الآن على معلومة هوكشتين إلى التواصل سريعاً مع مسؤولين لبنانيين مؤكداً لهم أن الأمر «غير صحيح ولم يحصل»، وأنه عندما غادر لبنان إلى فلسطين المحتلة، عقب زيارته الأخيرة لبيروت، أمضى هناك ست ساعات فقط التقى خلالها رئيس الحكومة الإسرائيلية، وأنه لا يزال في انتظار تحديد موعد جديد له.

في هذه الأثناء، كان لافتاً أن التدقيق الذي أجرته جهات رسمية حول خلفية التسريبات أكّدت أنها «لبنانية المصدر والفبركة والنشر»، وأن جهات سياسية تقف خلف الأمر من زاوية أنها تعتبر أن مجرد إشاعة مناخ إيجابي حول الملف تحت ضغط حزب الله يعطي الحزب مكانة متقدمة، كما يفيد الرئيس ميشال عون. كما تخشى هذه الجهات، وعلى رأسها القوات اللبنانية، من أن يؤدي هذا المناخ الإيجابي - معطوفاً على مناخات الانفتاح في المنطقة - إلى توسع مروحة القوى والشخصيات التي تبادر بالحوار مع حزب الله كما فعل رئيس الحزب التقدمي وليد جنبلاط. علماً أن هاجس هذه الجهات يتركز على انعكاسات مثل هذا الحوار على التحضيرات للانتخابات الرئاسية المقبلة. مع الإشارة إلى أن «الهبل» السياسي وصل حدّ جهر مسؤولين في القوات بتفضيلهم عدم التوصل إلى حل لاستخراج النفط والغاز قبل التخلص من حزب الله وتأثيراته على الدولة اللبنانية. وهو الموقف نفسه الذي يفضّل العتمة على قبول هبة الفيول الإيرانية التي يتكل الأميركيون ليس على فريق 14 آذار لرفضها بل على رئيس الحكومة نجيب ميقاتي.

(مروان بو حيدر)

استفتاء في إسرائيل

إلى ذلك، أدخلت إسرائيل نفسها في تعقيدات «قضائية - دستورية» في ملف الترسيم مع لبنان، بعد تقديم منظمة «منتدى كوهلت للسياسات» التماساً أمام محكمة العدل العليا في القدس المحتلة، طالبت فيه بإصدار حكم قضائي يلزم تل أبيب إجراء استفتاء عام على أي «تنازل» للجانب اللبناني. ويفتح ذلك باب النزاع في أكثر من اتجاه وعلى أكثر من فرضية ما يزيد منسوب القلق من إمكان التسبب في مواجهة عسكرية مع حزب الله.

فهل تفرمل المحكمة العليا خطوات الحل وتعيده إلى نقطة البداية مع إمكان التسبب بتصعيد وربما أيضاً بمواجهة؟ سؤال سيكون على طاولة مداولات قضاة المحكمة، المفترض بهم أن يحددوا حكمهم وفقاً للمصلحة الإسرائيلية التي تضع في رأس أولوياتها التهديدات الأمنية.

ويعدّ الالتماس جزءاً من حركة «اعتراض» إسرائيلية، بعضها ضد أي اتفاق مع لبنان يعزّز مكانة حزب الله في الساحة اللبنانية بوصفه مقاومة، وبعضها الآخر من منطلق الخصومة السياسية الداخلية بين موالاة ومعارضة عشية الانتخابات التشريعية، رغم أن القرار في نهاية المطاف يستند إلى «فتوى» المؤسسة الأمنية التي يمكنها «إقناع» الجميع، بمن فيهم القضاء، بالتوجه إلى حل دبلوماسي سواء تضمن «تنازلات» سيادية أم لا.

مع ذلك، يطرح تأخر الوسيط الأميركي في إنجاز وساطته أكثر من علامة استفهام: هل يريد هوكشتين وإسرائيل استهلاك الوقت المعطى لهما في التسويف والمماطلة إلى أن تفرض تل أبيب وقائع ميدانية يتعذر الرجوع عنها؟ أو أن التسويف يأتي في سياق تمرير الوقت إلى حدّه الأقصى قبل الرد على الموقف اللبناني من الترسيم ما يخفّف وطأة «التنازل» عن إسرائيل؟ أم أن إرادة التسويف وترحيل الردود إلى ما قبل موعد استخراج الغاز من حقل «كاريش» يتيح لئل أبيب تضمين أجوبتها بنوداً ملغومة وحمّالة أوجه للاستناد إليها لاحقاً في حال التراجع عن الاتفاقات؟

أما السؤال الأكثر حضوراً فهو ما يتعلق بالموقف الأميركي نفسه: هل يتحرك هوكشتين وفقاً لأجندة مسؤوليه في واشنطن، المفترض في أي حل أن يرّعزع استراتيجيتهم في مواجهة حزب الله في لبنان، أم وفقاً لأجندة إسرائيل التي تسعى، ما أمكنها، إلى تجنب أي سبب يؤدي إلى مواجهة عسكرية مع حزب الله؟

(الأخبار)

التسريبات السلبية... لبنانية

وعلمت «الأخبار» أنه فور انتشار تسريبات في الأيام القليلة الماضية حول مناخات سلبية ورفض إسرائيلي لمقترحات لبنان، عمد هوكشتين إلى التواصل سريعاً مع مسؤولين لبنانيين مؤكداً لهم أن تفيد بأن هوكشتين ينتظر تأكيداً على مواعيد له في إسرائيل خلال هذا الأسبوع. وأنه في حال حصل الأمر، يفترض أن يتوجّه إلى تل أبيب للحصول على ما يمكن وصفه بالحل. وفي حال كانت المناخات سلبية فإن الموفد الأميركي ليس مضطراً للذهاب، بالتالي ستكون مهمته التالية في لبنان معقّدة، لأن فكرة التفاوض من جديد على إطار للبحث وترسيم وخلافه لم تعد ممكنة.

تقرير

«صفقة» لتسوية قضية المطران الحاج

عبدالله قمح

يتجنّب القضاء العسكري التعليق على معلومات تتردّد حول «صفقة» عُلّق بموجبها العمل بالملاحقات القضائية الصادرة في حق راعي أبرشية حيفا النائب العام البطريركي على القدس والأراضي المقدّسة، المطران موسى الحاج، بجرم التواصل مع عملاء مُدانين فارّين إلى الأراضي المحتلة ونقل أموال منهم إلى مستفيدين داخل الأراضي اللبنانية. سياسة الصمت التي يتبعها القضاء العسكري منذ أيّام، تنسحب على قوى سياسية «غارقة» حتى أخمص قدميها في الملف، ما يشير إلى أن شيئاً ما يجري تركيبه بعيداً عن الأضواء.

مع تكشّف تفاصيل الملف وقيام «المطران» بنقل مبالغ مالية تجاوزت نصف مليون دولار من عملاء إلى أقاربهم في لبنان، قرّرت الكنيسة المارونية الهجوم كأفضل وسيلة للدفاع. فادّعت بداية أن خلفيات القضية سياسية، ورفع البطريرك الماروني بشارة الراعي السقف مطالباً بوقف التعقّبات في حق «المطران وإعادة الموجودات التي صودرت في حوزته (أموال وأدوية)، في مقابل إصرار وقف القضاء العسكري على تنفيذ إشارته باستدعاء المطران للاستماع إليه ورفض تسليم المصادرات، قبل أن تبدأ ملامح تسوية تلوح في الأفق.

مشروع «التسوية» بدأ عملياً مع نصائح للبطريركية المارونية بتكليف الوزير السابق ناجي البستاني متابعة القضية مع الجهات المختصّة. وقد استفاد الأخير من مروحة علاقاته مع قوى سياسية وأمنية وقضائية على صلة بالملف، ونجح في إحداث خرق، تمثّل بتجميد التعقّبات بحق الحاج الذي ترفض بكركي مثوله أمام القضاء العسكري أصلاً، بحجة أن «الأساقفة لا يمثلون أمام القضاء» بموجب قانون كنسي خاص صادر عن الفاتيكان معترف به لبنانياً. وتم التوصل، برعاية أطراف سياسية وأمنية، إلى «خريطة طريق» لحل القضية، تبدأ بالإفراج عن المقتنيات الشخصية للمطران، كهاتفه الخلوي وجواز سفره اللذين صادرهما الأمن العام عند معبر الناقورة تنفيذاً لإشارة قضائية. وفي المقابل، تلتزم بكركي بوقف حملة المطالبة باسترداد الموجودات الأخرى كالأدوية والأموال، وتترك القانون يأخذ مجراه. وقد لوحظ أن عظة البطريرك الراعي أمس خلت من أيّ كلام عن القضاء، كما جرت العادة منذ اندلاع الأزمة في 18 تموز الماضي، ما يوحي بأن «مسار الحل» وُضع على سكة التنفيذ. وعُلم أن التسوية تنصّ على الإبقاء على الموجودات في عهدة القضاء على أن يختار لاحقاً اختيار الأسلوب الأفضل لمعالجتها. وبحسب معلومات «الأخبار» فإن «الصفقة» تتضمّن، وقف التصعيد السياسي والإعلامي، والسماح بمعالجة هادئة لآلية عبور المطران إلى الأراضي المحتلة. ووفق المعلومات، لا تزال الكنيسة تصرّ على العبور من معبر الناقورة، وفق «قرار أمني خاص» ومذكّرة داخلية صادرة عن الأمن العام عام 2006. فيما تطرح جهات سياسية تعمل على إنهاء الملف العودة إلى الآلية التي كانت متّبعة خلال الثمانينيات بالسفر إلى الأراضي المحتلة عبر الأراضي الأردنية.

> وقف التصعيد الإعلامي والسماح بمعالجة هادئة لآلية العبور إلى الأراضي المحتلة

إلى ذلك، علمت «الأخبار» من مصادر أمنية أن ملف المطران الحاج لم يجر ختمه أو حفظه، ولا يزال مفتوحاً في انتظار ما سينتج عن مساعي التسوية، علماً أن الإفراج عن المضبوطات لا يتم إلا بعد صدور إشارة قضائية.

(هيثم الموسوي)

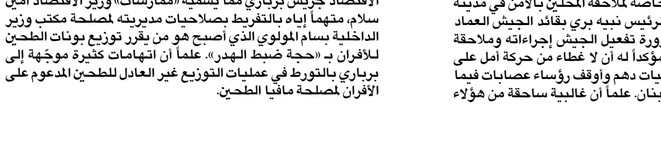

علم وخبر

أدوار إقليمية لباسيل

أكدت أوساط مطلعة أن رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل لعب أخيراً أدواراً إقليمية متقدمة بحكم علاقته الوطيدة بالرئيس السوري بشار الأسد، فساهم في تقريب وجهات النظر في أكثر من ملف بين دمشق والدوحة، كما زار أخيراً تركيا، في زيارة مشابهة بعيداً من الأضواء، والتقى عدداً من المسؤولين الأتراك.

سعيد «معجب» ببرّو

نقل زوار للنائب السابق فارس سعيد عنه أن ما كان يحذر منه قبل الانتخابات من تحول نائب حزب الله رائد برو إلى مرجعية سياسية وخدماتية في المنطقة بدأ يتحقق. إذ إن الأخير ترأس أخيراً وفداً من مخاتير المنطقة إلى قائد الجيش العماد جوزيف عون، وتمكن من حل خلاف مزمن بين مدرسة للراهبات في عمشيت وبين كل من وزارة التربية ومجلس الإنماء والإعمار. واقر سعيد بأن برو «بولدوزر» خدماتي ويلاحق مطالب أهالي المنطقة من كل الطوائف، معتبراً أن «نائب حزب الله أكل نائبي التيار الوطني الحر» سيمون أبي رميا ووليد خوري!

الفرزلي «يكوّع» مع السعودية

بدأ النائب السابق لرئيس مجلس النواب إيلي الفرزلي «تكويعة» جديدة نحو حلفاء السعودية في لبنان، والتقى في هذا السياق شخصيات مسيحية مقربة من السعودية من بينها وزير الخارجية السابق فارس بويز، ومقرّبين من قائد الجيش العماد جوزيف عون. ويسوّق الفرزلي لحشد تأييد 14 آذاري لانتخاب قائد الجيش جوزيف عون رئيساً للجمهورية بدعم من الرياض ومن غالبية مسيحية ما يفرضه أمراً واقعاً على بقية القوى.

لا غطاء على المخلّين بالأمن في صور

بدأ الجيش اللبناني إجراءات خاصة لملاحقة المخلّين بالأمن في مدينة صور ومنطقتها، بعد اتصال الرئيس نبيه بري بقائد الجيش العماد جوزيف عون ودعوته إلى ضرورة تفعيل الجيش إجراءاته وملاحقة مجموعات معروفة بالأسماء، مؤكداً له أن لا غطاء من حركة أمل على أحد. وبالفعل، نفّذ الجيش عمليات دهم وأوقف رؤساء عصابات فيما فر آخرون بعضهم إلى خارج لبنان. علماً أن غالبية ساحقة من هؤلاء لبنانيون من قرى جنوبية يتزعّمون عصابات تفرض خوّات وتنفّذ عمليات سطو.

افرام «سكّر الحنفية»!

بعد إنفاق مالي ضخم عشية الانتخابات النيابية الأخيرة، وبعدما «سكّرت» ماكينته فواتير المستشفيات والمدارس والصيدليات قبل التصويت، أقفل النائب نعمت افرام أبواب الخدمات بالكامل في وجه المحتاجين، لا سيما من كانوا يستفيدون من تقديماته الطبية.

قضاة محاكم التمييز: التعليق مستمر

ينعقد مجلس القضاء الأعلى غداً لاستكمال النقاش في مرسوم تعيين قضاة محاكم التمييز الذي أعاده وزير العدل هنري خوري إلى رئيس المجلس القاضي سهيل عبّود لإعادة النظر فيه، بعد رفض وزير المالية يوسف الخليل توقيعه لـ«عدم مراعاة التوازن الطائفي». وكان المجلس عقد جلسة الخميس الماضي من دون أن يتخذ قراراً في الأمر، بسبب الخلاف السياسي حول ملف التحقيق في انفجار مرفأ بيروت، والذي تنتظر دعاوى متعلقة به تعيين القضاة لاستكمال نصاب الهيئة العامة، فيما تؤكد مصادر في «العدلية» أن عبّود لا يريد حلّ هذا الملف وإنما استثماره سياسياً.

«كراتين إعاشة» سعودية

اتفقت دار الفتوى مع السفير السعودي في بيروت وليد البخاري على أن يتولى موظفو «لجان الزكاة» في المناطق توزيع مساعدات عينية سعودية، وهي عبارة عن «كرتونة إعالة (إعاشة) شهرية». وقد خصصت المملكة 35 مليون دولار للمشروع.

برباري «زعلان» من سلام

يشكو المدير العام لمكتب الحبوب والشمندر السكري في وزارة الاقتصاد جريس برباري مما يسمّيه «ممارسات» وزير الاقتصاد أمين سلام، متهماً إياه بالتفريط بصلاحيات مديريته لمصلحة مكتب وزير الداخلية بسام المولوي الذي أصبح هو من يقرر توزيع بونات الطحين للأفران بـ «حجة ضبط الهدر». علماً أن اتهامات كثيرة موجّهة إلى برباري بالتورط في عمليات التوزيع غير العادل للطحين المدعوم على الأفران لمصلحة مافيا الطحين.

تحقيق

قراءة في نتائج انتخابات 2022

الشمال الثانية: دائرة الإنتكاسات الأربع

في الشكل سجّلت انتخابات طرابلس 4 انتكاسات:
● أولى سعودية، بحكم تقدم لائحة أشرف ريفي - القوات اللبنانية المدعومة من السفارة السعودية على لائحة أصدقاء حزب الله وسوريا (المشاريع – فيصل كرامي – تيار المردة) بـ729 صوتاً فقط، وعلى لائحة النائب الحريريّ السابق مصطفى علوش بـ1965 صوتاً، رغم كل الإنفاق المالي والتعبئة والتحريض والتخوين والتخويف.
● وثانية لقوى 8 آذار عموماً وفيصل كرامي خصوصاً. ففي ظل الانكفاء المستقبليّ والميقاتيّ والصفديّ، وفي ظل تعزيز قدرات كرامي المالية، كان يفترض بلائحة «الأفندي» أن تزيد حصتها من مقعدين عام 2018 إلى ثلاثة أو أكثر، إلا أنه لم يستفد من انكفاء زعماء المدينة، ومن هامش التمايز السياسي الذي ميز نفسه به، وخسر في المقابل اندفاعة الناخب العلوي في التصويت له، إضافة إلى حلفاء شماليين آخرين كان يمكنهم أن يضمنوا للائحة الحاصل الثالث.
● انتكاسة ثالثة للرئيس نجيب ميقاتي الذي لم تحصل اللائحة المدعومة رسمياً منه سوى على 16215 صوتاً، بينما 5023 صوتاً للنائب عبد الكريم كبارة و4037 للمرشح كاظم الخير و1409 للمرشح سليمان عبيد، ما يعني أن حجم «دولة الرئيس» في مدينته يساوي 5746 صوتاً. وكان ميقاتي (حصدت لائحته 42019 صوتاً عام 2018) أصرّ على تشكيل لائحة من دون أن يشارك فيها، وأوهم المرشحين بأن ماكينته ستنخرط جدياً في المعركة، ما شجعهم على الترشح تحت عباءته، قبل أن يتبين لهؤلاء عدم جديته في دعم اللائحة سواء مادياً أو معنوياً سوى بالفتات. ويؤكد متضررون أنهم دفعوا باللحم الحي ثمن ما يصفونه بـ«صفقة» بين ميقاتي والسفير السعوديّ وليد البخاري ومعراب تقضي بتخلي رئيس الحكومة عن دعم مرشحي لائحته لمصلحة لائحة ريفي، وهو ما ينفيه مقربون من ميقاتي. وفي الحالتين، سواء باع ميقاتي السعودية موقفاً بالتخلي عن لائحته أو في حال كان هذا هو حجمه الفعلي، يعدّ الأمر انتكاسة لمن يطرح نفسه زعيماً شمالياً وسنياً.
● انتكاسة للمتمردين على الرئيس سعد الحريري، من مصطفى علوش في طرابلس مروراً بعثمان علم الدين في المنية وصولاً إلى سامي أحمد فتفت في الضنية؛ أسقط الحريري من بعيد كل من يشاء إسقاطهم وأوصل كل من يريد إيصالهم.

(هيثم الموسوي)

غسان سعود

رغم المقاطعة الحريرية المعلنة، بقيت نسبة الاقتراع (42,85%) في دائرة الشمال الثانية (المنية - الضنية - طرابلس) نفسها تقريباً كما في 2018 (43,34%). في الدورة الماضية، تمكنت ثلاث لوائح فقط من تأمين الحاصل الانتخابي: حصلت لائحة المستقبل على خمسة مقاعد نيابية، ولائحة نجيب ميقاتي على أربعة، ولائحة فيصل كرامي على اثنين. أما عام 2022، فقد أفسح غياب المستقبل وميقاتي المجال أمام ست لوائح لتأمين الحاصل، أتى ترتيبها كالآتي:
1 - إنقاذ وطن (ريفي – القوات) - 30006 أصوات.
2 - الإرادة الشعبية (المشاريع – الصمد – كرامي) - 29277 صوتاً.
3 - لبنان لنا (علوش) - 28041 صوتاً.
4 - التغيير الحقيقي (إيهاب مطر - الجماعة الإسلامية) - 16825 صوتاً.
5 - للناس (ميقاتي) 16215 صوتاً.
6 - انتفض (مجتمع مدني) 14181 صوتاً.
بالنتيجة فازت لائحة ريفي - القوات بثلاثة مقاعد، ولائحة المشاريع - كرامي - الصمد بمقعدين، ولائحة مصطفى علوش باثنين، ولائحة مطر - الجماعة باثنين، فيما فازت لائحة ميقاتي بمقعد لكبارة، ولائحة المجتمع المدنيّ بمقعد. وسرعان ما أعيد خلط المقاعد مع إعادة تموضع الفائزين، فرست التوازنات كالتالي:
● قوى 8 آذار: 3 نواب هم طه ناجي (سنة - طرابلس) وجهاد الصمد (سنة - الضنية) وفراس سلوم (علوي - طرابلس).
● الكتلة الشمالية المحسوبة على الحريري: 3 نواب هم أحمد الخير (سنة - المنية) وعبد العزيز الصمد (سنة - الضنية) وعبد الكريم كبارة (سنة -طرابلس).
● العوني السابق المرشح على لائحة ريفي – القوات جميل عبود (أرثوذكس – طرابلس) عضو آتي في كتلة النائب نعمت افرام.
● أشرف ريفي (سنة – طرابلس).
● كتلة المجتمع المدني: رامي فنج (سنة - طرابلس).
● كتلة القوات: الياس خوري (موارنة - طرابلس).
● مستقل: إيهاب مطر (سنة - طرابلس).
بقراءة نتائج الانتخابات في دائرة الشمال الثالثة، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:
● مستفيداً من اعتكاف الحريري والدعم السعوديّ والحضانة القواتية الإعلامية، جمع أشرف ريفي ضعف ما جمعه من أصوات في الانتخابات السابقة، قافزاً من 5931 صوتاً إلى 11593 صوتاً.
● تقدم مرشح جمعية المشاريع طه ناجي من 4152 صوتاً عام 2018 إلى 7407 أصوات، وحل ثانياً في ترتيب المرشحين في طرابلس، متقدماً على الزعامات التقليدية مثل كرامي، والقوى الخدماتية مثل كبارة، ومرشحي المجتمع المدني، وحاصداً ضعف ما ناله علوش (3730) بكل مزايداته وتحريضه وحضوره الإعلامي.

> لائحة المشاريع - كرامي تتصدر في طرابلس... والمستقبل في المنية والضنية

● فعل إيهاب مطر (6518 صوتاً) في طرابلس ما فعله محمد بدره (9302) في عكار وعبد العزيز الصمد (9151) في الضنية وأحمد الخير في المنية (6100). إذ اقتحم هؤلاء جميعاً المشهد الانتخابي من دون أي تجربة انتخابية سابقة وحصدوا أرقاماً مهمة رغم تواضع حضورهم الإعلامي والسياسي قبل الانتخابات. ونال مطر، من دون دعم سياسي من أحد، بما في ذلك المجموعات الثورية والتلفزيونات، ضعف ما ناله علوش، وتقدّم على كرامي نفسه ببضعة أصوات (24 صوتاً).
● حصل مرشح الجماعة الإسلامية وأمينها العام عزام أيوبي على 4569 صوتاً، وحل سابعاً في قائمة المرشحين عن المقاعد السنية في طرابلس التي تتمثل بخمسة مقاعد نيابية، لتدخل الجماعة بذلك نادي المرشحين الجديين. ولكن، خلافاً لدائرة بيروت الثانية، لم تستفد الجماعة كثيراً من انكفاء الحريري وعزوف ميقاتي أو من الأوضاع الاقتصادية في ظل قدرتها على المساعدة والرعاية الاجتماعية. ومع ذلك، لعبت دور الرافعة للائحة مطر لتضمن الفوز بحاصل ثان، ذهب إلى النائب فراس سلوم الذي احتفل في الليلة نفسها على وقع هتافات مؤيدة للرئيس السوري بشار الأسد.
● أرقام لائحة النائب السابق مصطفى علوش كانت أكثر من مفاجئة بإيجابيتها في قضاءي المنية والضنية، وبسلبيتها في طرابلس. ولا يمكن التصديق أن علاقات علوش المتشعبة بفعاليات المدينة لم تمكنه من إيجاد شخصيات طرابلسية أكثر جدية، على غرار من ترشحوا على لائحته عن المنية والضنية. والأكيد من توزيع الأصوات أن علوش كان يتطلع إلى الفوز بمقعد المنية واحد مقعدي الضنية، على أن يذهب الحاصل الثالث في حال اقتنته اللائحة لعلوش نفسه أو للمرشح عن المقعد العلوي على لائحته، إذ أتت أصوات المرشحين عن مقاعد طرابلس على لائحته كالتالي: علوش أولاً بـ 3730 صوتاً، يليه علي الأيوبي (965)، فالمرشح العلوي بدر عيد (797)، ربى الدالاتي (288)، فهد مقدّم (254)، خالد مرعي (142)، طوني شاهين (77)، شبان هيكل (31).
● أصرّ النائب جهاد الصمد على عدم وجود مرشح آخر غيره من الضنية، رغم أنه كان قادراً على إيجاد مرشح لا يأخذ من دربه أي صوت تفضيلي ويؤمن للائحة مئتي صوت على الأقل تؤمن لها الحاصل الثالث، وقد أضر بإصراره هذا باللائحة وبكرامي من دون أن يفيد نفسه. كما أصر الصمد على فرض مرشح ضعيف من قضاء المنية هو نبراس علم الدين حصل على 1126 صوتاً فقط. وتوّج هذه الأخطاء الانتخابية بتراجعه شخصياً أكثر من 4000 صوت في الضنية، من 11897 صوتاً عام 2018 إلى 7824 صوتاً.
● مع تيقن المرشح على لائحة ميقاتي عن أحد مقعدي الضنية علي عيد العزيز (854 صوتاً) من عدم جدية رئيس الحكومة في دعم اللائحة نزحت ماكينته باتجاه النائب عبد العزيز الصمد (9151)، المرشح على لائحة علوش، ما أسهم في ارتفاع عدد أصوات الصمد، مستفيداً من حجم آل عبد العزيز.
● عبد العزيز الصمد واحد من مجموعة أشقاء يعملون على مستوى كبير جداً في القطاع الزراعي، وقد نجحوا في استقطاب عدد مهم من ماكينة تيار المستقبل وكوادره الأساسيين. والنائب الجديد مسيّس جداً.
● رغم تيقن المرشح على لائحة ميقاتي عن مقعد المنية كاظم الخير من عدم جدية رئيس الحكومة في دعم اللائحة، حاول المحافظة على تماسك فريق عمله بالحد الأدنى، ليحل ثالثاً في المنية ويحصل على 4037 صوتاً فقط، متراجعاً 2717 صوتاً عن عام 2018.
● تراجع النائب السابق علي درويش من 2246 عام 2018 إلى 831 صوتاً، رغم أنه كان مجهولاً بالكامل في الدورة السابقة بالنسبة لغالبية الناخبين.
● تقدم المرشح سليمان عبيد من 1136 صوتاً نالها والده النائب الراحل جان عبيد عام 2018 إلى 1409 عام 2022 في أول حركة سياسية له في حياته. ورغم هذا التقدم حل ثالثاً بين المرشحين الموارنة، خلف مرشح القوات الياس الخوري (3426) ومرشح المجتمع المدني كميل موراني (1724)، ما يشير إلى تنافس غير مسبوق على المقعد الماروني في طرابلس.
● نجح المرشح على لائحة علوش عن مقعد المنية أحمد الخير (6100) في استقطاب العدد الأكبر من العناصر الأساسيين في ماكينة تيار المستقبل في المنية.
● نجحت ماكينة المستقبل في إسقاط عضو كتلة المستقبل السابق عثمان علم الدين الذي تخلى عن سعد الحريري بعد كل ما فعله الأخير له في انتخابات 2018، وانضم إلى لائحة ريفي - القوات. ونتيجة لذلك، تراجع علم الدين من 10221 صوتاً عام 2018 إلى 5469 صوتاً. ومع ذلك فإن عدد الأصوات التي حصدها سمحت له رغم خسارته بأن يلعب دور الرافعة للائحة لتنال مقعدها الثالث.
● ترك المرشح على لائحة ريفي – القوات عن أحد مقعدي الضنية بلال هرموش أكثر من علامة استفهام، فهو من مواليد 1980، ويشير على موقعه الإلكتروني إلى أنه سافر إلى دولة باليز (شمال أميركا الوسطى) عام 1996، أي أنه كان في السادسة عشر من عمره، وهناك عمل في مجالي التجارة والمقاولات، مؤسساً سبع شركات، قبل أن يبدأ التردد إلى لبنان ليؤسس جمعية خيرية عام 2009 ومجمعاً تربوياً عام 2013 يضم أكثر من 2000 تلميذ و500 موظف، وناديا رياضياً ومستوصفاً وآلية إعاشات، في ظل دعم قواتي كبير له ترجم بأكثر من 1800 صوت مسيحي (مقيمين ومغتربين) من مجموعة أشقاء يعملون على مستوى أصل 6263 صوتاً، ما مكنه من التقدم على النائب السابق سامي فتفت (5790 صوتاً) لكنه بقي رغم ذلك بعيداً عن الفوز بحكم حصول المرشحين الفائزين عبد العزيز الصمد على 9151 صوتاً وجهاد الصمد على 7824 صوتاً. مع العلم أن توزيع الأصوات في لائحة ريفي – القوات بين أنها كانت تتوقع الفوز بثلاثة مقاعد لريفي ومرشح القوات الياس الخوري وهرموش، لكن تعثر الأخير ادى إلى فوز المرشح عن المقعد الأرثوذكسي جميل عبود بـ79 صوتاً.
● استفادت لائحة المجتمع المدني (رامي فنج) من حضور النائب السابق روبير فاضل في المدينة بشكل رئيسي. ومقارنة باللوائح الأخرى فإن غالبية المرشحين على هذه اللائحة حققوا أرقاماً مقبولة جداً قياساً إلى خبرتهم الانتخابية، فحصد فنج 5009 أصوات، يليه زكريا مسيكه (2135)، كميل موراني (1724)، مالك مولوي (1198)، هند الصوفي (1149). والواضح من توزيع الأصوات ومن عدم ضم مرشح أرثوذكسي إلى اللائحة أنها كانت تتطلع إلى الفوز بمقعد سني وآخر ماروني (كميل موراني) في حال أمنت أصلاً انتخابياً ثانياً، أي أنها كانت تضع نصب عينيها مزاحمة القوات على مقعد مرشحها. ومشكلة اللائحة الرئيسية تتمثل بضعفها الهائل في المنية والضنية.
● كلمة السر بالنسبة للناخبين العلويين في مدينة طرابلس كانت مرشح تيار المردة عن المقعد الأرثوذكسي على لائحة كرامي - المشاريع رفلي دياب الذي نال 2294 صوتاً، متقدماً أكثر من ألف صوت مقارنة بعام 2018 حين نال 1286 صوتاً فقط، لكنه لم يفز بالمقعد رغم هذا التقدم الكبير وحلوله أولاً بين المرشحين الأرثوذكس لأن اللائحة لم تؤمن حاصلاً ثالثاً.
● تراجع المرشح عبد الكريم كبارة من 9600 صوت نالها والده النائب السابق محمد كبارة عام 2018 إلى 5023 صوتاً في ظل تأكيد المطلعين أن كباره الابن سيحافظ على تمايزات والده السياسية، مع عدم التموضع في مكان ثابت.
● تراجع النائب السابق سامي فتفت من 7943 صوتاً نالها عام 2018 في أول مشاركة سياسية – انتخابية له إلى 5790 صوتاً.
● رقما ريفي ومرشح القوات كانا مرتفعين، أما بقية المرشحين الطرابلسيين على اللائحة فقد نالوا مجتمعين 1649 صوتاً، بالتالي كان يمكن للائحة ريفي أن تحرز رقماً أفضل لو أحسن اختيار المرشحين أو لم يفضل المرشحين الضعفاء لأسبابه الخاصة. والواضح من حجم الأصوات التي نالها المرشح الأرثوذكسي على هذه اللائحة النائب جميل عبود (79 صوتاً) أن ثنائي ريفي – جعجع لم يحسب أي حساب لإمكانية فوزه، حيث كان يمكن الاستعاضة عنه بأي منتسب للقوات أو مقرب من ريفي.
● اختار كرامي للائحته مرشحاً مارونياً ضعيفاً (جورج شبطيني - 338 صوتاً)، ومرشحاً علوياً مقبولاً (محمد طرابلسي - 1021 صوتاً) حل أولاً بين المرشحين العلويين، وثلاثة مرشحين سنة (أحمد أمين ورامي أسوم وعلي نور) نالوا مجتمعين 1280 صوتاً، مع العلم أن المرشح العلوي على لائحة كرامي عام 2018 أحمد عمران جمع 2794 فيما جمع المرشح عن المقعد العلوي على لائحة كرامي محمد طرابلسي 1021 صوتاً فقط هذه المرة.
● خاض الأمين العام لحركة التوحيد الشيخ بلال شعبان الانتخابات بائحة خاصة نالت مجتمعة 672 صوتاً، فيما نال شعبان نفسه 323 صوتاً. هذه الأصوات رغم قلتها كان يمكن أن تقلص الفارق بين لائحتي المشاريع - كرامي وريفي - القوات إلى حدود 57 صوتاً فقط، وكانت كافية لتضمن الأولى الحاصل الثالث، لكن سياسة «عدم الاستيعاب» التي اعتمدها كرامي حالت دون ذلك.
● نالت لائحة شربل نحاس (مواطنون ومواطنات) مجتمعة 1839 صوتاً، أي أقل من نصف واحد في المئة (0,487%) من الناخبين الذين بلغ عددهم 377111 ناخباً، و1,213 في المئة من المقترعين الـ 151521. وهو رقم يؤكد حضور الحركة الخجول جداً في هذه المنطقة رغم أوضاعها الاقتصادية الصعبة وتنوعها الهائل.
● رغم كل الصخب الإعلامي والمقابلات المدفوعة، حصد المرشح عمر حرفوش 1003 أصوات فقط، لفشله في تركيب ماكينة انتخابية، فتقدم عليه مرشحون مغمورون إعلامياً، مثل هند الصوفي (1149 صوتاً) وزكريا مسيكه (2135). وقد حل حرفوش في المرتبة 13 في قائمة المرشحين الطرابلسيين. أما اللافت في حرفوش فهو تدني عدد الأصوات التي نالها المرشحون على لائحته ديالا الأسطه (9 أصوات) وعبد الرحيم درغام (35) وجانيت فرنجية (58) وضحى أحمد (58).
● في ترتيب المرشحين عن المقعد العلويّ في طرابلس، حل المرشح على لائحة كرامي - المشاريع محمد طرابلسي أولاً (1001 صوت)، يليه النائب السابق علي درويش (831) فالمرشح على لائحة علوش بدر عيد (797)، ثم المرشح صالح الديب (717) الذي حل أولاً على لائحة الاستقرار والإنماء التي نالت مجتمعة 1306 أصوات. وحل في المرتبة الخامسة النائب فراس سلوم (370 صوتاً) الذي فاز بالمقعد.
● حصلت لائحة «طموح الشباب» على 79 صوتاً، توزعت على المرشحين كالتالي: عدنان بكور (18 صوتاً)، مصطفى حسين (9)، عمر المصري (5)، محمود المير (4)، رائد الطباع (3)، مع أن «طموح الشباب» ليس عبئاً أبداً.
● مستفيداً من زخم 17 تشرين، تقدم المرشح مالك مولوي من 299 صوتاً عام 2018 إلى 1198 صوتاً عام 2022.

	2018	2022
الناخبون	350144	377111
المقترعون	151759	161621
نسبة الإقتراع	43.34	42.85
الاوراق الباطلة	5340	6880
الاوراق البيضاء	2272	2882
حاصل انتخابي اول	13311	13149
حاصل انتخابي نهائي	11187	12493

قضية

عودٌ على بدء. حليب الأطفال ــ من عمر يوم إلى سنة ــ غير متوفّر في الأسواق، والسبب كالعادة تأخّر مصرف لبنان في تمويل عملية الاستيراد. فالحليب لهذه الفئة العمرية لا يزال يحظى بدعم نسبته 50%، فيما تُسدّد الـ50% الأخرى بناءً على سعر المؤشر الذي تصدره وزارة الصحة، ما يجعل الآلية مربكة ويتيح للشركات ابتزاز المعنيّين بقطع الحليب عن الأطفال

حليب الرَّضَع مفقود
اسألوا عن مصرف لبنان

راجانا حميّة

ثلاث شركاتٍ أساسية تحتكر الجزء الأكبر من سوق حليب الأطفال في لبنان. في المرتبة الأولى، تأتي شركة «مجموعة فنّال» بمنتج «نيرسي»، بأنواعه المختلفة. وتحلّ شركة «أف دي سي» (شركة الأغذية والأدوية) بمجموعة «أبتاميل» في المرتبة الثانية، فيما تحلّ شركة «أبو عضل» بمنتج «نوفالاك» ثالثة، ومن بعدها تأتي البقية المكوَّنة من 15 شركة مستوردة لحليب الأطفال.

ثماني عشرة شركة تستورد حليب الأطفال، فيما حليب الأطفال الرضّع من عمر يوم إلى سنة مقطوع، بما أنه لا يزال مدعوماً بنسبة النصف (أما حليب الأطفال من عمر سنة إلى ثلاث سنوات فقد خرج من الدعم). هذه ليست مزحة. هذا واقع

هل يكون الحلّ برفع ما تبقّى من دعم عن أنواع الحليب العلاجية؟

مفروض منذ ستة أشهر تقريباً عندما فُقد الحليب من السوق... حتى السوداء منها، بحيث لم يعد التجوال على الصيدليات يسعف في الحصول على علبة حليب. في الأسباب المعلنة لهذا الانقطاع، يأتي مصرف لبنان أولاً، حيث تتقاطع كل المصادر- من وزارة الصحة إلى بعض الشركات والمستودعات- حول المسؤولية الحتمية لمصرف لبنان في قطع حليب الأطفال. يأخذ هؤلاء على الأخير تلكؤه في دراسة ملفاتهم، ما ينعكس تأخيراً في تمويل عملية الاستيراد. «تمادى المصرف في التأخير حتى وصل الأمر إلى عدم إعطاء الموافقات، ما أدّى إلى توقف الاستيراد»، يقول أحد أصحاب المستودعات. أضف إلى ذلك تراكم الكثير من الفواتير في ذمّة المصرف «كثيرون لم يقبضوا فواتير منذ العام الماضي».

18 شركة تستورد حليب الأطفال رغم ذلك هو غير متوفّر (أرشيف ــ مروان طحطح)

حلقة الدعم

في الأسباب الأخرى، تأتي حلقة الدعم. الحلقة نفسها التي كانت سبباً ولا تزال في حبس حبّة الدواء عن المرضى، تحبس اليوم هي الأخرى حليب الأطفال. صحيح أن الأخير لا يزال يحظى بنصف دعم، مع إخراج نصفه الآخر من الدعم في تشرين الثاني الماضي، إلا أن ذلك لم يسهّل الطريق، لأن الملف بشقّيه مرتبط بموافقة المصرف. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن النصف المدعوم يسير وفق الآلية السابقة التي تنصّ على احتساب 85% من سعره على أساس سعر صرف الدولار الأميركي 1500 ليرة لبنانية يؤمّنها مصرف لبنان و15% يفترض بصاحب الملف أن يؤمّنها من مصرفه التجاري. وفي هذه الحالة، قد «يقبل» المصرف التجاري بصرف تلك القيمة على أساس سعر منصة صيرفة أو شيك مصرفي أو «كاش دولار». أما الـ50 المتبقّية فتخضع لمؤشر الأسعار الذي تصدره وزارة الصحة العامة، مطلع كلّ أسبوع، والذي احتُسب وفق آخر قرار بـ29,600 ليرة.

يضاف إلى عقدة الدعم، جشع بعض الشركات أيضاً، التي تبتزّ مصرف لبنان بمنع الحليب عن الرضّع. واللافت أن هذه الشركات التي ترهن حياة الرضّع اليوم هي نفسها أيضاً التي ترهن حياة المرضى من خلال حبس الدواء عنهم أو تقليل التوزيع بانتظار تسديد ديونها للشركات من أموال الدعم.

ضالة الكميات

هذه الآلية المربكة منعت الحليب عن مستحقّيه. وإن كان وزير الصحة العامة فراس أبيض قد «زفّ» قبل أيام انفراجة في السوق، على اعتبار أن بعض الشركات قد بدأت بالتوزيع، إلا أن هذه الانفراجة لم تتناسب مع الواقع، إذ يشكو بعض الصيادلة من ضالة الكميات التي يوزّعها هؤلاء. ويشير أحد الصيادلة «إلى أنه من أصل 10 أصناف طلبها من عدة شركات، وصل صنفان فقط من شركة واحدة وليس بالكمية المطلوبة، فقد أعطوني علبتين من 10 علب طلبتها»، فيما بلّغت بعض الشركات الصيادلة «عن الكميات المتوقّعة منها والتي تختلف بحسب حجم كلّ صيدلية». وقد لا تحصل بعض الصيدليات على أيّ نوع من الحليب خصوصاً تلك التي تقع في الأطراف، وهو ما يؤكده أحد الصيادلة في منطقة البقاع الذي لم يحصل على أي علبة منذ مطلع العام الجاري، مشيراً إلى أنه «حتى في أيام العزّ، كان يصل إلينا الفتات».

إلى ذلك، عمدت الكثير من العائلات للتفتيش عن بدائل، فكانت الوجهة الأولى للكثيرين منهم الخارج، إما عبر الشراء من البلدان المجاورة أو في أحسن الأحوال الطلب من المغتربين (الأقارب) إحضار كميات من الحليب معهم عند عودتهم. مع ذلك، لم تعوّض هذه الوجهة النقص، إذ إن عائلات كثيرة لم تكن تملك ثمن الاستيراد من الخارج بـ«الفريش دولار» أو ما يعادله، خصوصاً مع «استغلال البعض للأزمة وبيع حليب الأطفال بأسعار مضاعفة»، يقول أحد الصيادلة. وقد دفع هذا الأمر العائلات المعنية إلى استبدال الحليب المخصّص للرضّع بأنواع أخرى موجودة في المحالّ التجارية، قد لا تفي بالغرض، إلا «أنها تبقى أفضل من لا شيء».

ثمة فئة كانت الأكثر خسارة من كلّ هؤلاء، وهي فئة الرضّع الذين يتناولون أنواعاً مخصّصة من الحليب تناسب حالاتهم المرضية. فقد وجدت عائلات هؤلاء نفسها في مأزق مع صعوبة تأمين هذه «العلاجات» الباهظة الثمن والتي تحمل خاصية معيّنة تجعل من الصعب وجودها في الكثير من الصيدليات. في هذا السياق، يجري نقاش اليوم لتحرير هذه الأنواع من الدعم، «إلا أن القرار لم يؤخذ بعد»، تختم مصادر وزارة الصحة العامة.

تقرير

أنور الموسى ضحيّة «الأونروا»

(أرشيف ــ مروان طحطح)

للـيوم الثـالث، يُـضرب الأسـتاذ الجامعي، أنور الموسى، عن الطعام في اعتصام ينفّذه أمام المركز الإقليمي الرئيسي لوكالة "الأونروا" في بيروت، دفاعاً عن حقه في التقدّم لامتحان اللغة العربية، الذي يجري يوم الجمعة المقبل بعدما كان مقرراً اليوم، وإلغاء قرار المدير العام السابق للوكالة، كلاوديو كوردوني، بحرمانه من فرصة التقدّم لأي وظيفة لمدة سنتين بحجة "التشهير" وانتقاده لأسلوب التعيينات والمقابلات للوظائف الشاغرة، علماً أن اسمه كان على "الروستر" (قوائم التوظيف) السابق، وكان في عداد المتفوّقين وعمل لسنوات في "الأونروا" وملفه متوفّر لديها.

القصة بدأت، العام الماضي، حين اعترض الموسى وعدد من زملائه على الظلم الذي لحق بهم نتيجة غياب المعايير في التقييم، إذ لم يكن هناك اعتبار للشهادة ولا للخبرة لسنوات طويلة في مدارس خاصة ورسمية وفي مدارس الوكالة نفسها، ولا مراعاة لامتلاك القدرة على ضبط الصف ولا للدورات والتدريب المستمرّ الذي يخضع له المعلّمون في أثناء التعليم. وحدها المقابلة الشفهية أو ما سمّاه المعلمون بـ"مصيدة" الدقائق الخمس حسمت مصير المتحنين وفتحت الباب أمام الوساطات والمحسوبيات والتلاعب بالنتيجة.

يومها، كتب الموسى مجموعة مقالات تشرح المخالفات التي تقوم بها "الأونروا"، ووجّه العديد من الشكاوى والرسائل الاحتجاجية إلى الجهات المعنية على كلّ المستويات من دون جدوى. اليوم، يصف ما يجري معه بالسابقة الخطيرة والقرار الكيدي والتعسّفي وبالتطاول السافر على حرية التعبير والرأي، مشيراً إلى أنه لا يحقّ للمدير السابق أن يتخذ أيّ قرار بحقّه لكونه ليس موظفاً في الوكالة حالياً ولا سلطة للمدير عليه، كما لا يوجد أي قانون أو نص يسمح له بذلك. وقد تلقّى الموسى رسائل تضامنية من اتحاد العاملين والتجمع الديموقراطي للعاملين في الأونروا ومسؤول ملف الأونروا في حركة الجهاد الإسلامي وعدد من المعلمين والموظفين في لبنان وعمّان وغزة. وقال الموسى إن هذه الإجراءات ومنها رفض الحوار ستضاعف النقمة على أداء الوكالة، وخصوصاً أن بعض المسؤولين لم يتلقّفوا الرسالة في العام الماضي رغم الشكاوى والرسائل والمقالات الصحافية، لافتاً إلى أن كرة الثلج ستكبر وستُنظم مجموعة احتجاجات وإضرابات عن الطعام لتقديم الطعون ومطالبة الوكالة بالعودة عن قراراتها التعسّفية.

(الأخبار)

تقرير

«الأزمة» في عيون اللبنانيين (ليست) واحدة

زينب حمود

يختصر اللبنانيون التغيرات الطارئة على حياتهم منذ نحو ثلاث سنوات بعبارة «منذ بدأت الأزمة». يقولونها بأسى متشابه، إلا أن لكلّ منهم تفاصيله التي يصف فيها تداعيات الأزمة عليه، بحسب الفئة العمرية أو المستوى الاقتصادي والاهتمامات الشخصية، وطبعاً المسؤولية الملقاة على عاتقه. فما هي الأزمة في نظر عدد من اللبنانيين؟ أين يجدونها، ومتى يشعرون بثقلها؟

■ أم علي (ربة منزل): المشي للتوفير

تدور أم علي بين «سحّارات» الخضر محتارة في اختيار طبخة اليوم نظراً لارتفاع الأسعار. «تخلّينا عن اللحمة، فهل نطبخ لوبياء من دون بندورة، أو بامياء من دون بامياء؟»، تتمتم بصوت مسموع. تقترب منها لتسألها إن كانت تجد الأزمة الاقتصادية في محال الخضر، فتردّ: «الأزمة ترافقنا مثل خيالنا، في كلّ مكان، وفي جميع الأوقات، حتى في الجمعات العائلية والصبحيات صارت الأزمة حديثنا الوحيد».

تشرح: «أرى الأزمة في بداية كلّ شهر من خلال الفواتير التي لا سقف لها، تكفيك فاتورة اشتراك الكهرباء، نكبة بحد ذاتها. كما أجدها في كلّ محل أقصده من خلال الأسعار الصادمة التي ترتفع باستمرار وانقطاع السلع وتبدّل العلامات التجارية على الرفوف».

تختار اللوبياء، ترميها في الكيس، وتتابع: «الأزمة تعني أن أضطر وأنا في السبعينات للمشي مسافات طويلة لأوفر كلفة المواصلات، وأن أقف في الصف لأشتري ربطة خبز وكأني أشحدها».

■ سيرين (تلميذة مدرسة): أن لا أشتهي شيئاً

أنهت سيرين الامتحانات الرسمية للشهادة المتوسطة، ونجحت بدرجة جيّد. توقعت أن تكون عطلتها الصيفية واعدة ومليئة بالنشاطات بعد عام دراسي «متعب»، لكن «الأزمة الاقتصادية بدّلت كثيراً في حياتنا، حتى صرنا حبيسي البيوت لا نعرف كيف نقضي وقتنا بعدما افتقدنا إلى وسائل التسلية الباهظة الثمن، عدا عن كلفة المواصلات التي نحسب لها ألف حساب».

الأزمة، بحسب سيرين، هي «ألا يعود بمقدوري الذهاب في مشاوير نهاية كل أسبوع وشراء الثياب دورياً كما جرت العادة من قبل». كانت في مدرسة خاصة مجاورة لمنزلها إلا أن الأزمة ذاتها ستحرمها من متابعة دراستها الثانوية فيها لأنه «لا قدرة لأهلي على دفع أقساطها أو أقساط أي مدرسة خاصة أخرى، وفي حين لسنا متأكدين ما إذا كانت المدارس الرسمية ستفتح أبوابها في العام المقبل أشعر بأن لعنة الأزمة وصلت إلى حدّ تهديد حقي في التعليم أيضاً».

تغمض عينيها، لا تفكر طويلاً قبل أن تعترف: «الأزمة تعني بشكل أساسي أن أرغب في شراء حاجيات، لكنني لا أطلبها لأنني أعرف أن ظروف الأهل لا تسمح فهم غير قادرين إلا على تأمين الأساسيات، وأن أتناول المجرة التي لا أحب وأتوقف عن طلب الأطعمة الجاهزة».

■ بديع أبو شقرا (ممثل): الضغط النفسي

لدى سؤاله عما تعنيه الأزمة بالنسبة إليه، يخطر على بال الممثل اللبناني بديع أبو شقرا أولاً «التهديد الوجودي لعالم الفن الواسع، بما فيه التمثيل، المجال الأساسي للحرية والتقدم». كيف يحصل ذلك؟ يجيب: «من خلال البطء في الإنتاج الفني المحلي جراء فقدان السيولة، وتأثر الإنتاج الفني المشترك مع دول عربية نظراً لافتقاد لبنان إلى مقومات الحياة التي تشكل الأرضية الأساسية للتصوير». أما الممثل اللبناني، «فلم ترحمه سهام الأزمة أيضاً»، إذ «يحصل على بدلات متدنّية لأن أرباب العمل يجدون الحياة في لبنان رخيصة إذا جرى قياسها بالدولار الأميركي من جهة، ويجدون أن اللبناني يرضى ببدلات بخسة بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة من جهة ثانية».

على الصعيد الشخصي، يؤكد أبو شقرا أن «الممثلين يعيشون الأزمات كما يعيشها اللبنانيون، بفارق أننا نستعرض حياتنا كجزء من التسويق لأعمالنا وتعزيز صورتنا». تغيّر نمط حياته بسبب الظروف الاقتصادية الضاغطة، قلّل من سفراته واستبدلها بالسياحة الداخلية، وقلّل ريادة المطاعم الفاخرة والسهرات مستبدلاً إياها بالسهرات في المنزل. لا

> الأزمة أن ارغب في شراء حاجيات ولا أطلبها من أهلي

يرى في ذلك مشكلة بقدر ما يخاف من «أثر الضغط النفسي والإحباط الذي قد يسبّبه العجز عن تأمين الخدمات الأساسية».

■ محمد فحص (صيدلي): الرفوف الفارغة

بينما نسأل الصيدلي محمد فحص عبر الهاتف: «كيف يرى الأزمة الاقتصادية؟» يقاطعنا المرضى والزبائن أكثر من مرة. يسألون عن الأدوية والمراهم، يستفسرون: «أديش يعني بالدولار؟» وتصلنا إجابات الصيدلي: «هناك بديل، وهذا مقطوع». فيصبح سؤالنا حول الأزمة عبثياً، يختصرها الصيدلي بالقول «الأزمة يعني أن نصير مثل الروبوت الذي يردّد: مقطوع، مدعوم، وبديل».

الأزمة في نظره هي «انقطاع الأدوية، واختلاف أسعارها بين صيدلية وأخرى وجنونها الذي يصدم الناس وقد تصل إلى مليون و400 ألف، ما ينتج عنه محارجات كما لو أننا نبيع الخضر أو الثياب، علماً بأن الصيدلية تقع في الروشة ويفترض بزبائنها أن يكونوا من الميسورين». ومع أنه لطالما كان هناك أدوية بديلة إلا أن الأزمة «أحدثت هوة كبيرة بين أسعار الأدوية فقد يصل الفرق إلى 400 ألف أحياناً، فالـproxen مثلاً هو مسكن ألم ومضاد التهابات ثمنه 380 ألفاً، هناك بديل عنه سعره فقط 95 ألفاً».

يصف الأزمة بأنها «الرفوف الفارغة من بعض الأدوية وحليب الأطفال الذي نُسأل عنه باستمرار»، وهي «ألا نعرف متى يرفع الدعم عنها». أما الأزمة «بأسوأ مظاهرها» فهي التي «فتحت مجال التهريب وعدم الالتزام بالقانون في قطاع الصيدلة، وأنتجت تجار الشنطة الذين يعرضون علينا العمل سوياً».

■ صاحب مطعم: تحدّي الاستمرار

يرى صاحب المطاعم والمقاهي الأربع التي تحمل اسم 77 الأزمة «مواجهة مستمرة مع التحديات التي كادت أن تتغلب علينا في الكثير من الأحيان وتؤدي إلى إقفال كلّي في غياب أي خطط واضحة أو مساعدات من جانب الدولة».

الأزمة الاقتصادية، برأيه، هي مروحة من الأزمات «تبدأ من أزمة المحروقات وغياب الطاقة الكهربائية وارتفاع كلفة الطاقة البديلة. وتمرّ بفقدان المواد الأولية الغذائية وظهور أخرى بجودة متدنية، ما يضطرنا إلى تكبّد مصاريف إضافية في سبيل الحفاظ على أفضل نوعية. ولا تنتهي عند أزمة المصارف واحتجاز ودائعنا وتضخم الأسعار وارتفاع فاتورة الخدمات»...

في سبيل الصمود، «أطلقنا شعار: العروضات عنا ما بتخلص والعروضات بلّشت من عنّا والباقي بيقلّدنا». ينقل «مخاوفه من اشتداد الأزمة»، إلا أنه يشعر بالمسؤولية تجاه عدد لا يستهان به من العاملين الدائمين والموسمين والمياومين. لذا، يجد الأزمة على أنها «سعي دائم للاستمرار والحفاظ على العاملين وتحسين أوضاعهم».

(أرشيف- مروان طحطح)

على الغلاف جاءت عمليّة القدس بمثابة ردّ موجع على عدوان غزة واغتيالات نابلس. لتربك حسابات العدو الذي يتحسّب موجة عمليات مقبلة لن يكون في مقدور اجهزته الامنية والاستخبارية التكهّن بتوقيتها ولا بمكان وقوعها. لهذا، تقلق الإسرائيليين «عدوى» يُحتمل ان تنتشر في اوساط الفلسطينيين. وتعيد إلى الواجهة العمليات الفدائية الفردية. من هنا، جاء إيعاز رئيس الحكومة الإسرائيلية، يائير لابيد، بتعزيز انتشار القوات الامنية في القدس، لمنع وقوع هجمات مماثلة لن يكون العدو بمنأى عنها

عودة دراماتيكية للفدائيين
ضربة القدس... أوّل الردّ

رام الله - **أحمد العبد**

لم يتأخّر الردّ الفلسطيني على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، واغتيال الشهداء إبراهيم النابلسي وإسلام صبوح وحسين طه في مدينة نابلس؛ فجاءت عمليّة القدس لتُشكّل صفعةً لكلّ الإجراءات الأمنية، ولتكون بداية لسلسلة عمليّات مشابهة قد تحصل، إذ تتوقّع سلطات العدو وقوع مزيد من العمليات، وهو ما تمظهر في إيعاز رئيس الحكومة الإسرائيلية، يائير لابيد، بتعزيز انتشار القوات الأمنية في القدس اعتباراً من الليلة، لمنع وقوع هجمات أخرى، فيما وصف وزير الأمن الإسرائيلي، بيني غانتس، عملية القدس بـ«الهجوم الصعب». وبعد فشل قوات الاحتلال في اعتقال منفّذَ العملية، الشاب أمير صبحي دسواي (26 سنة) من بلدة سلوان في القدس، اضطرّ هذا الأخير لتسليم نفسه لشرطة الاحتلال.

ووقعت العملية التي تدرجحت في ثلاثة مواقع، في ساعات الفجر الأولى، وبدأت بإطلاق النار على حافلة تقلّ مستوطنين قرب حائط البراق، لينتقل بعدها المنفّذ إلى مكان قريب، حيث أطلق النار تجاه سيارة للمستوطنين، وانتهت العملية بإطلاق النار على مستوطنين في شارع «معاليه هشالوم»، وهو ما تسبّب بإصابة ثمانية بجروح، حالة اثنين منهم خطيرة، فيما أشارت مصادر عبرية إلى أن العملية نفّذها مسلّح واحد أطلق 10 رصاصات خلال 10-15 ثانية فقط.

وتعيش الأراضي الفلسطينية حالة غليان وغضب جرّاء تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية، الأمر الذي رجّح تنفيذ مثل هذه العمليّة. ومن شأن ثلاثة أحداث وقعت، في الأسابيع الماضية، أن ترسم مساراً جديداً لعودة العمليات الفدائية: أوّلها، العدوان الأخير على قطاع غزة والذي استمرّ ثلاثة أيّام واستشهد فيه 49 شخصاً؛ وثانيها: عمليات الاغتيال والاقتحامات التي شهدتها نابلس في الشهر الأخير، وأسفرت عن استشهاد خمسة مقاومين، آخرهم النابلسي وصبوح وطه، وقبلهما محمد العزيزي، وعبد الرحمن صبح؛ وثالثها: إعطاء حكومة الاحتلال الضوء الأخضر للمستوطنين لاقتحام المسجد الأقصى وممارسة الطقوس التلمودية، على غرار ما حدث في ذكرى ما يسمّى بـ«خراب الهيكل» الذي تزامن مع الحرب على غزة.

وتحمل عملية القدس دلالات عدة، أبرزها أنها جاءت في «المعقل الأمني» لسلطات الاحتلال، أي مدينة القدس، وفي وقتٍ كان تأهُّب سلطات الاحتلال على أعلى مستوياته، في ظلّ التصعيد الخطير في غزة والضفة الغربية. بهذا المعنى، استطاع المنفّذ ضرْب المنظومة الأمنية والاستخبارية الإسرائيلية، ليتأكد، مرّة جديدة، أن جيش الاحتلال لم يستطع، على رغم كل محاولاته، القضاء على فكرة المقاومة. كذلك، جاءت عملية القدس لتثبت فشل كل الإجراءات الاستخبارية الإسرائيلية في مواجهة العمليات الفدائية، وعدم القدرة على منعها أو التكهّن بمكان حصولها وتوقيته، ما يعني أنه ليس على السلطات الإسرائيلية سوى انتظار العملية المقبلة، في ظلّ الاستراتيجية الجديدة التي يتبعها المنفّذون، والتي تعتمد على قرار شخصي من دون تنسيق مع أحد أو الإفصاح عن أيّ معلومة. كما جاءت العملية لتُبدّد نشوة إسرائيل في الأيام الماضية، بما ادّعت أنه «إنجازات» حقّقتها في غزة ونابلس. وتعليقاً على الحدث المقدسي، قال الخبير العسكري، واصف عريقات، في حديث إلى «الأخبار»، إن «منفّذ عملية القدس استطاع أن يخطّط وينفّذ عمليّته بهدوء وشجاعة مطلقَين، كما استطاع تحقيق خرق في المنظومة الأمنية الإسرائيلية، من دون أن تتمكّن أجهزة الاحتلال من كشفه أولاً ومن ثم ملاحقته. بل على العكس، سجّل نقطة على الأجهزة حين قام بتسليم نفسه من أجل إنقاذ عائلته». وأكد أن العمليّة «ناجحة بامتياز»، ما يعني «فشلاً وإخفاقاً للأجهزة الأمنية، وانتصاراً للحقّ الفلسطيني، ورداً على العدوان الإسرائيلي على غزة ونابلس»، مشيراً إلى أنّ استخدام مسدّس في العمليّة سيُقلق أجهزة الاحتلال. وبحسب عريقات، فإن منفّذ العملية جعل 25 ألف جندي يستنفرون في البحث عنه، من دون أن يتمكّنوا من اعتقاله، وهو ما يلقي بتداعياته على معنويات عناصر الشرطة والجيش وأجهزته الأمنية والاستخبارية، في حين سيصعد الاحتلال من اعتداءاته وهجماته على الفلسطينيين. وأعادت العملية في القدس، الذاكرة إلى سلسلة العمليات الفردية التي ينفّذها فلسطينيون، والتي بدأت منذ عام 2015، وأثبت فشل الاحتلال في ملاحقتها أو منعها والحدّ منها. وأطلقت على موجة العمليات تلك، التي بدأها الشهيد مهند الحلبي في القدس المحتلّة خلال هبّة القدس، وامتازت بأنماط محدّدة، هي الطعن والدهس وبعض عمليات إطلاق النار. ومع مرور الوقت، تطوّر شكل العمليات الفردية، حيث باتت تعتمد على استخدام الأسلحة النارية على رغم ندرتها، فيما لجأ المنفّذون إلى استخدام الأسلحة المصنّعة محلياً، والتي تُعرف بـ«الكارلو»، وهو ما زاد من خسائر الاحتلال البشرية.

تعيش الأراضي الفلسطينية حالة غليان وغضب جراء تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية (أ ف ب)

> العمليات الناجحة كما عملية القدس، تفتح المجال وتشجّع على تنفيذ عمليات أخرى

وتتصاعد العمليات الفردية وتخفت بين حين وآخر؛ لكن العام الجاري شهد موجة عمليات نوعية أوجعت العدو، بخاصّة أنها وقعت في قلب مدن الداخل الفلسطيني المحتل، وبدأت في آذار، حين نفّذ الشهيد محمد أبو القيعان عمليّةً أدّت إلى مقتل أربعة مستوطنين وإصابة آخرين في مدينة بئر السبع، تبعها عملية في الخضيرة نفّذها شابان من آل الفحم وقتل فيها عنصران من الشرطة وأصيب أربعة آخرون. وتوالت العمليات في ما بعد قبيل شهر رمضان، وكان أبرزها عملية الشهيد ضياء حمارشة، الذي خرج من بلدة يعبد في محافظة جنين ونفّذ عملية إطلاق في «بني براك» في تل أبيب أسفرت عن مقتل خمسة مستوطنين، ومن ثم جاءت عملية ديزنغوف التي نفّذها الشهيد رعد حازم، وعمليتا إسرائيل التي قتل فيهما حارس أمن، وعملية مستوطنة «إلعاد».

ووفق المختصّ في الإعلام العبري، عصمت منصور، فإن أهمّ ما في عملية القدس، هو توقيتها، كونها جاءت بعد أيام من العدوان على غزة، واغتيالات نابلس، لتؤكد وحدة الساحات الفلسطينية. ولفت، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن العملية جاءت في ظلّ نشوة النصر والإنجاز الذي يعيشه قادة الاحتلال، لتؤكد أن هذه الاغتيالات لن تنهي الجولة، وأن الردّ الفلسطيني يأتي دائماً ليحوّل «الإنجاز» إلى وبال، ويربك حسابات الاحتلال. وأشار منصور إلى أن العملية أثبتت أنه لا يوجد سيطرة للاحتلال ولا سيادة مهما فرض من إجراءات وحصار وتضييق وملاحقات واعتقالات، بخاصّة وسط حالة الاحتقان السائدة، وفشل العدو في مواجهة العمليات الفردية، معتبراً أن العمليات الناجحة كما عملية القدس، تفتح المجال وتشجّع على تنفيذ عمليات أخرى.

> تأتي العملية بعد أيام من الحديث عن «انتصار عسكري» على «الجهاد الإسلامي» في غزة

وشكّلت عملية القدس «مفاجأة مطلقة» للجيش الإسرائيلي، وفقاً لتعبيرات عبرية.

- ثانياً: تُعيد العملية تموضع المستوطنين نفسيّاً في دائرة التهديد الدائم والخوف من الاستهداف، وهو ما يجب أن يكون عليه المحتلّ على الدوام، والخشية من الاستهداف، هي واحدة من أهمّ نتائج العمليات الفلسطينية، إذ إنها تؤثّر في الوعي الجمعي للإسرائيليين، وتمنع عنهم الشعور بالأمان في سياق محاولاتهم احتواء الفلسطينيين وإدارة الصراع معهم، مع «صفر خسائر»، علماً أن آخر عملية إطلاق نار على حافلة صهيونية في القدس المحتلّة في السنوات الأخيرة، كانت في عام 2015، وجرت في أعقابها عمليات متعدّدة ومتعاقبة استمرّت طويلاً.

- ثالثاً: تتخوّف المؤسسة الأمنية للاحتلال، وهو ما عبّرت عنه «مصادر» في الإعلام العبري، من عمليات تقليد يبادر إليها فلسطينيون، في مرحلة حسّاسة جدّاً وصعبة جدّاً، في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي خارجهما أيضاً، حيث «الانشغالات» الأمنية والاستخبارية والعسكرية واسعة جداً ومشبعة بالتحديات.

- رابعاً: تثير العملية، وما يمكن أن يتبعها، خشيةً لدى الاحتلال ممّا قد يتبع عمليات التقليد نفسها، ومن ثم التدحرج نحو تصعيد مع قطاع غزة، إذ إن «النجاح» في فكّ الصلة بين الساحات، الذي أراد العدو أن يظهره بعد اعتدائه الأخير على القطاع، هو نجاح واهم ثبت في السابق، وسيثبت في المستقبل، مستوى وحجم ما فيه من مبالغات.

- خامساً: تثبت العملية، عبر هوية منفّذها كما اتّضح لاحقاً، أمير صبحي دسواي، وهو من سكّان القدس الشرقية ومن حاملي الهوية الإسرائيلية، أن كل الكلام عن تطلّع المقدسيين، في السنوات الأخيرة، إلى الاندماج والأسرلة، غير مستند إلى أسس متينة، إذ يتبيّن أن الإحباط ودافع الهوية الفلسطينية أكبر بكثير من إغراءات الاستراتيجيات الإسرائيلية التي تستند إلى تحييد الفلسطينيين من حَمَلة جنسيّتها ومن غير حَمَلتها، على عامل الجذب الاقتصادي والمقارنة بينهم وبين غيرهم من ساحات فلسطينية أخرى، تعاني من أزمات اقتصادية وتحدّيات معيشيّة.

- سادساً: على مستوى الوعي الجمعي لعامّة الإسرائيليين، تأتي العملية بعد أيام من الحديث عن «انتصار عسكري» على حركة «الجهاد الإسلامي» في قطاع غزة. وظهّرت إسرائيل «انتصارها» كما لو أنه انتصار عسكري لقوّة عسكرية عظمى، ضدّ قوة عسكرية عظمى مقابلة لها، وحاولت أن تسحب فائدتها في أكثر من اتجاه، وبما لا يمكن مقارنته وقياسه في جبهات أخرى، وأيضاً في نفس الجبهة التي ادعت فيها «الانتصار».

في المحصلة، تُعدّ عملية القدس في تداعياتها وتأثيراتها، أكبر بكثير من مكوناتها المادية، إذ أعادت إسرائيل إلى تموضعها السابق، بعد «نشوة انتصار» موهوم على قطاع غزة، في مرحلة راهن فيها العدو على نجاحاته في منع العمليات الفردية وغير الفردية في الأراضي المحتلّة.

«العدوى» تقلق العدو: «نشوة الانتصار» لا تدوم

يحيى دبوق

أطلق فلسطيني من سكّان القدس الشرقية المحتلّة، النار في اتجاه حافلة إسرائيلية كانت تقلّ مستوطنين، مُوقعاً في صفوفهم ثماني إصابات مؤكّدة. العملية الثي فاجأت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، جاءت بعدما اعتقد العدو بأنه حطّم مثيلاتها في الأراضي المحتلّة، من خلال عملية «كاسر الأمواج» التي نفّذها الجيش الإسرائيلي بالتعاون مع «الشاباك»، وهي عبارة عن سلسلة عمليات قمع واعتداءات واعتقالات وغارات ليلية على الفلسطينيين في الأراضي المحتلّة، هدفت إلى اجتثاث إمكانيات تنفيذ عمليات في الضفة الغربية المحتلّة.

العملية التي تُعدّ واحدة من أهمّ العمليات الفلسطينية لجهة توقيتها، هي أكبر وأشمل من نتائجها المادية، إذ تعيد تذكير الإسرائيليين بأن النجاح النسبي في إدارة الصراع مع الفلسطينيين، لا يعني إنهاءه، بل إن استمرار الصراع مرتبط باستمرار الاحتلال، ولا ينفكّ عنه. وعملية القدس هي واحدة من العمليات التي لن تغيب عن الأراضي المحتلّة، مهما بلغت إجراءات المحتلّ وقمعه، في المقابل. لكن ما حصل يحمل أكثر من دلالة:

- أوّلاً: جاءت في ظلّ اعتقاد إسرائيلي، وتحديداً من جانب المؤسّسة الأمنية، بأن موجة العمليات الفردية وغير الفردية قد تحطّمت، وأن عملية «كاسر الأمواج» أنهتها بالفعل.

تعيد العملية تموضع المستوطنين نفسيّاً في دائرة التهديد الدائم (أ ف ب)

العراق
الصدر لا يتراجع: خطر الاقتتال أكثر حضوراً

> انتقل زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر إلى مرحلة جديدة من التصعيد التدريجي للتحركات في الشارع من خلال دعوة أنصاره إلى «تظاهرة مليونية» جرى تحديد موعدها يوم السبت المقبل. وفيما يستمرّ الصدر في إقفال أبواب التفاوض، يخشى «الإطار التنسيقي» الوصول إلى صدام بين جماهيره وجماهير الصدر، معتبراً أن الوضع الحالي ينذر بخطر وقوع حرب أهلية لن يسلم منها أحد. وداعياً الشركاء في الوطن من المكونات الأخرى إلى التدخل لتقريب وجهات النظر بين الجانبين

بغداد - **سّرى جيّاد**

بعد إخفاق التظاهرات السابقة التي دعا إليها زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر في فرض تحقيق أيّ هدف سياسي، نتيجة رفض القضاء العراقي مطلبه التدخل لحلّ مجلس النواب، في نهاية المهلة التي حدّدها لذلك الأسبوع الماضي، قرّر الصدر الدخول في لعبة الأعداد، من خلال الدعوة إلى «تظاهرة مليونية» جرى تحديد موعدها، مساء أمس، يوم السبت المقبل. وتجلّت هذه الرغبة في بيان أصدره «وزير القائد»، صالح محمد العراقي، قال فيه - نقلاً عن الصدر - إنه «بعد انقسام الاحتجاج إلى فسطاطين، صار لزاماً عليّ أن أتحرّى أيّهما أكثر عدداً وأكثر تعاطفاً عند الشعب العراقي من خلال التوجه في تظاهرة سلمية مليونية إلى بغداد من كل محافظات العراق. فانتظروا التوقيت والتعليمات واستعدوا». ثمّ أصدر العراقي بياناً آخر نفى فيه أن يكون هدف التظاهرات فرض إرادة التيّار، متّهماً «الإطار التنسيقي» بفرض إرادته من خلال الثلث المعطّل. وثُني الصدر بانتكاسة سياسية بعدما رفض مجلس القضاء الأعلى الذي اجتمع، أمس، برئاسة رئيس محكمة التمييز الاتحادية القاضي فائق زيدان طلبه التدخل لحلّ مجلس النواب، معتبراً أن هذا ليس من صلاحياته، وداعياً كافة الجهات السياسية والإعلامية إلى عدم زجّ القضاء في الخصومات والمنافسات السياسية، ومؤكداً وقوفه على مسافة واحدة من الجميع «لأن الأساس الذي يرتكز إليه هو تطبيق الدستور والقانون».

وتعليقاً على الدعوة إلى التظاهرة، يقول الناطق السابق باسم «التيار الصدري» الشيخ حسن الزركاني، في حديث إلى «الأخبار»، إن «السيد مقتدى الصدر يرى أن هذه هي الفرصة الأخيرة للإصلاح. فإنْ لم ينجح المجتمع العراقي في التآزر مع التيار الصدري لإنجاح عملية التغيير، فلن تكون هناك فرصة أخرى، ولن نستطيع أن نجري هذا التغيير، وسياتي التغيير من خارج العراق لا من داخله، لأن التيار الصدري هو الجهة الوحيدة القادرة على تحمّل عملية التغيير والتضحية في سبيلها». ويضيف أنه «حين خرج أبناء التيار الصدري احتجاجاً على الطبقة السياسية المعزولة عن الشارع العراقي، وعلى البرلمان الذي لا يلبّي طموحات هذه الأمّة، وظّف الآخرون جماهيرهم للاحتجاج على الشعب، وهذا تناقض غريب. فإذا كانوا يعتقدون بأن هذه العملية وسيلة من وسائل إثبات ثقلهم في الشارع، فإن التيار الصدري سيعمل على تظاهرات تبيّن ثقل الأمّة المطالبة بالإصلاح، والتي تريد أن تغيّر هذه المسارات التي اتّعبت الشارع العراقي من الفساد».

وفي المقابل، يتخوّف «الإطار التنسيقي» من أن يؤدّي استمرار التظاهرات والتظاهرات المضادّة إلى صدام بين المتظاهرين، ومن ثمّ إلى حرب أهلية لا يسلم ولا ينجو منها أحد. وفي هذا السياق، يقول القيادي في «تحالف الفتح»، سلام حسين، لـ«الأخبار»، إن «المشهد الحالي في العراق يخيّم عليه الضباب والرؤية فيه محدودة جداً، ويستلزم بل يفرض على جميع الأطراف، وعلى الفرقاء السياسيين بالذات، أن يفتحوا أعينهم جيّداً ليعرفوا الطريق ويتحاشوا - لا سمح الله - الوقوع في المحظور، واقصد بهذا المحظور حصول صدام بين القواعد الشعبية للتيار الصدري

> يتخوّف «الإطار التنسيقي» من الوصول إلى صدام بين جماهيره وجماهير الصدر

والإطار التنسيقي». ويطالب حسين بـ«الحذر من أطراف أخرى، وما يعبّر عنه طرف ثالث لا يريد الخير لا للإطار ولا للتيار الصدري. هذا الطرف يتحرّك وفق أجندات أجنبية أميركية - صهيونية - خليجية، لغرض إرباك الوضع في العراق، وتوظيف كل ما يدور فيه لمصالحه الخاصة. وهذا ما نخشاه جدّاً، لأن الوضع العراقي الحالي يُنذر بالخطر. فإذا حصل صدام ستحصل حرب أهلية لا تُحمَد عقباها، ولا ينجو منها ولا يسلم أيّ طرف من الأطراف المتصارعة». إلّا أن القيادي العراقي يعتقد أن «التظاهرات والاعتصامات ستستمرّ، لكن ليس إلى ما لا نهاية»، داعياً «بقية أطراف العملية السياسية، وأقصد الإخوة الكرد في إقليم كردستان، والإخوة السنة في المنطقة الغربية، وهم شركاء في الوطن وأطراف فاعلة في الملف السياسي، إلى التدخل والعمل على تقريب وجهات النظر بين الطرفين، ودفعهما إلى الجلوس إلى طاولة الحوار. ففي هذه الحال، ستنتهي الاعتصامات والتظاهرات قريباً، ونصل إلى قواسم مشتركة وتنتهي الأزمة. وأتوقع أن تحصل استجابة للمطالب، لكن هذه الاستجابة تستلزم أن يحتكم الطرفان إلى المفاوضات». ويكشف أن هناك «تحرّكات على مستوى الإطار لتشكيل لجان لغرض الحوار مع الإخوة في التيار الصدري، وحتى مع العالم الدولي المتمثّل بموفدة الأمم المتحدة جينين بلاسخارت، لغرض سدّ الفجوة وتقريب وجهات النظر، ونأمل خيراً في الحركة، بخاصة مع الحاج هادي العامري ومحمد الحلبوسي. فحالياً هناك جلسات معدّة لهذا الغرض».

وعن دور حكومة تصريف الأعمال برئاسة مصطفى الكاظمي، يقول حسين إنها «حكومة منتهية الصلاحية وقراءتي لدورها أنه دور سلبي وضعيف جداً، إن لم أقل إنها متّهمة بالتحيز. فقد كشف موضوع التظاهرات التي حصلت سواء بدخول البرلمان من قِبَل الإخوة في التيار الصدري أو التظاهرات قبل أيام عند المنطقة الخضراء، عن تحيّز الحكومة التي أفسحت المجال لجماهير التيار بالدخول إلى داخل البرلمان من دون أن تحرّك القوات الأمنية ساكناً إطلاقاً. وفي المقابل منعت حركة جماهير الإطار التي تظاهرت على أسوار الخضراء. هذه الأمور تسجّل على الحكومة التي يجب عليها أن تكون حكومة عراقية وتنظر إلى الجميع على أن لهم حقاً وعليهم واجبات، وعلى القوى الأمنية أن تقوم بواجباتها. لكن موقف الحكومة ضعيف وعليها علامات استفهام وهذا الوضع سيضرّ بالبلاد».

في المحصلة، يشير التصعيد «الصدري» إلى أن لعبة الشارع اقتربت من نهايتها؛ فإمّا العودة إلى طاولة التفاوض، وإمّا الذهاب إلى مواجهة قاسية، أكد الطرفان - حتى الآن - حرصهما على تجنّبها.

هناك تحركات على مستوى الإطار لتشكيل لجان لغرض الحوار مع الصدريين (أ ف ب)

الحدث

إيران تدرس المقترح الأوروبي: اتفاق على كل شيء... أو لا اتفاق

توحي التصريحات الصادرة عن الأطراف المشاركين في المفاوضات الهادفة إلى إحياء الاتفاق النووي الإيراني، بأن المسودة التي اقترحها الجانب الأوروبي حرّكت الجمود المتواصل منذ نحو خمسة أشهر. وبات في الإمكان الحديث عن قرب التوصل إلى اتفاق نهائي. يمكن أن يعرقله تعنت أميركا لجهة إغلاق ملف «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، الذي بات يشكّل شرطاً إيرانياً رئيساً. فيما تؤكد واشنطن أنه «طالما لم يتم الاتفاق على كل شيء، فإن اتفاقاً لن يحصل على أي شيء»

طهران - **محمد خواجوئي**

على رغم مضي بضعة أيام على انتهاء محادثات فيينا، لا تفتأ الأخبار المتناقضة تنتشر من كل حدب وصوب حول مصير هذه المحادثات والموقف الإيراني من الرزمة الأوروبية المقترحة، والرامية إلى إحياء «خطة العمل الشاملة المشتركة». واستؤنفت الجولة الأخيرة من المفاوضات المتوقّفة منذ نحو خمسة أشهر، يوم الاثنين من الأسبوع الماضي، في فيينا، من دون أن تفضي إلى نتيجة، إذ عُقدت هذه الجولة بعدما أعلن وزير خارجية الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، أنه اقترح رزمة جديدة تنطوي على آليات تمّ تحديثها في ما يخص رفع العقوبات الأميركية عن إيران، والخطوات النووية الإيرانية. وفور انتهاء جولة المحادثات، قال المسؤولون الأميركيون ومسؤولو الاتحاد الأوروبي إنه جرى تقديم «نص نهائي»، «لا يقبل التغيير» إلى جميع الأطراف، وإنه ينبغي «إمّا قبوله، أو الإعلان عن فشل المفاوضات». لكن مسؤولاً في وزارة الخارجية الإيرانية رفض هذا الزعم، وقال: «نظراً إلى استمرار النقاشات حول عدة موضوعات مهمّة متبقّية، فإنّنا لسنا في مرحلة تؤهّلنا للحديث عن وضع نصّ نهائي للاتفاق عليه في فيينا». ويقع في صلب الخلافات بين الطرفين، ملفّ الأنشطة النووية الإيرانية السابقة في ثلاثة مواقع، إذ تدعو طهران إلى إغلاق هذا الملفّ لدى «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» قبل إحياء الاتفاق النووي.

بيْد أن التقرير الذي نشرته صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية، الخميس الماضي، وفيه قالت إن «أوروبا وأميركا قبلتا في محاولة إغلاق ملفّ إيران لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومسألة الضمانات في الوكالة ومجلس محافظيها، في حال تعاونت طهران مع الوكالة بخصوص التساؤلات المثارة حول ماضي برنامجها النووي». ما تقدَّم، أحدث انطباعاً بأن الخلافات قد سوّيت وطُويت، وبأن الاتفاق سيرى النور قريباً. لكن، وبعد يومين على نشْر هذا التقرير، كان هناك، وفق مواقف الأطراف الإيرانيين والأميركيين، انطباعاً مختلفاً، فيما لا تزال الخلافات على حالها، ولم يتمّ التوصّل إلى اتفاق نهائي في شأنها. وتفيد المعطيات التي استقتها «الأخبار»، بأن الجمهورية الإسلامية لم تتّخذ بعد قراراً نهائياً - سلباً أو إيجاباً - تجاه مسودة الاتحاد الأوروبي التي ما زالت قيْد البحث والدراسة لديها. وفي هذا الإطار، رفض مصدر قريب من الفريق الإيراني المفاوض، في حديث إلى «الأخبار»، بعض التكهّنات حول موافقة إيران على المقترحات الأوروبية، وقال إنه «يجب على إيران أن تدرس ما إذا كانت هذه المقترحات تلبّي مطالبها في مختلف القطاعات، بما فيها الضمانات والعقوبات وضمان استدامة الاتفاق، وهل بوسعها الوثوق بهذه الموضوعات أم لا».

> توقّع المبعوث الروسي التوصّل إلى اتفاق في وقت مبكر من الأسبوع المقبل

وفي هذا الخصوص، ذكرت بعض وسائل الإعلام أن الجانب الأوروبي أمهل إيران حتى الـ15 من الشهر الجاري لإعطاء جوابها النهائي على النصّ المقترح. وقال وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، السبت، إنه «ينبغي تذكير البيت الأبيض بأن استخدام لغة التهديد مع إيران والإيرانيين، لن تكون مجدية».

من جهة أخرى، قال المبعوث الأميركي الخاص إلى إيران، روبرت مالي، إنّه لم يتمّ التوصّل إلى اتفاق في ما يخصّ رفع العقوبات عن إيران. وأضاف، في مقابلة مع قناة «بي بي سي»، أوّل من أمس، أنه «لم يحصل اتفاق، لأنه طالما لم يتمّ الاتفاق على كل شيء، فإن اتفاقاً لن يحصل على أيّ شيء». ودحض مالي تقرير «وول ستريت جورنال»، قائلاً: «(إننا) لن نمارس أيّ ضغط على الوكالة الدولية لإغلاق ملفّ القضايا العالقة مع إيران». وفي هذا السياق، زعم موقع «بوليتيكو» الإخباري الأميركي، في تقرير نشر الجمعة، أنه وفقاً للمسودة الأوروبية لإحياء الاتفاق النووي، سيكون مسموحاً للمواطنين غير الأميركيين عقْد صفقات تجارية مع الشركات التي تتعامل مع الحرس الثوري الإيراني. وفي الحقيقة، يكون «بوليتيكو» قد ادّعى، في تقريره، أن الاتحاد الأوروبي يعتزم رفع بعض الضغوط عن الحرس من أجل التوصّل إلى اتفاق. وعلى رغم أن هذا الموضوع اعتبره «بوليتيكو» أحدث تنازل تقدّمه أوروبا، غير أنه رأى أن جزءاً من العقوبات الثانوية تعتبر مُلغاة بموجب الاتفاق النووي. ومع ذلك، لفت روبرت مالي إلى أن واشنطن لم تجرِ محادثات مع الأوروبيين حول تخفيض معايير العقوبات على إيران، معتبراً أنه إذا أرادت الدول الأوروبية التجارة مع إيران، فيجب عليها احترام عقوبات الولايات المتحدة.

في هذه الأثناء، قال المبعوث الروسي إلى مفاوضات فيينا، ميخائيل أوليانوف، في مقابلة مع وكالة الأنباء الحكومية «تاس»، إنه «قد يجري التوصّل إلى الاتفاق النهائي في شأن استعادة خطة العمل الشاملة المشتركة في وقت مبكر من الأسبوع المقبل، إذا شهدت المحادثات تطوّراً إيجابياً». وأضاف: «من الممكن أن تتّفق جميع الدول المشاركة في مفاوضات فيينا على الصيغة التي قدّمها منسّق الاتحاد الأوروبي في 8 آب، إلا إذا كانت هناك تعديلات أو اعتراضات... فعندها، سيكون من الصعب التنبّؤ بتطوّرات الأحداث. وفي جميع الأحوال، علينا الانتظار حتى الأسبوع المقبل».

أمهل الجانب الأوروبي، إيران، حتى 15 آب لإعطاء جوابها النهائي على النص المقترح (أ ف ب)

مصر

تعديل بـ«الأمر المباشر»: السيسي يزوّق حكومته

القاهرة - **الأخبار**

في الوقت الذي انشغلت فيه وسائل الإعلام الإقليمية بإبراز تصريحات رئيس الوزراء الإثيوبي، أبي أحمد، عن اكتمال الملء الثالث لسد النهضة، والاحتفال بهذه الخطوة، كان الأمين العام لمجلس النواب المصري يعلن إبلاغ أعضاء البرلمان بموعد جلسة طارئة حُدّدت قبل 14 ساعة فقط من موعدها، لمناقشة أمر طارئ. وذهبت بعض التوقّعات إزاءذاك إلى طلب الرئيس عبد الفتاح السيسي، تفويضاً سياسياً للتعامل مع أزمة السدّ وتعقيداتها، فيما كان التعديل الوزاري مستبعداً بشكل كبير، لعدّة أسباب أهمّها أنه لا يوجد داع للاستعجال إلى درجة دعوة مجلس النواب إلى الانعقاد في اليوم التالي مباشرة، وكان كارثة تلوح في الأفق. لكن المفاجأة أن الجلسة التي لم تتجاوز مدّتها 15 دقيقة، وانعقدت بناء على دعوة رئيس الجمهورية، كان هدفها اعتماد تعديل حكومي تضمّن الإطاحة بـ13 وزيراً.

ومرّر البرلمان التعديلات من دون مناقشة أو حتى إبداء الاعتراض، بل إن النواب الذين لم يستخدموا سلاح الاستجواب سوى مرّة وحيدة مع وزيرة الصحة، سارعوا إلى التصفيق للتعبير عن تأييدهم لاختيارات الرئيس الذي وجّه الشكر إلى الوزراء المقالين ورحّب بالوزراء الجدد، مؤكداً المضيّ في السياسات والخطط المعتمَدة سابقاً نفسها. ولم يسبق تلك الخطوةَ نشرُ أيّ معلومات عن الوزراء الجدد أو حتى أسمائهم التي بقيت طيّ الكتمان حتى لحظة بدء الجلسة، وهو ما ينافي الغاية من نصّ عليه الدستور لناحية رهْن تعيين شخوص الحكومة بموافقة البرلمان، والذي استهدف جعْل الأخير شريكاً للرئيس في هذه الصلاحية. ولم تقتصر مفاجآت الرئيس على ما قَدّمَ، بل امتدّت إلى تغيير قاعدة راسخة متمثّلة في أن يؤدّي الوزراء اليمين أمام الرئيس في مقرّ رئاسة الجمهورية في قصر الاتحادية في منطقة مصر الجديدة في العاصمة، حيث سافر البدلاء من أجل ذلك إلى الساحل الشمالي، وتحديداً مدينة العلمين الجديدة التي يقيم الرئيس فيها منذ نهاية الشهر الماضي، وبجواره المقرّ الصيفي للحكومة التي تعقد اجتماعاتها أسبوعياً فيه منذ مطلع الصيف، في وقت تتفاقم الأزمات الاقتصادية من دون بوادر حلول. ولم يحمل التعديل الوزاري تغييراً نوعياً؛ إذ اقتصر على الوزارات الخدمية بشكل رئيس، وعلى رأسها وزارة التربية والتعليم، التي أطيح منها بطارق شوقي لتهدئة الغضب الشعبي، وأحلّ بدلاً منه فيها نائبه رضا حجازي. كما لم يشمل التعديل أياً من الوزارات السيادية، لكن ينظر إلى تغيير وزير الريّ وإسناد حقيبته إلى المهندس هاني سويلم باعتباره خطوة مهمّة على طريق تبنّي معالجة مختلفة لمشكلة نقص المياه والتعامل مع ملفّ سدّ النهضة، بالنظر إلى أن الوزير المتعاون مع جامعات دولية وله أبحاث عدّة، مختصّ بمعالجة مشكلة ندرة المياه وتحليتها وغيرها من المسائل التي تدْخل في صُلب استراتيجية الدولة في المرحلة المقبلة. كذلك، أطيح بوزيرة الهجرة، نبيلة مكرم، المتّهم نجلها في قضية قتل مواطنَين عن منصب دولي أخبار متباينة في الولايات المتحدة، وعُيّن وزير التعليم العالي وزيراً للصحة الوزير الوحيد المرتبط بالمنظومة الاقتصادية بشكل مباشر، فهو وزير قطاع الأعمال العام الذي أقيل، علماً أنه لم ينجح أحد في البقاء في هذه الحقيبة لفترات طويلة، فيما جاءت إقالة وزير التنمية المحلية، اللواء محمود شعراوي، على خلفية إخفاقه في التعامل مع ملفّ تحصيل أموال المخالفات العقارية وعدم تنفيذه توجيهات السيسي بهذا الشأن.

> مرّر البرلمان التعديلات من دون مناقشة أو حتى إبداء الاعتراض

وفي وقت تُنتظر أيضاً تغييرات واسعة لمحافظي الأقاليم، يتردّد في الكواليس أن التعديل الوزاري الأخير سيكون «مؤقتاً» حتى نهاية العام، على أن يتبعه تعديل أوسع قد يطاول الوزارات السيادية، إلى جانب تعيين رئيس جديد للحكومة ووزراء في المجموعة الاقتصادية، بعد انعقاد قمّة المناخ والاتفاق مع «صندوق النقد الدولي» على القرض الذي تنتظره مصر، لتنتقل الحكومة الجديدة إلى المقرّات البديلة في العاصمة الإدارية، مع بداية العام المقبل.

بديلاً لهالة زايد، فيما خرجت من المشهد أيضاً وزيرة الثقافة إيناس عبد الدايم، ومعها وزير السياحة والآثار خالد العناني، الذي سُجّلت لمصلحته نقاط في إدارة العديد من الملفّات، لا سيما في ما يتعلّق بعرض الآثار واكتشافها، إلّا أنه أُخذ عليه ظهوره «المبالغ فيه» من وجهة نظر الأجهزة السيادية مع الرئيس، خلال إعادة افتتاح طريق الكباش العام الماضي وموكب المومياوات الملكية، وسط قتل في الولايات المتحدة، وعُيّن وزير التعليم العالي وزيراً للصحة

اقتصر التعديل الوزاري على الوزارات الخدمية بشكل رئيس (أ ف ب)

تقرير

التحوّل التركي نحو سوريا: العاتبون كُثر... كما الشامتون

يبدو أن العلاقات التركية - السورية بدأت تسلك طريق المصالحة، هذا ما يلمّح إليه المسؤولون الأتراك، بدءاً من الرئيس رجب طيب إردوغان، ووصولاً إلى وزير خارجيته مولود جاويش أوغلو الذي خطفت تصريحاته في هذا الاتجاه الأضواء، فيما تلتزم دمشق الصمت. ومع أن أيّ اختراق «عملي» لم يتمظهر حتى الآن، إلّا أن سلوك أنقرة هذه الطريق، دونه الكثير من العوائق، خصوصاً إذا كان الهدف النهائي تكتيكيّاً (انتخابياً). وليس تداركاً لـ«خطأ» لم يأبَ على أنقرة إلّا بكثير من المتاعب

محمد نور الدين

خطف تصريح وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، عن اتصالات تجري بين تركيا والنظام السوري، الأضواء. وفي ظلّ ما يشبه التجاهل في صحف حزب «العدالة والتنمية» وعدم صدور ردود فعل واضحة من الجانب السوري، يبدو أن أنقرة دخلت دائرة تطبيع العلاقات مع دمشق، وهي مدركة، في الوقت عينه، أن دون هذه المحاولة صعوبات لم تَلمسها في مسار تطبيع العلاقات مع كلٍّ من السعودية والإمارات وإسرائيل، وحتى مصر. وفي هذا الاتجاه، برزت تساؤلات حيال تأخّر المحاولة التركية كل هذا الوقت، وما إن كان لها علاقة مباشرة بتعزيز فرص الرئيس رجب طيب إردوغان الانتخابية. وهل هذه المواقف مجرّد تكتيك، أم أنها تأتي في سياق استراتيجية شاملة بالنسبة إلى العلاقات مع سوريا؟ وهل تثق هذه الأخيرة - بما تبقّى من عمر سلطة «العدالة والتنمية» - بمَن كانت له حصّة لا تقلّ عن 70% في تدمير سوريا؟

بدأت القصة في طريق عودة إردوغان من لقاء جمعه إلى نظيره الروسي، فلاديمير بوتين، في سوتشي أخيراً، حين قال - في ما يشبه «قبولاً تركيّاً ضمنيّاً» - إن الرئيس الروسي أبلغه بأنه إذا كان لا بدّ من عملية عسكرية تركية في شمال سوريا، فالأفضل أن تجري بالتعاون مع دمشق. وجاءت مقالة الصحافي يلماز بيلغين، في صحيفة «تركيا» الموالية، لتؤكد المضيّ قُدماً على هذه الطريق، إذ قال فيها إن «إمكانية أن يتّصل إردوغان بالرئيس السوري بشار الأسد، خلال وقت قصير، قائمة». وبلغت ذروة «الحبكة» مع كشف وزير الخارجية التركي عن أنه التقى - «على الواقف» لدقائق - على هامش مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز في بلغراد، نظيره السوري فيصل المقداد، وأبلغه بأنه «لإحلال السلام في سوريا، يجب التصالح مع المعارضة». لكن مؤتمر بلغراد هذا عُقد في شهر تشرين الثاني من العام الماضي، فيما الإعلان عن اللقاء - وهو الأوّل منذ سنوات - هو الجديد. وتدحرجت كرة التطوّرات بعد كلام جاويش أوغلو، إذ برز، في هذا الإطار، ردّ فعل المعارضة السورية في المناطق التي تحتلّها تركيا في سوريا، حيث انتشرت صور التظاهرات والاحتجاجات في كلٍّ من إعزاز وجرابلس وعفرين، كما في إدلب. كما انتشرت، على مواقع التواصل الاجتماعي، مقاطع مصوّرة للهتافات ضدّ تركيا. لكنّ الانزعاج التركي الأكبر، تجلّى في إحراق أحد الشبّان السوريين العلم التركي في إعزاز، وهو ما أثار، بدوره، ردود فعل شعبية تركية، ومن بعض السياسيين ضدّ الذين «أطعمناهم فنقروا أعيننا». وسعت أنقرة إلى التخفيف من حدة الاحتقان، عبر بيان صدر عن الخارجية التركية يؤكد أنها «ستكون إلى جانب الشعب السوري وفق آليات القرار 2254»، فيما أعلنت لاحقاً توقيف الشخصين اللذين تعاونا على إحراق العلم التركي.

في هذا الوقت، أثرت الصحف الموالية، من مثل «صباح» و«أقشام» و«يني عقد» و«يني شفق» و«ستار» وحتى «تركيا» التي أنطلق منها الخبر، الصمت، فيما جاءت عناوين صحف المعارضة إمّا مهلّلة لمبادرة جاويش أوغلو، وإمّا شامتة بما أصبحت عليه سياسة تركيا تجاه سوريا. وعنونت صحيفة «بركون»، مثلاً، «الذي تزرعه تحصده. الجماعات الجهادية التي غذّتها تركيا لسنوات، تحتجّ على تصريحات جاويش أوغلو»، فيما اعتبرت «إيفرينسيل» أن «تصريحات جاويش أوغلو اعتراف بانهيار العثمانية الجديدة». وتحدّثت «قرار» عن «نار التحريض في عفرين وجرابلس وإعزاز»، وكتبت «سوزجي»: «أطعم الغراب يقطع عينيك (...)». من جهتها، دعت صحيفة «مللي غازيتيه» التابعة لـ«حزب السعادة»، إردوغان، إلى الاعتذار من الحزب بعدما أصبح، الآن، ينادي بسياسة تجاه سوريا، هي تلك التي دعاه إليها. لكن الرئيس التركي اتّهم «السعادة»، بـ«الخيانة والعمالة لنظام الأسد».

> فيما لم يصدر تعليق مباشر لدمشق، بدت تصريحات مؤيّدي «العدالة والتنمية» خجولة

وفيما لم يصدر تعليق مباشر لدمشق على ما يجري من تطورات، بدت تصريحات مؤيّدي «العدالة والتنمية» خجولةً في هذا الإطار. من هؤلاء، ندرت أرسينيل الذي قال، في صحيفة «يني شفق»، إن «الديناميات الداخلية في تركيا وسوريا تجاه تحسين العلاقات بينهما، كان تأثيرها قليلاً، فيما المعادلات الإقليمية والدولية هي الأهمّ. من ذلك: ارتقاء العلاقات التركية - الروسية من مستوى التعاون الإقليمي إلى مستوى التعاون الدولي، ولا سيما في البحر الأسود والقوقاز. كذلك كان لتدهور العلاقات التركية - الغربية أثره في التقارب مع سوريا». على هذا المنوال، كتب السفير التركي السابق في دمشق، عمر أونهون، قائلاً إن المصالحة بين البلدين «معقّدة وصعبة»، وتساءل: «كيف يمكن ربط تصريحات إردوغان، الثلاثاء الماضي، بعملية عسكرية توحّد بين المناطق الآمنة على امتداد الشريط الحدودي، وبين عملية المصالحة؟»، مشيراً إلى أن «كل شيء في تركيا مرتبط الآن بالوضع الاقتصادي والانتخابات الرئاسية... تنال سوريا، اليوم، حصّتها من هذا الارتباط».

وفي صحيفة «قرار» المعارضة والقريبة من علي باباجان وأحمد داود أوغلو، شكّك الكاتب المعروف والمعبّر عن ميول الغرب، عثمان سرت، في خطوة أنقرة، قائلاً إن هناك سببين يدعوان إلى عدم التصالح بين البلدين: الأوّل أن النظام السوري لا يسيطر إلّا على جزء من سوريا؛ والثاني أنه ذبح نصف مليون، وهجّر أكثر من سبعة ملايين نسمة. وبحسب سرت، فإن الخطوة التركية لا تعدو كونها محاولة لإيجاد موارد مالية في الطريق إلى الانتخابات الرئاسية، معتبراً أن «اللقاء» مع دمشق لن يكون كافياً لفتح هذا القفل، بل سيؤدّي إلى الإضرار بسمعة تركيا الضعيفة أصلاً في المنطقة، وسيزيد من ضعف إردوغان في الانتخابات وأمام بوتين، ولا سيما مع ازدياد عزلته عن الغرب».

في المقابل، رحّب كبير مستشاري رئيس «حزب الشعب الجمهوري» المعارض، أونال تشيفيك أوز، بالحوار بين دمشق وأنقرة باعتباره «أمراً واقعيّاً»، ودان، في الوقت ذاته، الاحتجاجات المعادية لتركيا. وقال المسؤول في الحزب، علي ماهر باشارير، إن حرّق العلم التركي، هو نتيجة السياسة الخارجية الخاطئة لحزب «العدالة والتنمية»، فيما رأى إحسان تشارلان، في صحيفة «إيفرينسيل» اليسارية، أن التغيير في سياسة الحكومة التركية تجاه سوريا، هو اعتراف بانهيار «العثمانية الجديدة»، معتبراً أن «ما يجري قد يستدعي القول إن إردوغان عاد إلى طريق العقل، وتخلّى عن فكرة أن السياسة الخارجية أداة للعثمانية الجديدة». وقال الكاتب إن هناك صعوبات تواجه تطبيق السياسة الجديدة، تتمحور خصوصاً حول اصطفاف الولايات المتحدة وإسرائيل في الخط نفسه مع تركيا لإسقاط الأسد. كما أن المراكز المستفيدة من ريع الحرب كثيرة، وكلّها لن تكون راضية عن السياسة الجديدة لتركيا، بل ستنتقل إلى العمل الفعلي ضدّها.

ورأى الكاتب موسى أوز أوغورلو، في حوار مع صحيفة «إيفرنسيل»، أن أيّ اتفاق بين دمشق وأنقرة «سيعني نهاية التنظيمات المعارضة، لكن هذه لن تستسلم وستحاول المقاومة ضدّ الجيش التركي»، معتبراً أن «هناك خطراً في أيّ اتجاه ستمضي هذه التنظيمات. سوريا حاربتها وعزلتها في إدلب ومناطق السيطرة التركية. لن يتغير شيء بالنسبة إليها، لكن بالنسبة إلى تركيا، فإنه إذا لم يتمّ القضاء على هذه التنظيمات، فالوضع لن يكون مشرقاً». وقال إن هدف تركيا الرئيس هو القضاء على «وحدات حماية الشعب» الكردية، ومن ثم إنشاء منطقة حدودية تكون تحت سيطرتها. وطالب الكاتب في صحيفة «جمهوريات»، محمد علي غولير، بحلّ «الجيش السوري الحر»، ولا سيما بعد إحراق العلم التركي، فيما تساءل أوركان بورصه لي، في الصحيفة نفسها، عمّا إن كانت الخطوة التركية «عملية فعلية نحو السلام، أم مجرّد جزء من دعاية انتخابية رئاسية لحصد الأصوات لإردوغان. إذ إن سياسة خارجية غير مبدئية ولا تنظر إلى البعيد وتقوم على المصالح الشخصية، مفتوحة على كل الاحتمالات».

الدوري الألماني

ليفاندوفسكي رحل مجبراً... بايرن كان يـعلم!

غادر روبرت ليفاندوفسكي بايرن ميونيخ تاركاً وراءه فراغاً لا يريد أن يعترف به أي أحد. لكن قراءة لأداء الفريق البافاري بين الموسم الماضي والحالي تعطي انطباعاً بأن بطل ألمانيا كان يعلم بأنه سيصل إلى هذه المرحلة. لكن الخطر قد يحيط به أيضاً، إذ عبر تاريخه الطويل لم يكن «هوليوود الكرة الألمانية» قادراً على المنافسة من دون لاعبٍ في المركز رقم 9

شربل كريم

محطّم الأرقام القياسية وحراس المرمى في ألمانيا والعالم على حدّ سواء ترك بايرن ميونيخ بعد ثماني أعوام من التألق معه. خروج لا شكّ في أنه يعتبر نهاية حقبة بالنسبة إلى بطل الدوري الألماني الذي سيكون من دون هدافه الأول طوال تلك المواسم، ليخلو من رأس حربةٍ حقيقي، وهي مسألة حاول الكثيرون التقليل من شأنها مستندين حتى إلى الانتصار الكبير بسداسية على أينتراخت فرانكفورت في انطلاق

أحد أسباب طلب «ليفا» الرحيل هي المقاربة التكتيكية للمدرب ناغلسمان

«البوندسليغا»، لكن الواقع يقول بأن التقليد المتبع في بايرن يقضي إلى اعتماده دائماً على هداف كبير في خط المقدمة وهو ما يترك عملاً شاقاً أمام المدرب يوليان ناغلسمان لتعويض فراغ رحيل «ليفا» عن فريقه.

الواقع أنه منذ وصول ليفاندوفسكي عام 2014 إلى بايرن اعتمد عليه المدربون المتعاقبون كمهاجم محوري لا غنى عنه في المنظومة الهجومية التي استندت إليه فقط لا غير، حيث كان قلب انطلاق الهجمات من ملعب الخصم ومصدر الخطورة في الثلث الأخير من الملعب. هذه الفكرة التكتيكية جعلت من الصعب على الخصوم الدفاع على بايرن لأن «ليفا» شغل كل المدافعين بتحركاته بين الخطوط، متيحاً الفرص لنفسه ومفسحاً المجال لزملائه من أجل تسجيل الأهداف.

كل هذا جعل من هجوم البايرن خلاّقاً لا محدوداً، وخصوصاً أن ليفاندوفسكي تمتع بصفات تهديفية وأيضاً تقنية عالية صنعت الفارق دائماً في كل محاولة هجومية للفريق البافاري.

من هنا، لا ضير من القول بأن أحداً لا يستطيع ملء الفراغ الذي خلّفه البولندي ولو أن النجم السنغالي ساديو مانيه يتمتع بقدرات مختلفة تلتقي مع نظرة ناغلسمان إلى المقاربة التكتيكية الهجومية - الدفاعية.

هنا يمكن استعراض الدليل، إذ عندما عُيّن المدرب الشاب في منصب المدير الفني لأكبر فرق ألمانيا، لم يبدّل من دور «ليفا» على أرضية الميدان، لكنه رفع عدد المهاجمين في قلب منطقة الجزاء، وهو ما قلّص من المساحات المتاحة لهدافه في الشق الهجومي، وهو ما قد يكون أزعج الرقم 9 ودفعه إلى طلب الرحيل وخصوصاً بعدما سجّل عدداً أقل من الأهداف مقارنةً بمواسمه السابقة.

ربما لم يقصدها ناغلسمان، فهو أراد وصول عدد كبير من لاعبيه إلى المنطقة المحرّمة بهدف خلق كمّ أكبر من الفرص، وذلك من دون الاكتراث إلى رغبة ليفاندوفسكي بأولوية الاستفادة من أي كرة عرضية أو تمريرة بينية أو كرة مرتدة إليه.

وبأسلوبه هذا الذي أصرّ عليه، يمكن القول بأن بايرن كان يعلم ومدربه كان يرغب ببدء الاعتماد على مقاربةٍ جديدة تؤمّن له المردود نفسه إذا صحّ التعبير.

لكن ناغلسمان قد يكون مخطئاً إذا لم يجد قريباً لأعباء بقدرات ليفاندوفسكي، إذ إن الأخير مثّل خط الضغط الأول، وأجبر الخصوم على تحويل اللعب نحو خطي الملعب حيث يمكن خنق محاولاتهم من قبل لاعبي الطرفين الذين يتمتعون بالسرعة والقدرات الدفاعية الفائقة.

وهنا أزعج ناغلسمان مجدداً نجمه، إذ أجبره على الضغط عند احد طرفي الملعب، فلم يستطع بالتالي الاستفادة سريعاً من الكرات التي يستعيدها فريقه بحكم وجوده في مركزٍ سيئ في الهجمات المرتدة.

ومع وصول ماني يكون بايرن قد دخل في المرحلة التي يراها ناغلسمان الأنسب، فهو يبدو وكأنه يهوى لاعبين مثل السنغالي وسيرج غنابري اللذين يحبان لعب الدور المذكور من دون أي مشاكل، فهما أقوياء بدنياً وذوي لياقة بدنية عالية ويحبان التنقل بين الطرف وعمق المنطقة.

هذه المسألة ظهرت جلياً في المباراة أمام لايبزغ في الكأس السوبر الألمانية حيث أعطاهما المدرب حرية هجومية مستفيداً من دعم توماس مولر وجمال موسيالا لهما في العمق، ما خلق مرونة أكثر في اللعب على الجناحين وأيضاً من خلال الاختراق السريع الذي يحرّر غالباً احد المهاجمين ليكون بمواجهة حارس المرمى فتكون بالتالي عملية التسجيل سهلة جداً تماماً كما حصل في مواجهة فرانكفورت.

من هنا، يقال إن البايرن لن يواجه متاعب هجومية، وخصوصاً أن سرعة ليروي ساني والفرنسي كينغسلي كومان يمكن أن تضيف عنصر المفاجأة أكثر في الجانب الهجومي. لكن الصورة العامة تبدو غريبة جداً على الجماهير البافارية التي اعتادت على رؤية لاعب محوري في التشكيلة الأساسية، وقد كان هذا التقليد في صلب نجاحات الفريق عبر الأعوام القريبة الماضية، إذ لا يمكن أن ينسى أحد التأثير الإيجابي في العصر الحديث لأمثال البرازيلي جيوفاني إلبير، أو الإيطالي لوكا تولوني، والهولندي روي ماكاي، ولا حتى الكرواتي ماريو ماندزوكيتش.

رغم الصرونة التي يؤمنها وصول ماني يحتاج البايرن إلى لاعب في المركز رقم 9 (أ ف ب)

بريميرليغ

زلزال في مانشستر... اليونايتد يفقد هيبته

مانشستر يونايتد مازوم. الأمور ليست على ما يرام. أداء كارثي أسفر عن هزيمتين في المباراتين الأوليتين من الدوري لفريق المدرب الجديد، الهولندي إيريك تن هاغ. وسط حسرة جماهير كانت تنتظر بداية واعدة

حسين فحص

بعد الهزيمة بهدفين لهدف أمام برايتون في المباراة الافتتاحية من الدوري الإنكليزي الممتاز، خسر مانشستر يونايتد (0-4) خارج أرضه أمام برينتفورد يوم السبت. ضعف الخط الخلفي إضافةً إلى وسط هش، وهجوم غير فعّال، كلّ

بعد خسارته آخر مباراتين يكون مانشستر يونايتد قد خسر سبع مباريات متتالية خارج الديار

ذلك جعل الفريق يسقط من الشوط الأول.

هكذا، امتدت حصيلة هزائم يونايتد إلى سبع مباريات متتالية خارج أرضه. وبعد البداية الكارثية هذا الموسم التي جعلت فارق أهداف الفريق سالباً (- 5)، أصبح يونايتد في ذيل جدول ترتيب الدوري الممتاز قبل مواجهة ليفربول على ملعب أولد ترافورد الإثنين في الـ22 من الشهر الجاري. هي مرحلة حساسة. أسلوب المدرب الجديد هو الكرة الشاملة، وهو أسلوب معقّد يحتاج إلى المزيد من الوقت. لكن، بغضّ النظر عن بطء التأقلم، يظهر جلياً ضرورة تدعيم الفريق والتخلي عن بعض اللاعبين. تراجع مستوى حارس المرمى دي‌فيد دي خيا في السنوات الأخيرة وبدأ موسمه الحالي بأسوأ طريقة ممكنة، إن كان في المباراة الافتتاحية أو بعد الأخطاء التي ارتكبها أمام برينتفورد، والتي أدى اثنان منها إلى استقباله هدفين. قد يتوجه «الشياطين الحمر» لاستقدام حارس جديد في ظل ضعف مردود دي خيا وتقدّم الحارس الاحتياطي توم هيتون في العمر (36 عاماً).

في الدفاع، يبدو ليساندرو مارتينيز غير مناسب لأجواء «البريميرليغ» حتى اللحظة. جاء المدافع الأرجنتيني بطلب من تن هاغ الذي أشرف على تدريبه في أياكس، في ذيل جدول ترتيب الدوري الممتاز بسبب عدم ملاءمة قدراته الجسدية مع متطلبات البريميرليغ (يبلغ طول مارتينيز 1,75 متر). أمرّ استغلّه فريق برينتفورد بشكل واضح من خلال التمريرات الطولية خلف مارتينيز، على تن هاغ أن يجد حلاً لهذه المشكلة، ربما عبر اللعب بثلاثة مدافعين في الخلف كما كان يلعب مدرب تشيلسي توماس توخيل مشركاً أزبيليكويتا (1,78 متر) كمدافع ثالث على الجهة اليمنى.

ثنائية فريد وماكتومينياي في خط الوسط غير مجدية. لا تغطية دفاعية سليمة ولا مساهمات هجومية تشفع للثنائي بالاستمرار. يظهر جلياً حاجة الفريق إلى التعاقد مع لاعب وسط «متكامل» يخدم أسلوب لعب المدرب الجديد، والخيار الأفضل هو متوسط ميدان برشلونة فرينكي دي يونغ (سبق أن لعب تحت إشراف تن هاغ في أياكس). يسعى مانشستر يونايتد جاهداً لإبرام الصفقة، لكنه يواجه منافسة شرسة من تشيلسي الذي قد يجذب اللاعب الهولندي تبعاً للاستقرار النسبي داخل أسوار النادي إضافةً إلى المشاركة في دوري أبطال أوروبا هذا الموسم.

عدم تسجيل مانشستر يونايتد أي هدف عبر لاعبيه في المباراتين الأوليْين من الموسم (سجّل برايتون بالخطأ في مرماه) يضع علامات استفهام على خط الهجوم أيضاً. تملك المنظومة أسماءً لامعةً في المقدمة، غير أن الفعالية أمام المرمى تكاد أن تكون شبه معدومة. تراجع مردود برونو فيرناندیز وعدم تألقه كريستيان إيريكسين إلى الآن، في حين أن الشابين الإنكليزيين ماركوس راشفورد وجايدن سانشو لا يزالان خارج الخدمة. كان هناك شكوك حول مستقبل كريستيانو رونالدو، حيث شاع في الوسط الرياضي رغبة المهاجم البرتغالي في المغادرة، لكنه بقي ضمن صفوف الفريق. قد يتجه مانشستر يونايتد للتوقيع مع مهاجم في حال استمرار ضعف المردود. هي بداية كارثية، لكنها قد تشكّل صفعة قوية للإدارة وتن هاغ للعمل سوياً بهدف النهوض في أسرع وقت.

يحتله يونايتد المركز الاخير في جدول الترتيب بعد جولتين أوليتين (أ ف ب)

إعلانات رسمية

إعلان عن فقدان سند تمليك بحري

تفيد المديرية العامة للنقل البري والبحري أن السيد خضر محمد أمهز بالوكالة عن السيد محمد حبيب محمود حشيشو قد تقدم بطلب الحصول على سند تمليك بحري بدل عن ضائع لمركب الصيد المسمى: Kili Fish ذي المواصفات التالية:

رقم تسجيل المركب: 8277/ب
تاريخ ومكان الإنشاء: 2004-England
نوع المحرك: Volvo-penta قوة: 310x2
حصان رقم: 2006000876
2006000854
الاسم السابق للمركب: جديد
يمكن لمن لديه أي اعتراض التقدم من رئاسة مرفأ بيروت خلال مهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان، للاتصال هاتف: 03878103
رئيس مرفأ بيروت بالتكليف
أيمن كركر

مبوب

مطلوب

مطلوب موظّف لصيانة ماكنات القهوة خبرة لا تقلّ عن 3 سنوات لمنطقة البقاع.
ت: 01/680680

مطلوب موزّعون مع خبرة لا تقلّ عن 3 سنوات في بيع المواد الغذائية والمشروبات لمناطق المتن - كسروان - جبيل - بيروت والضاحية.
للمراجعة: 01/680680

الكرة اللبنانية

تاهل العهد والأنصار والصفاء إلى نهائيّ النخبة والتحدي

جاء تأهل الأنصار مريحاً بفوزه على شباب الساحل بثلاثية نظيفة (طلال سلمان)

تأهّل فريقا العهد والأنصار إلى نهائي كأس النخبة لكرة القدم الذي سيقام يوم السبت المقبل، في حين تأهل الصفاء إلى نهائي كأس التحدي يوم الأحد المقبل.

جاء تأهّل الأنصار سهلاً بعد فوزه على شباب الساحل 3-0 على ملعب بحمدون حيث تقدّم «الأخضر» مبكراً عبر لاعبه خالد محسن في الدقيقة 8. وعزز السنغالي الحاج مالك النتيجة في الدقيقة 77 قبل أن يضيف الهدف الثالث لفريقه والثاني له في الدقيقة 86.

في المقابل، كان تأهّل العهد صعباً بفوزه على التضامن صور 2-1 على ملعب أنصار في الجنوب، حيث فاجأ الصوريون العهداويين بهدف مبكر في الدقيقة الثالثة عبر عدنان ملحم. وانتظر العهد حتى الدقيقة 56 لتعديل النتيجة عبر محمود سبليني، قبل أن يضيف النيجيري قادري الهدف الثاني في الدقيقة 85.

وفي كأس التحدي، كان تأهل الصفاء على حساب السلام زغرتا بفوزه عليه 2-0 على ملعب طرابلس، حيث سجّل الهدفين سميح دمج وعبدالله هزيمة في الدقيقتين 45 و65.

وسيلعب الصفاء في النهائي مع الفائز من لقاء نصف النهائي الثاني الذي سيقام اليوم عند الساعة 16,30 على ملعب طرابلس بين الحكمة والإخاء الأهلي عاليه.

تعلن «الأخبار»

عن حاجتها إلى مساهمين وكتّاب في الميادين التالية: مراجعة كتب فكرية وفلسفية، تحقيقات ثقافية، رصد إعلامي وتلفزيوني، مقالات في الموسيقى والفنون. للتقديم، إرسال السيرة ونموذج من الكتابات إلى البريد التالي:
HR@al-akhbar.com

استراحة

كلمات متقاطعة 4097

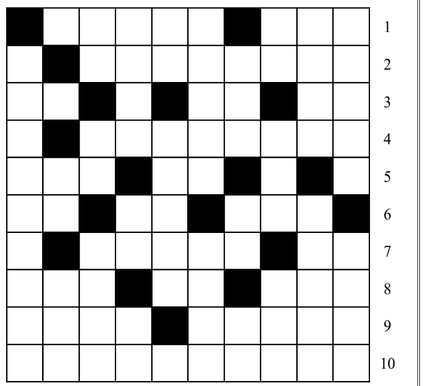

أفقيا

1- يُستعمل في الإستحمام – قواعد وأسس – 2- إقليم هضاب وسهول صحراوية قاحلة بين باكستان وإيران وأفغانستان – 3- صات الضفدع – مرتفع من الأرض – للتمنّي – 4- سياسي سوفياتي راحل – 5- حبل يُفتل طاقاً واحداً – من مشتقات الحليب – 6- رب – ثرى – عائلة نقّب صحافة لبناني راحل – 7- صاح الظليم – من أدوات النجّار – 8- نظمَ – متشابهان – إمرأة زانية – 9- الغربي بالأجنبية – مدينة أميركية عاصمة ولاية أوريغون – 10- ملك فارسي

عمودياً

1- دولة عربية – أوردة الدم – 2- يفهَم اللغة – مدينة إيطالية – 3- إسم بوذا في الصين – قطران وزفت – قطع اليد – 4- قطع ومزّق – ضمير منفصل – نثر الماء – 5- بلدة لبنانية في قضاء زغرتا – وكالة أنباء عربية – 6- خنزير برّي – دولة ميانمار قديماً – 7- مدينة في نيجيريا – إسم موصول – جُحر العقرب – 8- حرف نصب – من الأزهار – آلة موسيقية – 9- من الطيور – صوت فوران الماء من الحرارة – 10- عائلة عالم فيزياء أميركي راحل

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- شوماخر – فهد – 2- اوستراليا – 3- روميو – سانا – 4- الفل – تول – 5- اردو – يم – فخ – 6- تقيّ – المارن – 7- تي – جس – رس – 8- اقحوان – مهر – 9- لامهم – مي – 10- نجيب الشماس

عمودياً

1- شارلوت تاون – 2- و و و – دقيق – 3- مسماري – حليّ – 4- اتيلا – جواب – 5- خروف – اساما – 6- را – ليل – نهل – 7- لس – ممر – مش – 8- فيات – إسم – 9- هانوفر – هما – 10- الخندريس

sudoku 4097

	9				8			5
7				9			3	
	4		7			1		8
4						7		1
				8				6
1		6	2	3	7	5		
		4	9			8	1	
	3			1		4		7
8					4		5	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 4096

7	6	2	8	9	5	4	1	3
4	8	3	6	1	2	9	7	5
1	5	9	7	3	4	8	6	2
6	7	5	1	4	8	3	2	9
9	3	8	5	2	7	6	4	1
2	4	1	9	6	3	7	5	8
8	9	7	2	5	6	1	3	4
3	2	6	4	8	1	5	9	7
5	1	4	3	7	9	2	8	6

مشاهير 4097

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

أديب روسي (1868-1936). أسّس المدرسة الواقعية الإشتراكية التي تجسّد النظرة الماركسية للأدب. من أعماله «رواية الأم»
1+3+5+4+10 = عاصمتها مكسيكو ■ 4+8+9+11+2 = دولة عربية ■ 6+5+7 = سحاب السماء

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: علي الشوباشي

حريات

كنا، وسنبقى، رافعين لراية حرية الرأي والتعبير والحريات العامة وحرية بلوغ المعلومة ومشاعها خارج إطار اي استغلال تجاري. كنا، وسنبقى، أيضاً، لسانَ حال شعوب الجنوب والشرق في تطلعاتها للاستقلال عن هيمنة القوى الاستعمارية، بناء اقتصاديات وطنية تكفي شعوبها وحيازتها لتكنولوجيات الدفاع عن نفسها واستثمار مخزوناتها من الطاقة والإمساك بزمام قرارها السياسي المستقل. من هذه المنطلقات كلّها، نقدم هذا الملفّ، دفاعاً عن حق سلمان رشدي، وإدانةً لمصادرة رايه عبر محاولة تصفيته جسدياً، كيفما كانت السلطة التي يستند إليها القاتل (دينية، سياسية، عِرقية، إثنية، جغرافية، لغوية)؛ من دون ان يمنعنا ذلك من التحفّظ على اي استغلال سياسي، او تاويلات مُغرِضَة، لقضية رشدي واعماله من قبل القوى الاستعمارية لزيادة التنكيل بالشعوب المستضعَفة والنظرة الدونية لها كشعوب متناحرة او ذات نزوعات انتحارية، في حين انّ جلها صنيعة دوائر استخبارات غربية لإلهاء الشعوب عن صوغ اي مشروع تنويري وتقدمي يطرد الكولونياليات التقليدية والحديثة من منطقتنا

إعداد **رشيد وحتي**

بعد ثلاثة عقود على «آيات شيطانية»... سلمان رشدي مطعونًا في نيويورك

نصير لعذابات الشرقيّين أم صناعة كولونيالية؟

سِرّ أحمدْ سلمانْ رُشدي كاتب بريطاني من أصول هندية ولد عام 1947 في مدينة في بومباي الهندية، لأسرة مسلمة مُثَرَفَة، ناطقة بلغة الأُوْرْدُو. غادَرَ الهند في سن الثالثة عشر، إلى بريطانيا للدراسة، ثم العمل في شركة إعلانات. كثيراً ما وُصِفَ أسلوبه الروائي بالواقعية السحرية، حيث يمزج بين الأحداث الفانتازية المَغْرِقة في العجائبيّة والوقائع اليومية العادية. بدأ ذيوع اسمه في المشهد الثقافي مع روايته «أطفال منتصف الليل» (1981)، التي اعتُبِرَتْ أقوى رواية تفوز بجائزة «بوكر» البريطانية

> الاضطهاد السياسي بلبوس دينية، سيجعله رمزاً من رموز حرية التعبير في العقود الأخيرة

خلال السنوات الأربعين الماضية، كما فازت، للمفارقة، بالجائزة الوطنية التي يقدمها «تجمّع المكتبات الإيرانية».

بعدها، سيكتب رواية «العار» (1983)، المكرّسة لصراع رمزي بين شخصيتين ترمزان للاسمين اللذين صنعا باكستان الحديثة: ذو الفقار علي بوتو والجنرال ضياء الحق.

لمع نجمه مع الضجّة التي افتعلها متطرّفو العالم الإسلامي بالتظاهر والاحتجاج على روايته «آيات شيطانية» (1988)، وبعد فتوى إهدار دمه، ما اضطره إلى العيش متخفياً ومُقنّعاً في إنكلترا بحماية مكثفة ولصيقة من الأجهزة الأمنية البريطانية، ثم اللجوء إلى الولايات المتحدة الأميركية، ودوماً بحماية مشدّدة، لكن هذه المرة من قبل قوات الأمن الفيدرالي الأميركي، إضافةً إلى اتخاذ اسم مستعار. يتحدث في كتاب سيرته: «جوزف أنطون» (2012)، عن هذا الإسم المستعار من كاتِبَيْه المفضّلَيْن جوزف كونراد وأنطون تشيخوف.

هذا الاضطهاد السياسي بلبوس دينية، سيجعله رمزاً من رموز حرية التعبير في العقود الأخيرة. في عام 1993، خلال عُشريّة الدم الجزائرية، التي أودت بحياة كثير من المثقفين والصحافيين، بين سنداتْ الجماعات السلفية الجهادية ومطرقة العسكر، بادر رشدي مع مجموعة من الكتاب من باقي أنحاء العالم، إلى تأسيس «البرلمان الدولي للكُتّاب» بهدف الدفاع عن حرية التعبير الفكري، ولتوفير ملاذات آمنة للكُتّاب المضطهدين. في عام 2003، سيتم حلّ هذه المؤسسة وتعويضها بمؤسسة أخرى أسهم رشدي أيضاً في تاسيسها هي «مُدُن اللجوء». المؤسسة عبارة عن مجموعة إقامات وبيوت يتم توفيرها لكل كاتب في وضعية تَنْتَهِكُ حريته في بلده. اليوم، يقبع سلمان رشدي بين الحياة والموت في المستشفى بعدما أقدم شاب أميركي عشريني يدعى هادي مطر، على طعنه خلال مؤتمر أقيم مساء الجمعة في ولاية نيويورك. وقد صرّح وكيل أعماله أندرو وايلي لصحيفة «نيويورك تايمز» أنّ «الأنباء غير جيّدة». وتابع أنّ رشدي «سيفقد إحدى عينيه على الأرجح فيما قُطعت أعصاب ذراعه وتعرّض كبده للطعن والتلف».

بداية بِرْكَةِ الدم واتّساعها

«آيات شيطانية» رواية نص سردي تخييلي، يستند إلى أحداث من التاريخ العربي الإسلامي، عموده الفقري قصة الغرانيق وزيجات النبي محمّد، من تأليف من يوصَف في الصحافة الأوروبية بـ «الكاتب البريطاني من أصل هندي» سلمان رشدي. صدر العمل في لندن في 26 أيلول (سبتمبر) عام 1988. بعد تسعة أيام على الصدور، تلقى ناشرها الكثير من رسائل التهديد والاتصالات، مطالبةً إياه بسحب الرواية من المكتبات ومَنْافِذ البيع.

في دُفعة أولى من المنع (التحريم؟)، قامت بنغلاديش والسودان وجنوب أفريقيا وكينيا وسريلانكا وتايلاند وتانزانيا وإندونيسيا وفنزويلا وسنغافورة بتجريم بيع الكتاب وتداوله على أراضيها. بعدها، خرجت تظاهرات منددة بالرواية في إسلام آباد ولندن وطهران وبومباي ودكا وإسطنبول والخرطوم ونيويورك. خلال عمليات الاحتجاج هذه، وقعت حادثتان لفتتا انظار الصحافة العالمية: حرق أعداد كبيرة من الكتاب في برادفورد (إنكلترا، 14 يناير 1989) وصدور فتوى الخميني (طهران، 14 فبراير 1989) بإباحة دم سلمان رشدي، يمكن تلخيص أحداث الرواية في قصة تتجزّأ إلى تسعة فصول، يكاد كل فصل منها يبدو قصة منفصلة. شخصيتاها الرئيستان: صلاح الدين جمجة، هندي عاش منذ شبابه في المملكة المتحدة وحاول أن يتواءم مع قيم المجتمع الغربي ويتنكّر لأصوله الهندية، وجبريل فرشته، ممثل هندي مختصّ في الأفلام الدينية، عبر أدوار يمثّل فيها الهة هندوسية، وقد فقد إيمانه بالدين، باي دين، بعد إصابته بمرض خطير، لم تنفعه معه دعواته للشفاء شيئاً. في بداية الرواية، يجلس الاثنان على مقعدين متجاورين في الطائرة المسافرة من بومباي إلى لندن. لكن الطائرة تنفجر في السماء وتسقط على إثر عمل إرهابي نفّذته جماعات متطرفة. واثناء سقوط هذين الشخصين، من عَل، تحدث تحوّلاتٌ في هيأتهما، فيستحيلُ صلاح الدين جمجة مخلوقاً شبيهاً بالشيطان وجبرائيل فرشته مخلوقاً شبيهاً بالملاك.

يعاني جبرائيل فرشتة من رؤيا شبيهة بأحلام الواقعية السحرية، تجري فترةَ ظهور الإسلام في الجزيرة العربية وأحداث أخرى معاصرة. في هذه الأحلام، تختلف التسميات عن المعروف من التاريخ، حيث تسمى مدينة مكة بالجاهلية، وهي مدينة مبنية من الرمال، ويشار إلى النبي باسم مهاوند، مثلما شاع في متون أوروبا العصور الوسطى.

يبدو من الحكاية الإطارية أنّ رشدي استثمر فنتازيا وأسلوبية كانتا سائدتين في نهاية الثمانينيات، في إطار ما يسمّى الواقعية السحرية الأميركولاتينية. ثقافة بينها وبين ثقافة رشدي المغولية (الهندية الإسلامية)، تقاطعات عديدة في استلهام روح الحكاية الشرقية، خصوصاً «ألف ليلة وليلة»، التي اشتَنْبَتَها المهاجرون الشوام في تربة أقاصي الأميركيتين.

للإشارة، فالمنمنمة الفارسية على غلاف الطبعة الأولى: «مَنَازِلهْ رُسْتَمْ والغول الأبيض»، تزيد كثيراً من نسج الرواية على روح نفْس شرقي يصل الحكاية الرمزية العرفانية لدى الفردوسي والجامي والعطار بالحكاية العجائبيّة الأرضية في «ألف ليلة وليلة» و«كليلة ودمنة» وغيرهما من متون الشعوب الشرقية العجائبيّة.

يوم سحرَته ثورة نيكاراغوا... وأثار نقمة الغرب

في تموز (يوليو) 1986، حلّ سلمان رشدي على نيكاراغوا، بدعوة رسمية من الحكومة الساندينية، ضمن إقامة أدبية امتدّت على ثلاثة أسابيع. وكتاب «بَسْمَةُ الفهد» نَصّ في أدب الرِّحلة، يصف لحظة أساسية في تاريخ هذا البلد الصغير، بؤرة الصراع، في أميركا الوسطى. منذ البداية، يَنبّه الـ CIA ومؤلفتها السعودية، الحصار الأميركي، صعوبة توفير وتوزيع الحكومة للحصص التموينية، مشاهد القتلى من الجانبين. لكن لدى رشدي أيضاً حديث عن الإرث الثقافي العريق للبلد، حيث يمتزج الشعر بعقائد هي نتيجة تشابك وثنية الشعوب الأصلية وبعض وزراء حكومته، كما يضمّ محاورات مع مديرة La Prensa، صحيفة المعارضة التي تم منعها. وكانت كل الحوارات منشغلة بالسؤال والتقصي بحثاً عن معرفة موضوعية بمجريات الأمور، وعينه على المشكل الأعقد: الحرب، هجوم ميليشيات الكونترا، التي دربتها وسلّحتها ومسيحية هرطوقية طَوّعها رهبان أميركا اللاتينية وفق مِلّيهم العريقة.

ويبقى الأساسي في ما لم يغفره الغرب الاستعماري لرشدي في هذا الكتاب/الرِّحلة، مديحه لافتخار النيكاراغويين بثورتهم، وعنفوان حريتهم وتحررهم، واخذهم لزمام أمورهم بيدهم من أجل بناء اقتصاديات وطنية وقرار مستقل خارج حظيرة ما كان يسمّى «الحديقة الخلفية للبانكي».

يُشكّل عنوان الكتاب، وحده، طُرْفَةً، وأقوى تلميح، عند عتبة الرحلة، إلى ما اقترفه الغرب الاستعماري التقليدي والحديث بحقّ الشعوب الأصلية في الأميركيتين. ذلك أنّ رشدي يستند في صوغه للعنوان، إلى أغنية إنكليزية للأطفال تحكي عن وحش يفترس فتاةً كان يحملها على ظهره. وبذلك يستثمر رشدي عبارة العنوان، عبر قراءتين جاذقتين، وضمن لعبة ملتبِسَة: فبسمةُ الفهد، هنا، سيف ذو حدَّين، كلاهما تجريم لقوى العدوان على شعب نيكاراغوا. فإذا كانت الفتاة ترمز إلى ثورة نيكاراغوا الفتية ابنة السبع سنوات، بطموحاتها المثالية، فإنّ الفهد الكاسر يُمثّل الولايات المتحدة الأميركية. وفي تاويل آخر، إذا كانت الفتاة هي نيكاراغوا، فالفهد هو ثورتها التي إما أن يكونَ مألُها الدفع بالوطن إلى الأمام أو التهامه!

السيد فضل الله: اضطهاد الفكر يقوّيه

فتوى القتل جعلت مسألة سلمان رشدي مسألة تتّصل بالحريات العامة في قضية الحرية في العالم، على حسب المنهج الغربي في قضايا الحرية. كنت أنتقد مواجهة الكتب التي قد تنتقد الإسلام بالفتاوى العنيفة أو بالقوّة، لأنّ العالم المعاصر الذي نعيشه يدعم أيَّ موقف مضادّ لعملية حرية الفكر، ولا سيّما إذا كانت القضية تتّصل بالإسلام كنتيجة للخلفيات التاريخية السلبيّة ضدّ الإسلام في هذا المجال. ولذلك، كنت أتبنّى في خطابي الفكري إهمال الكتب التي تنتقد الإسلام بطريقة وبأخرى، لتكون مجرّد كتب تناقش فكر الإسلام إلى جانب الكتب الكثيرة التي يتحرّك فيها المفكّرون في نقد هذا الفكر أو ذاك، وهو ما لا يجعل هناك نوعاً من أنواع الاهتمام والتحرّك في دائرة الضوء في هذا المجال، فتمضي هذه الكتب مثل أيّ كتاب في العالم. لذلك، كنت أناقش مسألة الضغط على حريّة الفكر، وكنت أقول إنّه عندما نواجه العالم المعاصر، فإنّ اضطهاد الفكر يقوّيه، بينما إهمال الفكر يجعله أمراً عادياً في هذا المقام. وهذا ما كان يجعلني أنتقد الهيئة التي جعلت من نفسها في إيران هيئة تجمع المال لتنفيذ عملية القتل وفْقاً لهذه الفتوى. وأنا أعتبر أنّ هذه المسألة كان يجب أن يسدل عليها الستار.

* من كتاب «عن سنوات ومواقف وشخصيات ـ هكذا تحدث... هكذا قال» (سلسلة حوارات أجرتها مني سكّرية مع السيد محمد حسين فضل الله ـ إصدار عام 2006)

الرواية تحت مجهر هادي العلوي وصادق جلال العظم

كان السِّجال الوجيز والموضعي بين العلّامة هادي العلوي والبروفيسور صادق جلال العظم (واختيارنا للصفتَين، هنا، ذو دلالة، لما بينهما من اختلاف وتقاطع في التحليل والمشارب الثقافية) صورةً مصغّرة للسجال العالمي والأكبر حول رواية رشدي «آيات شيطانية» (1988). سجال شهد معسكرين، الأول معارض – حدّ التكفير – مُستَشْعِر لقيمتها الفكرية وخلفيتها التاريخية؛ في مقابل معسكر متحمّس مؤيد لفنتازياتها الجانحة، إلى درجة تثمين استعمال الرموز الدينية كشخصيات روائية خيالية. وما يزيد هذا السجال أهمية، أنّ الكاتبين يتشاركان الانتماء الإيديولوجي للماركسية وأحزابها الشيوعية العربية، عبر إدارة إحدى أهمّ مجلاتها الرائدة «النهج»، التي كانت تصدر عن «مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية» في العالم العربي.

في كتابيه «ذهنية التحريم» و«ما بعد ذهنية التحريم» (نقصد هنا، للدقة والتحديد، ما كتبه العظم بقلمه، لا ما جمعه من وثائق ومقالات ودراسات في ملاحق الكتابين)، يركز صادق جلال العظم على إخضاع متن الرواية لمحكّ المرويات والتأريخات العربية ـ الإسلامية وتفاسير القرآن، مع المرور سريعاً على أدبيّة النص وطاقاته التخييلية. من جهته، اختزل هادي العلوي كل جهد سلمان رشدي ـ ربّما بحساسية مفرطة من كل ما يُنْتَجُ وسط الغرب، وبالتاكيد بعداء مبدئي لكل ما هو كولونيالي ـ إلى إعادة صياغة وثائق تاريخية بخلفية فكرية مُغرِضَة، كان كلّ همّ سلمان رشدي كان كتابة تنويع آخر على قصة/ مروية الغرانيق وزيجات النبي محمد، في ابتسار نقدي يكاد يشبه اختزال رواد النقد الاشتراكي-الواقعي للأعمال الإبداعية في مضامين ومحمولات فكرية ورسائل أيديولوجية أو وظيفة اجتماعية. ولإلإشارة، فهذا الصراع الثنائي النقدي بين إطلاق العنان للتخيل والتمسك بحرفية الأحداث التاريخية قديم وعريق جداً في ميدان النظرية الأدبية. ذلك أنّ أرسطو، في كتابه التأسيسي «الشعرية»، ذهب إلى أن الشعر أعمقُ وأهم من التاريخ. وينبغي هنا، وفقاً للشعريات اليونانية القديمة، الأخذ بالشعر بمعناه الأشمل كعمل أدبي متخيّل، لا بمعناه الحصري كجنس أدبي يستند إلى البيت والوزن. يقول أرسطو: «من البديهي أنّ هم الشاعر، ليس الحديثَ عمّا وقع، وإنما عمّا يمكن أن يحدث، عن حقل المُمْكنات، وفق الاحتمال والضرورة [..] فالشعر أمرٌ أكثرُ فلسفيّةً ورفعةً من التاريخ. الشعر يتحدث عن عموميات، والتاريخ عن تفاصيلَ خاصّة».

كان سلمان رشدي يستند إلى أرسطو، كتب في ما بعد دفاعاً عن نفسه، قائلاً: «وفي وسط العاصفة تقف رواية، عمل تخييلي، يطمح لتحقيق شرط الأدب. وكثيراً ما بدا لي أنّ الناس، على أطراف النزاع كلها، قد غابت عنهم هذه الحقيقة البسيطة. فلقد وُصفت «آيات شيطانية»، وعوملت، على أنها نوع من التاريخ الرديء، وأنها معادية للدين، ونتاج مؤامرة يهودية-رأسمالية عالمية، وعمل إجرامي (لقد قتل قلوبنا)، وأنها فعل شخص يمكن أن يقارن بهتلر واتيلا. فشعرت بأنه من المستحيل، وسط صخب مماثل، أن أصر على تخييلية العمل التخييلي» (سلمان رشدي ـ «بحسن نيّة» ـ ترجمة ممدوح عدوان).

كرونولوجيا

تاريخ من البطش والتحريم

■ 213 م: أمر إمبراطور الصين بإتلاف كل الكتب فوق أراضي الإمبراطورية الصينية. وكان مصير كلّ من وجدت الشرطة أنّه خبّأ كُتباً أو احتجّ على القرار الإمبراطوري الدّفنُ حيّاً. (خلّد بورخيس الحدث في نص يزاوج بين الحكاية والدراسة بعنوان «النُّور والكُتب»)

■ بين بداية القرن السابع ونهاية القرن الحادي عشر: اغتيال ابن المقفع، بشّار بن برد، الحلّاج، ابن مقلة، السهروردي؛ محنة ابن حنبل، المعري، أبي نواس، ابن رشد، ابن خلدون..

■ 1000: تدمير مكتبة المنصور بقرطبة بإيعاز من رجال الدين.

■ 1258: إحراق وإتلاف المغول لمكتبة بغداد عن آخرها.

■ 1535: إعدام الراهب ورائد الحركة الإنسية الإنكليزية، وصاحب كتاب «يوتوبيا»، توماس مور، بتحريض من السلطات الكنسية.

■ 1665: إلقاء الحُرم الكَنَسي من قبل تجمع الكنيس اليهودي أمستردام على باروخ سبينوزا، وتعرضه لعملية اغتيال فاشلة، بقي على إثرها يلبس المعطف المزَّق بضربة خنجر، طيلة حياته إلى أن مات.

■ 1925: مصادرة كتاب «الإسلام وأصول الحُكم» للشيخ علي عبد الرازق، بتحريض من هيئة «علماء» مصر.

■ 1926: مصادرة «في الشعر الجاهلي» لطه حسين، بتحريض من الأزهر.

■ 1985: إعدام المفكر الشيخ محمود محمد طه، بسبب كُتُبِه عن «الفكرة الجمهورية»، متّهَماً بالردة، وبتحريض من الجبهة القومية الإسلامية السودانية، بزعامة حسن الترابي.

■ 1987: مصادرة «الحريم السياسي» على الأراضي المغربية، بتحريض من رابطة «علماء» المغرب، التي يرأسها الحسن الثاني، بصفته أميراً للمؤمنين.

■ 1995: طعن نجيب محفوظ في عنقه على يد شابين قرّرا اغتياله، لاتهامه بالكفر والخروج عن الملّة بسبب روايته «أولاد حارتنا»، المنشورة مسلسَلةً في صحيفة «الأهرام» في 1950.

■ 1992: اغتيال المفكر والكاتب المصري فرج فودة على يد الجماعة الإسلامية.

■ 1995: الحكم بارتداد نصر حامد أبو زيد وتطليقه من زوجته؛ ما دفعهما إلى المنفى الاضطراري في هولندا.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 15 آب 2022 العدد 4701

رحيله

وداعاً «كابتن السفير»... وداعاً عدنان الحاج

نجيب نصرالله

مات عدنان الحاج، زميلنا في المهنة، وصديقنا في الحياة، قبل أن يموت بسنوات. وبموته تغيب صفحة أخرى من فكرة «السفير»، التي انطلقت بوصفها أحد ترجمات الفكرة العربية الأمّ التي أطلقها جمال عبد الناصر، والتي جمعت العقول، وأشعلت القلوب، وسامت بالأرواح، وأطلقت الحناجر، وألهمت الإرادات، وحثّت الأفعال، وأيقظت الهمم ونشرت الوعي الوطني والقومي وعمّمته... قبل أن تتلاشى وتذوي ومن ثم تموت موتها المعلن، لا لعطب في الفكرة بل لبلادة التفكير وميكانيكيته التي أصابت زمنها الناهض، وأعجزت «صاحبها ورئيس تحريرها» الصديق طلال سلمان، قبل أن تنتقل إلى سائر مفاصلها الحيوية التي ساهمت، بتناغمها، في صنع بريقها الذي تجاوز لبنان إلى أرجاء قصية من العالم العربي.

مات بعض «السفير» يوم تحول قسمها السياسي إلى صالون لـ «العلاقات العامة». وصار قسمها الثقافي نزلاً لعديمي الموهبة ومعوزي الخيال. وصفحات رأيها مكباً لقيء الأفكار وفضلاتها. وقسمها الاقتصادي كشكاً للصيرفة...

ومات عدنان يوم مات بعض «السفير»، قبل سنوات من موتها الفعلي، المعروف في عام 2016. لكن موته لم يتأكد إلا بعد إغلاق الجريدة لأبوابها.

مات بعض «السفير» يوم غادرتها المواهب والعقول التي جاءتها من كل فجّ لبناني وعربي عميق.

مات بعض «السفير» يوم غادرها جوزف سماحة هارباً، وهو الذي تصدّى لمهمة استنقاذها، وتجديد شبابها، من خلال الأبواب التي ابتكرها، والملاحق التي أضافها، والروح التي بثّها وكاد أن ينجح لولا...

مات بعض «السفير» بعد ابتعاد جهاد الزين غاضباً، وباسم السبع تائباً سياسياً ووطنياً وأخلاقياً واجتماعياً، وارتحال حازم صاغية نحو «الأجوبة السهلة» وإقامته المستقرة في ربوعها، وانسحاب الياس خوري إلى مكان لم يرحب به كما يجب وإن أعطاه فسحة أضيق مما كان يستحق واستكانة عباس بيضون وتسليمه.

مات بعض «السفير» بين يدي «صاحبها، ورئيس تحريرها» قبل أن تموت على أيدي من تسلل إليها للبناء على رأسمالها الوطني والقومي والعبث به.

ماتت «السفير» وتركت فراغاً كبيراً. وهو فراغ كان ليكون موحشاً وقاتلاً لولا «الأخبار» التي تجهد لأن تكون صوت الناس لا صوت حكامهم. و«شريكة» للمقاومة التي تنهض بمهام الغد العربي الواعد والمختلف، ورفيقة لأحرار العالم ومضطهديه.

ومع ذلك فإنّ الحزن على فقد «السفير» يرافقه خشية على «الأخبار» جراء التحديات الكبيرة التي تواجهها، وبعضها من تحديات البلد المنهار. فالصحيفة الوطنية الأخيرة التي تتصدّر الإعلام العربي المكتوب، تعاني ما يعانيه ناس البلد وأهله، لكن لا خوف عليها البتة. وهي أمنع من أن تلقى ما لاقته «السفير» التي وافتها المنية على يد تجار المهنة ومتدنيي المعرفة وطوابير الانتهازيين اللاهثين خلف الارتقاء الاجتماعي الزائف أو الباحثين عن «نجومية» «فايسبوكية» و«تويترية»، بعدما كانت عامرة بالكفاءات الذين أضافوا لها وأضافوا عليها من بلال الحسن وجوزف سماحة إلى ناجي العلي ومحي الدين اللباد وجهاد الزين وحازم صاغية وعباس بيضون والياس خوري... إلى قائمة ربما كانت غير طويلة لكنها كانت فاعلة ومؤثرة ليس في المشهد اللبناني فحسب وإنما في المشهد العربي الأوسع.

ثم أن الأمل بتجاوز الصعاب له أساساته المتينة، فجوزف سماحة، وخلافاً لما أجبر عليه في «السفير»، لم ينفصل عن «الأخبار» إلا مكرهاً، لكنه، وهذا ما يغيظ المتربصين، ما يزال حاضراً فيها ومعها من خلال الإشراف المباشر على خطها التحريري النقدي الرافض للمساومات الصغيرة والكبيرة ومصححاً لهناته الهينات. ولأنه فعلها مكرهاً فإن ثمة أمل بأن تنجح في عبور المطبّات وتجاوز الشراك، أقله من حيث الفكرة التي فرضت ولادتها في يوم النصر اللبناني والعربي في الرابع عشر من آب 2006. طاوية بذلك ستة عشر عاماً من «القتال» دفاعاً عن المقاومة اللبنانية التي هي أثمن ما يملكه لبنان وفلسطين وباقي المنطقة.

لكن، مهلاً، فاتنا أن نضيف إلى موت عدنان و«السفير» التي ارتبط بها ارتباطاً وثيقاً، مثل كثيرين من أبناء «السفير» وبناتها، احتضار أو موت أو فشل أو تراجع أو ضمور أو خمول آخرين ساهموا في موتهما.

مات العمل اليساري يوم أحللنا حنا غريب محل جورج حاوي ونقولا الشاوي وخليل الدبس.

واحتضر العمل السياسي يوم صمتنا على تولية رفيق الحريري كبديل عن سليم الحص وتقي الدين الصلح ورشيد كرامي.

واحتضر العمل النيابي يوم أوصلنا من أوصلنا من تجار التغيير ومرتزقة السفارات ومخبريها لتمثيل الناس بدلاً من نجاح واكيم وألبير منصور...

وفشل «الاقتصاد اللبناني» يوم لم نمنع إسقاط المرابي الصغير محل «الحاكم» إدمون نعيم.

وانتهى العمل النقابي يوم أحللنا الياس أبو رزق مكان أنطون بشارة ومصطفى العريس وعبد الأمير نجدة والياس الهبر...

وماتت نقابات المهن الحرة يوم استبدلنا من لا اسم له ولا صفة ولا تاريخ على رأس كبرى النقابات محل جاد ثابت وعاصم سلام وأنطون ثابت...

وضمرت الصحافة يوم صارت «نقابتها» تصدر زجليات لا طعم لها ولا لون من مثال الزجلية التي أبنت فيها زميلنا عدنان الحاج.

مات عدنان الحاج وارتاح من مطاردة وهم يسكننا جميعاً. وهم اسمه البقاء أو القدرة عليه.

لكن العبرة التي علينا حفظها أن في الموت قيامة ولو تأخرت. وهي ما نعمل له ونراهن عليه، ولا بد سنصل إلى القيامة التي تحرّر إنساننا بعد تحرير أوطاننا الرازحة تحت أثقال الاستعمار وقبضات نفاياته الغليظة والغليظة جداً.

على بالي

أسعد أبو خليل

1) لا يجوز قتل كاتب بسبب كتاب، مهما كان مضمونه. هذه بديهية للعامّة وخصوصاً للكتّاب. 2) كنّا نسينا سلمان رشدي قبل أن يطعنه مواطن أميركي مولود في أميركا. 3) قضيّة سلمان رشدي بدأت بالتحريض عليها السفارة السعوديّة في لندن ثم تلقّفها النظام الإيراني حيث كانت المنافسة على أشدّها بين الطرفيْن للظهور بمظهر الدفاع عن الدين. 4) النظام السعودي أدرك أنّ القضيّة تضرّ بمصالحه فتخلّى عنها وترك كل التشهير والضرر كي يكون من حصّة النظام الإيراني. 5) أعداء المقاومة في لبنان سارعوا إلى ربط الطعن في نيويورك بالحزب، وجمهور الحزب ساعدهم ــ على عادته ــ عندما احتشد على المواقع لمناصرة المعتدي. 6) سياسات وشخصيّة سلمان رشدي مزعجة ومنفرة لكن ليس هذا موضوعنا، وليس موضوعنا التقييم الأدبي. موضوعنا أنّ كاتباً تعرّض للطعن بسبب كتاب. 7) الدين أو الحضارة التي يضيق صدرها بكتاب تعاني من سقم وعدم ثقة في النفس. الحضارة العربيّة ـ الإسلاميّة كانت منفتحة ورحبة الصدر عندما كانت قويّة وقادرة. 8) الاعتداء على كاتب بسبب كتاب يمكن أن يصيب العرب والمسلمين. هناك حملات يمينيّة رجعيّة في الغرب ضد القرآن مثلاً. 9) ماذا يتحقّق لو أنّ سلمان رشدي مات؟ هل ستزول الكراهية والعداء ضد الإسلام والمسلمين في الغرب؟ 10) إنّ معركة حريّة التعبير تفيد أكثر من طرف، والحدّ من حريّة التعبير هو معركة صهيونيّة حول العالم لمنع أصوات مناصرة فلسطين. ويريد بعض العرب والمسلمين جعل معركة الحدّ من حريّة التعبير معركتهم؟ 11) أنصار المقاومة في لبنان وخارجه يقعون في أفخاخ أعدائهم: ينصبون لهم أفخاخ فيقعون فيها. هناك إعلاميّون وإعلاميّات مكلّفون باستفزاز جمهور المقاومة وينجحون في مهمّتهم بسبب سهولة ذلك. 12) الذي طعن سلمان رشدي لم يقدّم خدمة للإسلام أو المسلمين أو العرب، بل لأعدائهم. 13) مسلمون يهينون المسيحيّة واليهوديّة والبهائيّة على مدار الساعة يدافعون عن الطعن بحجّة أنّه لا يجوز إهانة الأديان.

المفكرة

نوتات من أجل السلام

■ تحت شعار «السلام هو إبداع متواصل»، يُقدّم «نادي باخوس الاجتماعي»، غداً الثلاثاء حفلة موسيقيّة ـ غنائية بعنوان «نوتات من أجل السلام»، في قبو كنيسة القديس يوسف (مونو ـ بيروت)، بمشاركة التينور اللبناني فادي جنبارت وعازف البيانو إيلي صَوْما. العرض عبارة عن «دعوة للسفر بعيداً من خلال الغناء والعودة إلى حقبة الماضي الجميل»، وفق المنظمين. في اتصال مع مؤسسة النادي، كلويه فاخوري قازان، أخبرتنا أنّ فكرة النادي خطرت في بالها بعد انفجار مرفأ، بعدما تأثّرت كثيراً لرؤية البيوت المُهدمة وعذابات الناس، فقررت أنّ الموسيقى هي أفضل وسيلة لمقاومة كل المآسي. من هنا، بدأت تقيم حفلات في بيروت لمساعدة اللبنانيين على تخطي الألم. أما بالنسبة لريبيرتوار السهرة، فيشمل عزفاً منفرداً على البيانو لموسيقى كتالونية تقليدية، يليه غناء لمقطوعات أوبرالية شهيرة لهنري دوبارك، جواكينو روسيني، توفيق سكّر، جول ماسينيه، فرانشيسكو باولو توستي، موزار، فرانز شوبرت وغيرهم.

حفلة «نوتات من أجل السلام»: غداً الثلاثاء ـ س: 20:00 ـ قبو كنيسة القديس يوسف (مونو ـ الأشرفية/ بيروت). للاستعلام: 71/444341

إيلي ومصطفى على «أفلامنا»

■ لغاية بعد غدٍ الأربعاء، سيتمكّن الراغبون من متابعة الفيلمين الوثائقيين «بيروت عالموس» (2010) لزينة صفير و«أبي يشبه عبد الناصر» (2012) لفرح قاسم (الصورة) عبر منصّة «أفلامنا» (www.aflamuna.online). في الأوّل، يتحدّث «إيلي صفير» الذي أدار لأكثر من سبعين عاماً أحد أكثر صالونات تصفيف الشعر في بيروت رقياً وفخامة، وبات لديه الآن مخزون عمر بأكمله من الذكريات. يرسم هذا الفيلم أحداثه في منزل الحلاق الذي يحكي لابنته عن كلّ ما شاهده وسمعه على مرّ السنين، فيُحيي المحطات المهمة في تاريخ لبنان كما عرفها من أفواه أولئك الذين صاغوه. أما الشريط الثاني، فيحكي عن والد المخرجة «مصطفى» الذي يعاني من اضطرابات في النوم وهو في أواخر السبعينيات من عمره. يخضع الرجل لفحوص طبية، تجبره على الاستعانة بأجهزة معقدة ليخطف ساعات ولو قليلة من النوم. يترافق ذلك مع وصول ابنته التي تحاول التقاط لحظات حميميّة مع أبيها وإيجاد أجوبة على أسئلتها قبل فوات الأوان.

عرض فيلمي «بيروت عالموس» و«أبي يشبه عبد الناصر»: متوافران مجاناً على «أفلامنا» لغاية بعد غدٍ الأربعاء.

الآثار الكاملة للشيخ راغب

■ في مناسبة مرور أربعين عاماً على تأسيس «المقاومة الإسلامية في لبنان»، تدعو وحدة الأنشطة الإعلامية في حزب الله، وبالتعاون مع «دار الولاء لصناعة النشر»، للمشاركة في احتفال إطلاق «الآثار الكاملة لشيخ شهداء المقاومة الإسلامية راغب حرب»، بعد غدٍ الأربعاء في «قاعة الجنان» في «ثانوية البتول» (بئر حسن). يؤكد مصدر من «دار الولاء» لنا أنّه تمّ التعاون مع «جمعية إحياء تراث الشهداء» لجمع كلّ الآثار الفكرية والثقافية والدينية للشيخ راغب حرب (1952 ـ 1984/ الصورة) في موسوعة تحتوي على سيرته وخطبه ومقالاته ومواقفه السياسية، فضلاً عن الدروس والمحاضرات التي كان يعطيها للناس وللشباب المقاوم. أما مقدّمة الموسوعة فبقلم الأمين العام لحزب الله السيّد حسن نصر الله، تكريماً لحرب باعتباره أحد مؤسّسي الحزب ومن أهم قادة المقاومة في لبنان.

احتفال إطلاق «الآثار الكاملة لشيخ شهداء المقاومة الإسلامية راغب حرب»: بعد غدٍ الأربعاء ـ س: 17:30 ـ «قاعة الجنان» في «ثانوية البتول» (بئر حسن). للاستعلام: 03/811725

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 15 آب 2022 العدد 204
Lundi 15 Août 2022 no204

الأخبار

رأس المال

كلفة العامل سنوياً
(ألف دولار)

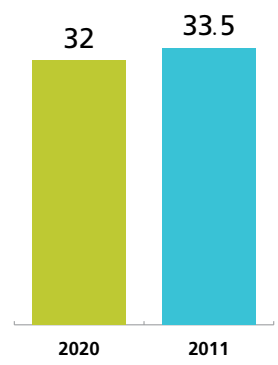

نسب الأكلاف والأرباح من الإيرادات

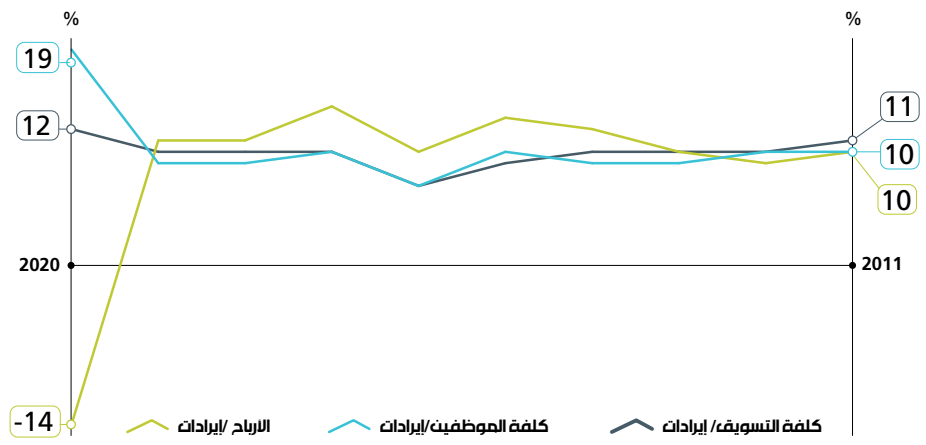

إيرادات وأكلاف الـ«ميدل إيست» (مليون دولار)

السنوات	الإيرادات	الأرباح	كلفة تسويق والمبيعات	كلفة الموظفين (طيارون وعمال ارض)
2011	637.4	63.2	68.4	65.3
2012	679.4	61.5	69.3	69.6
2013	707.9	70	69.9	63.5
2014	747.4	90.2	72.6	69.5
2015	738.7	98.5	69.1	70.4
2016	972.0	94	72.6	66.6
2017	695.3	96.2	68.9	68.4
2018	752.2	83.8	75.3	69.7
2019	764.4	86.2	77.8	70.8
2020	322.6	-45.2	38.4	60.8

* في عام 2020 احتُسبت الإيرادات والنفقات على أساس سعر صرف 1507.5 وسطياً

المصدر: البيانات المالية السنوية لشركة «ميدل إيست»

في العدد

02
ماهر سلامة
فقاعة العقارات التي لم تنفجر بعد

04
علي الزين
السلطة تخاف من الأرقام

06
علي عوّاد
أميركا تنقلب على العولمة

07
ورد كاسوحة
الماركسية ومحدّدات الطبقة العاملة

08
برابات باتنايكّ
إسكندنافيا والإمبرياليّة

«MEA» أنفقت 683 مليون دولار على «التسويق»

في شباط 2020 دعت شركة طيران الشرق الأوسط «ميدل إيست»، في إعلان بعنوان: «MEA Cadet Pilot Programme»، الشباب من الجنسية اللبنانية الذين لديهم دينامية ويحبون العمل الشاق، ولديهم تصميم وإبداع، التقدّم إلى برنامج تعليم وتدريب الطيارين في الشركة. وبمعزل عن كل المؤهّلات المطلوبة جسدياً وتعليمياً وصحياً، فإن من بين الشروط أن يكون لدى المتقدّم 160 ألف دولار، أو لديه قدرة على الاستحصال على ضمانة مالية مصرفية بقيمة 130 ألف دولار، أو رهن عقاري بقيمة لا تقلّ عن 165 ألف دولار. يمثّل هذا المبلغ الحدّ الأساسي لكلفة مدرسة الطيران لدى «ميدل إيست»، وسيتم التخرّج منها برتبة «طيار مساعد». وإذا كان متوسط مدّة العمل المتوقّعة في هذه المهنة لا يزيد عن نحو 20 سنة، فإن ردّ كلفة الاستثمار يفترض ألا يقلّ الراتب عن 8 آلاف دولار تُخصّص بكاملها لردّ هذه الكلفة. وهذا من دون احتساب كلفة الاستثمار الجامعية أو ما سبق الانضمام إلى مدرسة الطيران.

رغم ذلك، فإن رواتب الطيارين في الشركة لا تمثّل أكثر من 6% من مجموع الإيرادات. وقد حافظت إدارة الشركة على ثبات هذه النسبة طوال السنوات العشر الماضية، باستثناء سنة 2020 التي سجّل فيها قطاع الطيران تراجعاً حاداً في الإيرادات سببه انتشار جائحة كورونا والإغلاقات التي حصلت حول العالم، ما أدّى إلى ارتفاع النسبة تجاه الإيرادات التي تراجعت في هذه السنة تحديداً، إذ سجّلت شركة طيران الشرق الأوسط خسائر في ميزانياتها بقيمة 45 مليون دولار، إنما احتُسبت كل الإيرادات وكل النفقات على أساس سعر صرف يبلغ 1507,5 ليرات وسطياً لكل دولار، ولم يُعرف إن كانت هذه الإيرادات هي فعلاً محصّلة بهذا السعر، وإن كانت النفقات أيضاً كلّها بهذا السعر. لكنّ الواضح، أنه مهما ارتفع أو تصحّحت أجور الطيارين و«عمال الأرض» في الشركة، فإنها أقلّ بكثير مقارنة مع وجود إيرادات أكيدة محصّلة بـ«الدولار الفريش». أي أن هذه البيانات يجب تصحيحها أو تُعدّ مزوّرة، وهو الأمر الذي أشار إليه المدقق المالي بأنها لا تعبّر عن الحقيقة الفعلية.

المهم، أن حصّة رواتب الطيارين من الإيرادات تُعدّ متدنية جداً، لا بل تظهر الأرقام على مدى السنوات العشر الأخيرة، أن حصّة الأرباح كانت تتزايد فيما حصّة الأجور والرواتب في الشركة والتي تتضمن أجور الطيارين وعمال الأرض، كانت على مسار انحداري. وتشير الأرقام أيضاً إلى أن حصّة الرواتب والأجور الإجمالية كانت موازية وأقلّ في بعض السنوات من حصّة كلفة التسويق. إدارة الشركة قرّرت أن تنفق على التسويق ضعف ما تنفقه على الطيارين، وما يعادل كل ما تنفقه على كل الموظفين.

هذا هو نموذج الأعمال الذي تقدّمه شركة «ميدل إيست»، وهو نموذج لا مثيل له بين كل نماذج العمل الرأسمالية، بكل توحّشها. فهذه الشركة لم تضطر أن تنافس شركة أخرى في العقدين الأخيرين، وهي لم تقم باستثمارات واضحة وشفّافة، إذ إن شراء الطائرات، ثم بيع بعضها، واستئجار عدد من الطائرات، كلّ ذلك يترك انطباعاً بأن استراتيجية الشركة المبنية على الاحتكار، ليست واضحة، أي أنها تستعمل الاحتكار التجاري من أجل إخفاء النفقات وليس ضمن خطّة واضحة لتعزيز أصول الشركة. فهي تملك احتكاراً من الدولة اللبنانية بوصفها الناقل الوطني، ويمنحها هذا الاحتكار حرية الحصول على الأوقات التي تريدها في مطار بيروت الدولي، وعلى أفضلية في كل المجالات الأخرى، تفوق كل شركات الطيران الأخرى التي تعمل انطلاقاً من مطار بيروت. ولديها احتكار خاص بها أيضاً، يتعلق بحرية اتخاذ القرار التجاري لتسيير رحلات إلى هذه الجهة أو تلك من دون أي حساب للمصلحة الوطنية. وبموجب هذه الاحتكارات لديها حرية مطلقة في تسعير تذاكر الطيران بأسعار أعلى كثيراً من غيرها.

في الواقع، إن مجموع الإيرادات التي حقّقتها الشركة في السنوات العشر الأخيرة، يبلغ 7 مليارات دولار. حصّة الرواتب والأجور بلغت 674 مليون دولار. إدارة الشركة أنفقت نحو 683 مليون دولار على التسويق، أي 101,3% من الأجور على التسويق! أما بالنسبة إلى الأرقام المحقّقة فقد بلغ مجموعها 694 مليون دولار جرى توزيع القسم الأكبر منها على المساهم شبه الأوحد، أي مصرف لبنان. أين أنفق مصرف لبنان كل هذه الأموال؟

«كيف تخلق فقاعة عقارية؟» هو العنوان الذي يمكن إطلاقه على أهم بند في السياسات النقدية التي نفّذها مصرف لبنان خلال هيمنته على الاقتصاد اللبناني في العقود الماضية. فهو كان يدير نموذجاً يعتمد بشكل اساسي على تدفقات رأس المال الخارجية التي أعاد توجيه جزء مهم منها، لتغذية الطلب على العقارات، ثم تحفّزت أكثر اعتباراً من عام 2007 مع الزيادة الكبيرة في وتيرة التدفقات، ما خلق فقاعة في الأسعار لم تنفجر بعد

فقاعة العقارات التي لم تنفجر بعد

ماهر سلامة

لم يكن هناك مهرب من تشكّل فقاعة عقارية عام 2007. فالتدفقات الكبيرة التي أتت في تلك السنة بعد حرب تموز، ثم تلتها تدفّقات خارجية هربت من الأزمة المالية العالمية نحو لبنان طمعاً بالاستفادة من أسعار الفائدة المرتفعة، غذّت الاستثمارات في الريوع المالية والعقارية المحلية. هذا الطلب المرتفع على الاستثمار العقاري، خلق فقاعة أسعار تستند إلى المضاربات على الأراضي وعلى العقارات المبنية بمعزل عن الحاجات المحدودة للطلب السكني والتجاري والسياحي. وبدا واضحاً أن جزءاً مهماً من الأموال التي صبّت في هذه الفقاعة هي ودائع للمغتربين واستثمارات مباشرة لأجانب ولبنانيين أيضاً، وجّهها مصرف لبنان نحو هذه الفقاعة مباشرة.

المضاربات هي الأصل

يصف الاقتصادي جون مينارد كينز، الأسواق المالية، بأنها بيئة يقوم فيها المضاربون باستشراف «مزاج الرأي العام» وتوقعات العموم لقيمة الأصل المالي، بدلاً من التركيز على قيمة الأصل الحقيقية. ويتّخذ روبيرت فلود وروبيرت هوردريك في ورقتهم البحثية «في اختبار الفقاعات المضاربية»، من كلام كينز، أساساً للاستنتاج بأنه إذا وُجد فقاعات في أسواق الأصول، مثل الأسواق العقارية، فلا بدّ أن يكون هناك أمر شبيه بما وصفه كينز عن الأسواق المالية.

باختصار، الفقاعة في أسواق الأصول، تنشأ عندما تنحرف القيمة السوقية للأصول عن القيمة الحقيقية لها. فالأسواق، بحسب الباحثين، لا تقوم، بالضرورة، بتوزيع المدّخرات بالطريقة المثلى، ما يترك المجال واسعاً أمام التوقعات. فعندما تظهر توقّعات حول ارتفاع سعر أحد أنواع الأصول، يتّجه المضاربون للاستثمار في هذا النوع، ما يخلق انعداماً للتوازن في توزّع المدّخرات بين مختلف أنواع الأصول.

عملياً، هذا ما حدث في لبنان بين عامي 2007 و2010. فمع ارتفاع معدّل الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة في تلك الفترة، استحوذ قطاع العقارات على الحصّة الأكبر من هذه الاستثمارات. فبحسب تقرير أعدّه «بلوم إنفست» عام 2017 عن القطاع العقاري، فإنه بين عامَي 2007 و2010، استحوذ هذا القطاع على 60% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى لبنان، ما أسهم في ازدياد الطلب على الأراضي والشقق السكنيّة. وبالنسبة إلى بلد صغير في المساحة مثل لبنان، لا يوجد هامش كبير لارتفاع العرض توازياً مع ارتفاع الطلب على العقارات.

38,6%
هي حصّة تسليفات السكن والبناء من إجمالي محفظة التسليفات في لبنان في نهاية الفصل الأوّل من العام الجاري

طبعاً لا يمكن عزل انعكاسات الأزمة المالية العالميّة في عام 2007-2008 عما حصل. فبسبب هذه الأزمة، تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية إلى لبنان. يومها، أصبح لبنان يعدّ بمثابة ملاذ آمن، قياساً على المخاطر الأضطرابات الماليّة والاقتصاديّة التي اجتاحت العالم. ولكن ماذا تعني عبارة: «ملاذ آمن»؟ كان ذلك يعني أن لبنان يضمن، باحتياطاته بالعملات الأجنبية لهذه الاستثمارات الوافدة، أرباحاً سهلة وسريعة. والضمانة الفعلية هي الأموال التي تتدفق إلى المصارف، سواء كانت ودائع أو استثمارات مباشرة، وهنا يصبح مفهوم البونزي أكثر وضوحاً؛ كان مصرف لبنان والمصارف، يوزّعون ضمانات للاستثمارات الوافدة (سواء على شكل ودائع أو استثمارات أجنبية مباشرة) أنها ستحصل على أرباح يتم اقتطاعها من استثمارات وافدة جديدة. فكانت الأموال تتدفق للاستفادة من أسعار الفائدة المرتفعة في بلد «بقدّس» حرية دخول وتحويل الأموال إلى الخارج، ويمنح هذه الأموال أملاً إضافياً بالاستفادة من أرباح عقارية تفوق إيرادات الفائدة العقارات على الحصّة الأكبر من هذه الاستثمارات. فبحسب تقرير أعدّه «بلوم إنفست» عام 2017 عن القطاع العقاري، فإنه بين عامَي 2007 و2010، استحوذ هذا القطاع على 60% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى لبنان، ما أسهم في ازدياد الطلب على الأراضي والشقق السكنيّة. وبالنسبة إلى بلد صغير في المساحة مثل لبنان، لا يوجد هامش كبير لارتفاع العرض توازياً مع ارتفاع الطلب على العقارات.

طبعاً لا يمكن عزل انعكاسات الأزمة المالية العالميّة في عام 2007-2008 عما حصل. فبسبب هذه الأزمة، تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية إلى لبنان. يومها، أصبح لبنان يعدّ بمثابة ملاذ آمن، قياساً على المخاطر الأضطرابات الماليّة والاقتصاديّة التي اجتاحت العالم. ولكن ماذا تعني عبارة: «ملاذ آمن»؟ كان ذلك يعني أن لبنان يضمن، باحتياطاته بالعملات الأجنبية لهذه الاستثمارات الوافدة، أرباحاً سهلة وسريعة. والضمانة الفعلية هي الأموال التي تتدفق إلى المصارف، سواء كانت ودائع أو استثمارات مباشرة، وهنا يصبح مفهوم البونزي أكثر وضوحاً؛ كان مصرف لبنان والمصارف، يوزّعون ضمانات للاستثمارات الوافدة (سواء على شكل ودائع أو استثمارات أجنبية مباشرة) أنها ستحصل على أرباح يتم اقتطاعها من استثمارات وافدة جديدة. فكانت الأموال تتدفق للاستفادة من أسعار الفائدة المرتفعة في بلد «بقدّس» حرية دخول وتحويل الأموال إلى الخارج، ويمنح هذه الأموال أملاً إضافياً بالاستفادة من أرباح عقارية تفوق إيرادات الفائدة

اضعافاً في ظل سوق «حرّة» محكومة بالكارتيلات العقارية. لذا، فإنه رغم أن مصرف لبنان عزل المصارف عن الاستثمار في المشتقات المالية ومخاطر التوظيف الخارجي للأموال، إلا أنه كان يفعل ذلك من أجل تلبية حاجات البونزي المحلية المتزايدة. بهذا المعنى، كان الانخراط في المخطط اللبناني أكثر جاذبية بسبب ربحيّته السهلة (ويظهر ذلك من خلال الأرباح الخياليّة التي حققتها المصارف اللبنانية منذ ما بعد الحرب الداخلية اللبنانية)، على ضوء ذلك أصبح لبنان جاذباً لمزيد من الاستثمارات المباشرة خلال الأزمة العالميّة.

لكن لماذا ذهبت هذه الاستثمارات إلى القطاع العقاري؟ وجود البونزي يفسّر الكثير من المنطق الذي ساد في ذلك الوقت. فقد كانت هناك أسطورة تشير إلى أن القطاع العقاري في لبنان لا يخسر، وربما يصاب بالجمود فقط لا أكثر. وقد روّج لهذه الأسطورة كثيراً من أجل تزخيم قدرة الاستقطاب المالي لدى المصارف. وبشكل أساسي كان هناك نوعان من التدفقات: تدفقات المغتربين، تدفقات المستثمرين. المغتربون لم يكونوا ذوي خبرة في القطاع وفي الشؤون المالية، فلم يروا من هذه الفقاعة سوى أرباحها. أما المستثمرون فقد وظّفوا الأموال في المضاربات العقارية على الأراضي والشقق ثم انسحبوا سريعاً عندما أتيح لهم ذلك. فاعتباراً من عام 2010، على سبيل المثال، بدأ الخليجيون يبيعون العقارات التي اشتروها في لبنان قبل سنوات بأسعار مضاعفة أكثر من ثلاث مرات. لكن المسار الذي ساد اعتباراً من عام 2007، تغذّى على توقعات السوق التي تشير إلى أن الأسعار إلى مزيد من الارتفاع، إلى المضاربات الساعية للربح. وهذه هي البيئة التي يتحدّث عنها كينز، أي البيئة المؤاتية لخلق فقاعة مضاربات.

تغذية الفقاعة

بعد عام 2011، انخفضت تدفقات رأس المال الأجنبي إلى لبنان. وتزامن هذا الأمر مع اضطرابات أمنية في المنطقة ابرزها في سوريا، ما أصاب القطاع العقاري بضرر بالغ، إذ انخفض الطلب على العقارات بشكل كبير. ولم يكن من مصلحة المصارف قرضاً للقطاع الخاص بمعدّل فائدة معيّنة، يغطي الجزء الأكبر منه مصرف لبنان ويدفع المُقرض الباقي.

- خفض نسبة الاحتياطات الإلزامية للمصارف لدى مصرف لبنان لتأمين سيولة أكبر للمصارف لإقراضها إلى القطاع الخاص.

- خفّض المطلوبات التي تُحتسب على أساسها الاحتياطات الإلزامية. والاحتياطات الإلزامية هي نسبة من الودائع يفرض المصرف المركزي إيداعها لديه، لكنه بعود له أن يقرّر إعفاء المصارف منها، أو السماح لهم باستعمالها للتسليف في السوق بفوائد محددة. وهكذا يكون الأخير قد حفّز المصارف لإعطاء القروض لقطاع معيّن أو لعدّة قطاعات.

وبحسب البنك الدولي، كان لقروض الإسكان الحصّة الأضخم من هذه السياسات شبه المالية. فقد بلغت حتى عام 2015 نحو 80% من التخفيضات في الاحتياطات الإلزامية، و23% من التخفيضات في المطلوبات. وبحلول عام 2015 كان الطلب على العقارات في لبنان قد انخفض بشكل كبير. فقام مصرف لبنان عام 2017 باللجوء إلى السياسات شبه المالية بشكل متطرّف. فعمد إلى خفض معدّل الفائدة على قروض الإسكان المدعومة من 5% إلى 3%، كما رفع سقف هذه القروض من 800 مليون ليرة إلى 1,2 مليار ليرة.... ما أسهم في إعادة الطلب على العقارات إلى مستوى ما قبل عام 2015، وساهم في استمرار تضخّم الأسعار بوتيرة سريعة.

دورة متكاملة

لم يكتفِ القطاع المصرفي بدعم قطاع العقارات، من خلال ترويج وتشجيع الطلب على العقار، بل كان له دور أساسي في ترويج وتشجيع زيادة العرض أيضاً. فقد شكّلت المصارف محفظة تمويل للقطاع على مدار العقود الماضية. وكان قطاع البناء ثالث أكبر مقترض من المصارف اللبنانيّة على مدى السنوات الأخيرة الماضية، خصوصاً في العقد الأخير، قبل انفجار الأزمة. قد لا يكون هذا الأمر عبارة عن سياسة عامّة رسميّة، فلا يوجد أي قرار رسمي يدفع المؤسسات الماليّة لإقراض قطاع البناء (كما كان الحال مع قروض الإسكان). إلا أن شبكة المصالح المتداخلة بين النخب الاقتصادية، من مصرفيين ومقاولين كبار، تسهم في جعل قطاع البناء من أبرز القطاعات المحظيّة في ما يخص التسليفات المصرفيّة. بالطبع يأتي قطاع البناء خلف قطاع التجارة والخدمات المحكوم بالاحتكارات النافذة في الاقتصاد اللبناني، ما يجعله يحظى بحصّة أكبر من التسليفات.

هناك تقارب ملحوظ بين محفظة تسليفات قطاع البناء ومحفظة القروض السكنيّة. هذه المفارقة توضح كيف قام القطاع المصرفي بخلق دورة عرض وطلب في قطاع العقارات، عبر تمويل الطرفين في الوقت نفسه بالقيمة نفسها، خصوصاً بعد انخفاض التدفقات الرأسماليّة الأجنبية إلى البلد بعد عام 2011.

ما بعد الأزمة

قبيل الأزمة الماليّة-النقديّة-الاقتصاديّة التي أصابت البلد في عام 2019، لم يعد مصرف لبنان، ولا المصارف، قادرين على تمويل الفقاعة العقاريّة التي حافظوا عليها على مدى العقد الماضي. فحصلت صدمة في عمليات بيع وشراء العقارات، وفي حين انخفضت الأسعار عمّا كانت عليه سابقاً إلى نحو النصف، إلا أن الفقاعة لم تنفجر بعد ولم يشهد القطاع انهياراً فعلياً في الأسعار.

فمن جهة الطلب، ما زال هناك استثمار محدود قائم على الفرص المتاحة بأسعار منخفضة «للقطة»، وهو أمر ممول من بعض المغتربين الذين لم تعد المصارف مقصداً لرؤوس أموالهم ويبحثون عن فرص حقيقية.

أما من جانب العرض، وهو يشكّل العامل الأكبر لبقاء الأسعار على حالها، فهناك ممانعة من جهة المالكين لاتجاه السوق الذي يفترض أن ينتهي بانخفاض الأسعار. صحيح أن المبيعات بالأسعار المعروضة حالياً ينطوي على خسائر، إلا أنه لا يصحح الانحراف الفعلي بين القيمة والسعر. وقد يكون أحد تفسيرات ممانعة انفجار الفقاعة، هو انعدام المساواة في تركيبة مالكي العقارات. إذ تمتلك الجزء الأكبر من الثروة في البلد طبقة مقتدرة غير مضطرّة للبيع السريع، وقادرة على الاحتفاظ بأملاكها طمعاً بارتفاع الأسعار لاحقاً، «بعد حل الأزمة». لكن مع ضعف التمويل، سيصبح الطلب على العقارات شبه منعدم، ما يؤدي إلى انفجار الفقاعة. الأموال المتوافرة في المصارف لم تعد كافية لتغطية طلب واسع، وهي أصلاً غير مقبولة في التعاملات، ما يعني أن التمويل بدأ ينضب ويصبح محدوداً ومحصوراً، وهو ما ينبئ بأن المسار نحو الانفجار، وليس تنفيس الفقاعة، ينطوي على فرص مرتفعة أكثر من السابق.

المصالح المتداخلة بين المصرفيين والمقاولين منحت قطاع البناء حصّة وافرة من التمويل

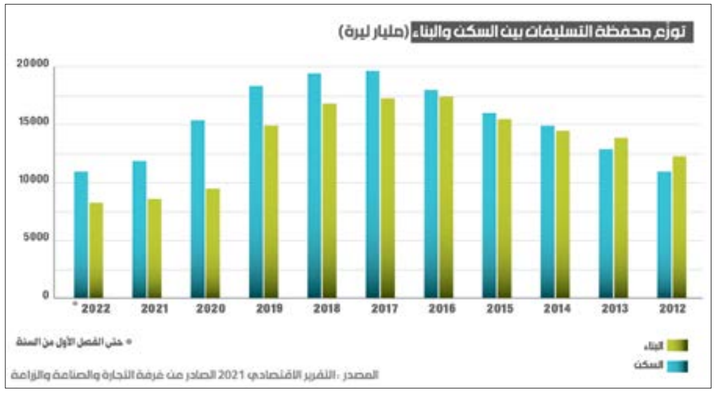

مؤشر

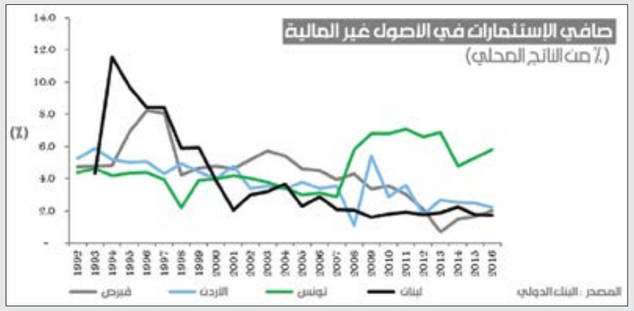

مقارنة مع قبرص والأردن وتونس

انهيار لبنان «الفريد»

أدرج البنك الدولي في المراجعة التي أجراها للمالية العامة في لبنان ضمن الفترة الممتدة من عام 1993 إلى عام 2019، مقارنة مبنية على ثلاثة مؤشرات بين لبنان وثلاثة بلدان يفترض أن اقتصاداتها تتشابه مع اقتصاد لبنان وهي مكشوفة على المخاطر الخارجية مثله تقريباً. وهي: الأردن، قبرص وتونس. والمؤشرات الثلاثة هي: الاستثمار في الاقتصاد، مخصّصات الموظفين والإيرادات الضريبيّة.

الخلاصة التي يمكن استنتاجها من هذه المقارنة، هو أنه رغم تعرّض هذه البلدان، مثل لبنان، إلى ضغوطات آزمة كوفيد، وإلى ضغوطات إقليمية مشابهة أو متّصلة، أو ضغوطات مالية، فإن هذه الأزمات لم تأخذ هذه الدول نحو انفجار مماثل لما حصل في لبنان. كما أن النموذج اللبناني، لم يكن فاعلاً بمقدار ما يُروّج له، إذ إن كل ما يقال عن حصّة مرتفعة للرواتب والأجور من الناتج المحلي الإجمالي هو كذبة كانت تروّج لها السلطة من أجل الحفاظ على حصّة الأرباح التجارية من الناتج. وهذا ما يفسّر انخفاض الإيرادات الضريبية، إذ كان العبء الضريبي أكبر على الدخل منه على الأرباح، وهو ما أسهم في وجود تفاوت حادّ في الثروة وديناميكية أعلى لنموّ الثروة في لبنان. ورغم حاجة لبنان الكبيرة إلى الاستثمار في البنية التحتية بعد الحرب الأهلية، إلا أن هذا الاستثمار كان ضعيفاً في الفترة التي تلت الحرب الأهلية مقارنة مع استثمارات أعلى في الدول الثلاث. ولم تنخفض معدلات الاستثمار في هذه الدول إلا بعد عام 2011، إذ انخفضت إلى المستويات اللبنانية. لبنان كان يعيد توجيه الأموال نحو الاستثمار كأنّه يتعرض لضغوط دائمة كالتي بدأت تتعرض لها هذه الدول الثلاث ابتداءً من عام 2011.

- صافي الاستثمارات في الأصول غير المالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي: بعد الحرب الأهلية كان لبنان بحاجة إلى الاستثمارات في البنية التحتية. رغم ذلك، يظهر أنه بين عامي 2000 و2011، استثمر لبنان أقلّ بكثير من تونس وقبرص والأردن. إنما بعد الاضطرابات الإقليمية في عام 2011، بدأت هذه الدول تخفّض الاستثمار في البنية التحتية حتى أصبح الوضع في لبنان مماثلاً للوضع في الأردن وقبرص. إذ تراجعت نسب الاستثمار في الأردن بينما تأثرت الاستثمارات في قبرص بالأزمة المالية التي ضربتها مع نهاية العقد الأوّل من الألفيّة.

- مخصّصات الموظفين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: يُظهر هذا المؤشّر أنه على طول الفترة قيد الدراسة، كانت النسبة في لبنان أقل منها في البلدان الثلاثة الأخرى، وهي كانت في حالة انخفاض حتى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. لم يقترب من أرقام لبنان سوى قبرص بعد عام 2011، إذ انعكست الأزمة الماليّة فيها أيضاً على هذا المؤشّر.

- الإيرادات الضريبية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: رغم الزيادة في نسب الضرائب في لبنان على مرّ السنوات بعد الحرب، والقدرة الواضحة للدولة على جباية الضرائب، فإنه بحسب البنك الدولي تُعدّ نسب الضرائب المنخفضة في لبنان مثيرة للاهتمام عند مقارنتها مع مثيلاتها في الدول الثلاث الأخرى. بعد عام 2011 أصبحت نسبة الضريبة في الأردن قابلة للمقارنة مع لبنان، بسبب التباطؤ الحادّ في النشاط الاقتصادي.

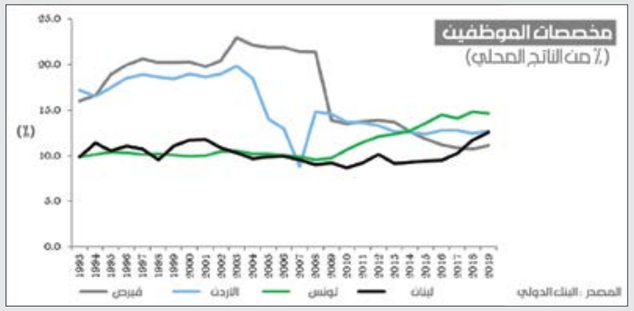

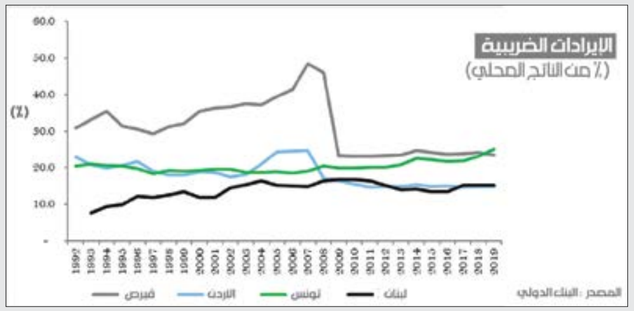

نقل

السلطة تخاف من الأرقام

علي الزين *

يعاني لبنان من نقص مهول في البيانات والإحصاءات. المثال الأكثر تعبيراً هو غياب تعداد رسمي للمقيمين منذ 90 عاماً. وهذا النقص يصيب أيضاً غالبية القطاعات، ومنها قطاع النقل الذي يُعد من أكثر القطاعات المهملة في هذا الشأن. وهذه ليست سمة خاصة بلبنان، بل هي منتشرة في الدول النامية من عالم الجنوب، ويمكن حصر خلفياتها بالآتي: عدم كفاية المصادر، صعوبة نشر المعلومات من مصدرها أو الوصول إليها من مريديها، وإهمال القطاع أو سوء حوكمته.

بيانات عشوائية

لا وجود لأي جهة رسمية تُعنى بإصدار أرقام قطاع النقل دورياً. أما الأرقام الصادرة من حين إلى آخر تبقى محدودة جداً، ومن هذه المصادر نذكر:

- إحصاءات غرفة التحكم المروري التي تحصي الصدامات المرورية وضحاياها بشكل شبه يومي، أو حالة السير على الطرقات الرئيسية والأوتوسترادات.
- عدد المركبات والتفاصيل المرافقة لها من وزارة الداخلية - مصلحة تسجيل المركبات. لكن الأرقام لا تصدر بشكل رسمي أو دوري.
- كلفة النقل من الإحصاء المركزي باعتبارها جزءاً من ميزانية الأسر، أو ضمن مؤشّر الأسعار، أو مؤشّر التضخم. هذه الأرقام عامة جداً ما يحدّ من جدواها، إلا أنه كان لافتاً تضمين مسح القوى العاملة (2019) أسئلة حول معدلات امتلاك الأسر لمركبات النقل أو مدى مخدومية النقل المشترك لمساكنهم.
- أرقام صادرة عن مكاتب دراسات أو مؤسّسات دولية كجزء من مشاريع للنقل الموكلة إليها من قبل الدولة (بلديات، وزارات، مؤسسات، مجالس...) والتي بغالبيتها العظمى هي مشاريع تعنى بالطرقات حصراً. أكثر من أصدر أرقاماً من هذا القبيل وبشكل دوري (لفترة وجيزة) هو مجلس الإنماء والإعمار ولا سيما في تقاريره القطاعية أو السنوية أو المرفقة مع المشاريع والتي كان أبرزها مشروع النقل الحضري لبيروت الكبرى. إلّا أنّ ما يحدّ من فائدة هذه الأرقام هي كونها غالباً تكون محدودة جغرافياً أو تقنياً.

ورغم محدودية إنتاج الدولة في هذا المجال، إلا أنه يُسجّل أيضاً إهمال تاريخي في إنجاز مسح شامل لتنقلات المقيمين المحلية أو الوطنية. فعلى سبيل المثال، تجري فرنسا عدّة مسوحات لمعرفة عادات تنقل السكان، كالمسح الوطني لتنقلات المقيمين (تجري كل 10 أعوام)، المسوحات المحليّة للمدن الكبرى (كل 5 أعوام مع مجموع 160 مسحاً في 80 مدينة منذ عام 1976) بالإضافة إلى التعداد الرسمي للسكان ومسوحات ميزانيات الأسر والتي تتضمن أسئلة حول تنقلات السكان وميزانية النقل. في المقابل، يرجع النقص في البيانات الرسمية في لبنان، إلى قرار رسمي بإهمال قطاع النقل توازياً مع إهمال الأرقام والبيانات في الحوكمة القطاعية (لكل القطاعات لا النقل فقط)، ما أدّى إلى تغييب الموارد المالية والبشرية اللازمة لإجراء مسوحات كهذه على نطاق واسع، فضلاً عن عدم إيجاد إدارات إحصائية مرتبطة بالدوائر الرسمية المعنية بقطاع النقل، وبشكل خاص وزارة الأشغال العامة والنقل ومجلس الإنماء والإعمار.

وعلى الصعيد البلدي، فالحال ليس أفضل، إذ يغيب هذا الدور بشكل فاضح ليكمل هروب البلديات من مسؤولياتها في قطاع النقل رغم الصلاحيات الواسعة الممنوحة لها بحكم القانون البلدي. هكذا تغيب تماماً، الأرقام والإحصاءات البلدية لتنقلات السكان، باستثناء دراسات محدودة غالباً ما تكون ممولة من الخارج كجزء من مشاريع (على سبيل المثال دراسة في أواخر التسعينيات في طرابلس أو دراسة النقل الليّن في بيروت 2012-2013).

إحصاءات «المصلحة الخاصة»

خارج الإطار الرسمي، إذا حَدَثنا الدراسات والداتا الصادرة عن مكاتب الدراسات والمؤسسات الدولية لمصلحة الدولة اللبنانية، فإننا سنلاحظ أن أكثرية الأرقام صادرة من دراسات أكاديمية تكون غالباً فردية وبقيمة، غير مترابطة، قديمة، محدودة جغرافياً (محصورة ببيروت وضواحيها تحديداً) بشكل نافر) وهي أساساً نادرة جداً ولا تتخطى بضعة عشرات المنشورات منذ تأسيس الجمهورية، وهي تكون كذلك لأنها تصبّ في خدمة مصلحة خاصة.

أيضاً، ينبع أحياناً نقص في المعلومات والأرقام، من البيات إنتاج الداتا أو إصدارها أو الوصول إليها. فعلى سبيل المثال، عند إنتاج المعلومة يمكن أن يكون تفاعل المشاركين في الاستبيان أو المسح ضعيفاً، أو مغلوطاً، ما يهدّد جودة المعلومات. وفي لبنان، يبدو هذا الأثر مضاعفاً بسبب قلّة «ثقافة» الأرقام والاستبيانات واستطلاعات الرأي (ولا سيما خارج الاستبيانات الانتخابية والسياسية)، ومع قلّة الإحصاءات الرسمية أو الدورية الشاملة يمكن أن يصبح الحصول على المعلومات من قبل المقيمين أصعب.

تكمن الصعوبة أحياناً في النشر، وليس في إنتاج المعلومات نفسها. في هذه الحالة، يمكن الحصول على المعلومات ومعالجتها وتحليلها، ولكن لا يمكن نشرها بالشكل الأفضل. قد تنشأ العوائق أمام النشر الموثوق للمعلومات من عدم كفاية أو وضوح المنهجية المعتمدة أو عدم أهلية المنظمة التي أجرت المسح والتي قد لا تنشر البيانات وتحللها بطريقة موضوعية لأسباب خاصة أو سياسية مثلاً. يحصل ذلك حين لا تتناسب المعلومات المستقاة مع توجّهات، أو أهداف الجهة التي عملت على إصدارها، أو عندما تُمارَس عليها ضغوط وتأثيرات (غالباً سياسية). تنسحب هذه الصعوبة أحياناً، على المعنيين بالنقل في القطاع العام أنفسهم. فعلى سبيل المثال، فإن العديد ممن قابلتهم للحديث معهم عن القطاع (كجزء من دراسات أكاديمية) لم يوافقوا على الحديث إلا بشرط إخفاء هويتهم والمراكز التي يشغلونها، ولم يسمحوا بأي تسجيل أو تصوير للمقابلة. بل وأكثر، الحصول على الأرقام والدراسات المنجزة يواجه أحياناً «بالتطنيش» أو بالرفض رغم وجود قانون حقّ الوصول إلى المعلومات.

أيضاً، يمكن تفسير نقص البيانات بعدم كفاية الروابط بين البيانات المختلفة المنجزة، ما يؤدي إلى سوء المعالجة وفقدان قيمتها. وهذا موجود في قطاع النقل في لبنان، خاصة مع تعدّد الجهات المعنية بالقطاع وتضارب صلاحياتها وعملهم بشكل منفرد أحياناً من دون تنسيق كاف بينهم.

> **لا وجود لأي جهة رسمية تُعنى بإصدار ارقام قطاع النقل دورياً. اما الارقام الصادرة من حين إلى آخر فتبقى محدودة جداً**

ما العمل؟

معاناة قطاع النقل من النقص في البيانات والأرقام، كسائر القطاعات، تزيد من صعوبة التعامل مع التخطيط. وفي ما يلي بعض الاقتراحات التي يمكن أن تحدّ من النقص، إنما لا يمكن اعتبارها بأي شكل من الأشكال حلولاً جذرية، بل يجب أن تأتي ضمن استراتيجية وطنية شاملة:

- إنشاء وحدة مركزية لإحصاء النقل تكون مرتبطة بالهيئة الناظمة للنقل (الواجب إنشاؤها بشكل عاجل) أو وزارة النقل أو الإحصاء المركزي بهدف إنشاء قاعدة بيانات للنقل عبر جرد كل ما تم إصداره من أرقام وبيانات تخصّ هذا القطاع منذ نهاية الحرب أقلّه والتنسيق مع باقي الهيئات والدوائر الرسمية والخاصة والأكاديمية في أي دراسات مقبلة في قطاع النقل. تعدّ هذه الخطوة نقطة انطلاق لمعرفة ما لدينا وما يلزمنا من بيانات، كما تخوّلنا الحصول على «بنك» للبيانات نحفظ فيه كل ما ينتج مستقبلاً.
- تأمين تمويل عاجل، وتوظيف مؤسّسات متخصّصة لإجراء مسح شامل على الصعيد الوطني أو المدن الكبرى أقلّه، لمعرفة عادات تنقل السكان وكيفية تغيّرها منذ انفجار الأزمة (عادات تنقلاتهم القصيرة والبعيدة، اليومية، المقيدة، الملزمة وغيرها مثل ميزانياتهم، وآرائهم بأي مشروع نقل وتصوراتهم المستقبلية...). يعكس المعتقد السائد، فإن مسحاً كهذا، لا يستوجب طاقات استثنائية ولا هو ضرب من الخيال ولا يكلّف أموال طائلة. فعلى سبيل المثال، آخر مسح شامل جرى في العاصمة السنغالية - داكار، شمل عيّنة تمثل كل سكان المدينة وضواحيها (أكثر من مليوني شخص) بكلفة نصف مليون يورو، وتم إصدار اولى نتائجه في غضون ستة أشهر. مسح كهذا قد لا يكلّف ضمن بيروت الكبرى سوى ما يدّدته السلطة خلال شهرين أو ثلاثة فقط على دعم المحروقات. لو أنه منذ أعوام 2019 أو 2020-2021 (بعد انحسار الكورونا) أو حتى منذ بداية العام الحالي، أجري المسح، لكان اليوم بحوزة السلطات في لبنان، بيانات مهمّة تدلّ على طرق التعامل مع أزمة النقل بدلاً من التخبط السائد وآخر مظاهره صعوبة تشغيل أسطول يقلّ عن 100 باص نقل عام للدولة (45 باصاً قديماً + 50 باصاً (هبة فرنسية))، لا سيما لجهة خطوط التشغيل والسائقين، والمستخدمين المحتملين... كان يمكن مثلاً، منذ بدء الحديث عن استقدام هذه الباصات في نهاية السنة الماضية، إطلاق استطلاع رأي صغير يفيد في تحديد محيط خطوط التشغيل المحتملة.
- تحفيز البلديات للتحرّك على الأرض لجمع بيانات تنقلات السكان، والأهم أيضاً، حول المركبات: كالمواقف، نقاط المرور الأساسية، كثافة السير في مختلف أنحاء الحيّز البلدي وتحليله جغرافياً وزمنياً (باليوم والأسبوع أقلّه)، آليات النقل العام ومواقفها وإن أمكن مستخدميها. رغم الأزمة وقلّة الموارد يمكن القيام بهذا الإجراء عبر التعاون مع جمعيات المجتمع الأهلي، وطلاب الجامعات، وضمن اتحادات البلديات أو عبر روابط البلديات القريبة مع بعضها البعض. للتذكير، بعد اندلاع الأزمة أقام اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية خطة سير لم تلحظ استبياناً شاملاً لتنقلات السكان والتي كانت لتكون ذات فائدة عالية وبكلفة بسيطة مقارنة بكلفة الخطة ككل والتي تبدو نتائجها محدودة نسبياً.
- الاعتماد على الشقّ التقني كالعدادات الرقمية والكاميرات. ففي لبنان لا يوجد سوى عدد قليل جداً من العدادات المرورية لدى بعض مكاتب الدراسات، وهي عدادات نقّالة تستخدم لدراسات مرفقة مع مشاريع الطرقات أو مشاريع الإنشاء الخاصة. أي أن استخدامها يبقى محدوداً جغرافياً وزمانياً ولا ينتج سوى بيانات محدودة. فالمطلوب وضع عدادات ثابتة على الطرقات الرئيسية والأوتوستردات لإحصاء مرور المركبات وتشريح حركة المرور. هذا الإجراء كان يجب أن يكون أولوية، إلا أنه لم يؤخذ في الاعتبار في مشاريع النقل السابقة التي شملت مثلاً، تركيب عدادات لبدل الوقوف والكاميرات والرادارات (يقال أن جزءاً كبيراً منها صار خارج الخدمة). وكان قد تم منذ عقدين تقريباً، إصدار توصية بوجوب إقامة هذه العدادات الثابتة على الطرقات الرئيسية على كامل الأراضي اللبنانية لكنّها قوبلت بالإهمال.

في لبنان، تخاف السلطة الطائفية من الأرقام، لأن الرقم يعكس الواقع، أي يقدّم معرفة حقيقية عن واقع الاقتصاد والمجتمع. تعداد السكان أصبح «محرّماً» خشية معرفة حجم الطوائف وتوزّعها مروراً بعدم معرفة حقيقة واقع القطاعات الحياتية وصولاً إلى عادات التنقل التي ستفرز معطيات اقتصادية ومجتمعية واضحة وتنطوي على دلالة مهمة. يعزى النقص إلى أسباب مترابطة تقنية ومادية، ولكن مصدره الفعلي هو سياسي يستلزم جهة تسعى للتصحيح وليس للترقيع.

*باحث في مجال النقل

تقرير

مصر تحرم شعبها لخدمة الدائنين

تحذو مصر حذو أوروبا في تقليص استهلاكها من الغاز الطبيعي، إنما لأسباب مختلفة. ففيما يكمن الهدف الأوروبي في الحدّ من استهلاك الطاقة تحسّباً لتوقّف تدفقات الغاز الروسي إليها في الشتاء، تعيش مصر أزمة انخفاض تدفقات العملة الأجنبية التي فرضت عليها قسراً خفض استهلاك الغاز المنتج محلياً لإفساح المجال أمام زيادة التصدير منه بهدف تسديد الديون، عملياً ستقلّص من حاجات ورفاهية المصريين من أجل خدمة الدين الخارجي.

على مراحل، اضطرت مصر أن تخفض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار. فالسوق لم يعد يتحمل سعر الدولار البالغ 16 جنيهاً، ما جعل المصرف المركزي يخفّض سعر العملة الوطنية إلى أكثر من 18 جنيهاً للدولار الواحد. أشارت التحليلات في ذلك الوقت إلى أن انخفاض قيمة العملة سببه رفع أسعار الفائدة الأميركية ما أدّى إلى هجرة رؤوس الأموال الأجنبية في مصر إلى الخارج، ونتج من ذلك ضغط على قيمة العملة المصريّة. تزامن ذلك مع اندلاع الحرب الروسيّة-الأوكرانيّة، التي أسهمت في ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء حول العالم، والتي أسهمت في زيادة الضغوط على احتياطات مصر بالعملات الأجنبية، التي بلغت 33 مليار دولار في تموز الماضي، وهو أقل مستوى منذ عام 2017، وذلك بسبب ارتفاع كلفة الاستيراد، علماً أن مصر دولة مستوردة (أي أن وارداتها تتجاوز صادراتها).

عقب هذه الضغوط، تحاول مصر اليوم الوصول إلى اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي، بهدف إعادة الاستثمارات إلى البلد، بالتالي تدفقات رأس المال الأجنبي، لتخفيف الضغوط على العملة. لكن شروط صندوق النقد الدولي، الشبيهة بشروط الاتفاق السابق، ستأتي ثقيلة على الشعب المصري. فالصندوق يشترط خفض قيمة العملة بشكل إضافي، ورفع الدعم عن المحروقات، وهو أمر يزيد العبء على الشعب، خصوصاً مع ارتفاع الأسعار العالميّة.

لذا، تحاول مصر، تحسين أوراقها التفاوضية مع صندوق النقد، من خلال تحسين أرقام حساباتها الخارجيّة، عبر زيادة صادرات الغاز. ولكن لتحقيق ذلك، تتجه مصر إلى خفض الاستهلاك الداخلي للغاز، عبر سلسلة إجراءات تقشفية في استهلاك الطاقة المنتجة بواسطة الغاز المصري. ومن أبرز هذه الإجراءات تخفيف الإضاءة في الملاعب الرياضيّة والحدائق العامّة والشوارع، ورفع درجات الحرارة في المراكز التجاريّة إلى 25 درجة. وقد قامت مصر، منذ شهر تشرين الأوّل الماضي، باستبدال الغاز الطبيعي في بعض معاملها الحراريّة، بمادة المازوت، بهدف خفض استهلاك الغاز، وهو ما أسهم في توليد إيرادات إضافية من تصدير الغاز بنحو 100 إلى 150 مليون دولار شهرياً.

عملياً، تقوم الحكومة المصريّة، بهدف تأمين المزيد من تدفقات العملة الأجنبيّة إلى البلد، بتحميل العبء للشعب المصري وحرمانه من جودة الخدمات ومستوى الرفاهية البسيط الذي كان ينعم به. وهي رفاهية سيتم ضربها بشكل أكبر إذا ما قامت بتنفيذ شروط صندوق النقد لإبرام اتفاق جديد معه. المعادلة ستصبح حرمان مصر من الخدمات من أجل تسديد الديون الخارجية.

60%
هي حصّة الإنتاج المحلّي للكهرباء من إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في مصر. وهي نسبة تحاول الحكومة المصرية أن تخفضها بهدف تصدير المزيد من الغاز الطبيعي

رسم بياني

أزمة ديون في أميركا قريباً؟

بنتيجة رفع أسعار الفائدة لمواجهة التضخّم المرتفع، ازدادت مخاطر التسديد على الأسر والمؤسّسات الصغيرة في أميركا. ففي النصف الثاني من السنة الجارية بلغت ديون الأسر 16,15 تريليون دولار، مدفوعاً بارتفاع في أرصدة الرهن العقاري قيمته 207 مليارات دولار. ورغم أنه لم يسجّل بعد، تزايداً متسارعاً في حالات التأخّر عن السداد، إلا أن تقارير الفيدرالي تشير إلى تزايد حالات التأخّر في سداد قروض بطاقات الائتمان والسيارات لا سيما ضمن الشرائح ذات الدخل المنخفض. وبحسب بنك الاحتياطي الفيدرالي، فإن أرصدة ديون الأسر الأميركية الإجمالية، هي الآن تزيد بأكثر من تريليوني دولار عما كانت عليه في الربع الأخير من عام 2019 قبل انتشار الجائحة.

ما يحصل هو أشبه بالفخّ. ففي فترة الجائحة ضخّ الفيدرالي السيولة مباشرة للأفراد والشركات من أجل تحفيز جانبي الطلب والعرض، ما أتاح وجود كتل مالية كبيرة استثمرها الأفراد في شراء الأصول مثل المساكن. وقد سجّل أثناء الجائحة ارتفاعاً في الطلب على المساكن، كما لو كان لدى المصارف الكثير من الأموال المتاحة وهو أمر حدث في مطلع الألفية عندما خفّض الفيدرالي أسعار الفائدة عقب أزمة «فقاعة التكنولوجيا» التي تعرّضت لها الأسواق المالية في عام 2000 فلم تعد المصارف تحبّذ الاستثمار في السندات بشكل مكثّف. بل فضلت الإقراض في السوق... أما اليوم فهذه الأسر تجد نفسها أمام كلفة اقتراض مختلفة وسط تضخّم في الأسعار وركود شامل. إنه فخّ الديون الرأسمالية.

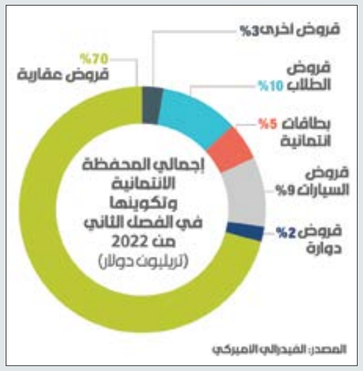

«أشباه الموصلات» صناعة «محرّمة» على الصين

أميركا تنقلب على العولمة

علي عواد

تعاظمت العولمة بشكل كبير خلال العقود الثلاث الماضية. كانت التجارة العالمية تنمو بضعف سرعة نموّ الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ما جعل التجارة العالمية «محرّك» النمو الاقتصادي العالمي. وكانت لحظة انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) أحد أهم المنعطفات التي فجّرت الاستثمارات من كل حدب وصوب. الأمور كانت مثيرة، والمستقبل بعد بالكثير. لكن مع دخول الاقتصاد العالمي زمن ما بعد 2008، وتعاظم دور الصين وموقعها، تم توقف كل شيء بسبب الجائحة، وأزمات الطاقة والغذاء والتضخّم التي ألمّت بالكوكب... كل ذلك، يقول إنه لم يعد ممكناً استمرار أنماط التجارة والاستثمار التي سادت سابقاً. والغرب، بالفعل، بدأ يعمل على فرض ملامح العالم الجديد متّخذاً من السياسات الحكومية البيئية، والإجراءات الداعمة للصناعات الوطنية، طريقة تحكم قواعد العالم الجديد، حتى تبقى دفّة القيادة بين يديه.

قواعد الحروب والعولمة

تقول هالي إدوارد - وهي صحفية سابقة، انتهج مركز اقتصاد «العالم الحر» فكرة تجزئة صناعة أشباه الموصلات، ليكون البحث والتطوير في الولايات المتحدة، في مقابل أن يكون التصنيع متركزاً في آسيا. لكن صعود شركة «TSMC» التايوانية بشكل مطلق. لهذا، يقدم قانون الشرائح الأميركي الجديد إنفاقاً على الأبحاث يبلغ نحو 200 مليار دولار على مدى 10 سنوات، بالإضافة إلى دعم مباشر للشركات الأميركية المعنية في هذا المجال بنحو 52 مليار دولار بشكل مباشر. وهكذا، تأمل أميركا أن تكون قد قلّلت حاجتها إلى الموردين الآسيويين في هذا المجال، وتؤمن حماية إمداداتها من الشرائح الإلكترونية في حال أعادت الصين ضمّ تايوان التي تنتج ما يصل إلى 90% من الرقائق البالغة الدقة.

لقد أنفق الحزب الشيوعي الصيني عشرات المليارات من الدولارات في تطوير صناعة أشباه الموصلات داخلياً. لكن الولايات المتحدة تحرم الصين من التقنية عبر منعها من الاستحصال على جهاز (euv lithography) الذي تنتجه شركة «ASML» الهولندية، والذي لا يمكن لأحد أن ينتج أشباه موصلات بقياسات دقيقة الأكثر تقدماً، لهذا، تستطيع الصين إنتاج شرائح متوسطة الحجم على غرار تلك المستخدمة في السيارات والأجهزة الكبيرة الحجم من دون وجود قدرة على تأمين شرائح للهواتف الذكية والأجهزة الأخرى المتطورة.

ويُشير مقال نشرته «نيويورك تايمز» بعنوان «في واشنطن، التجارة الحرة لم تعد إنجيلاً»، إلى أن إدارة الرئيس الأميركي الحالي، جو بايدن، لم تختلف عملياً عن إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب، إذ تخلّت الإدارة عن فكرة التجارة الحرّة كهدف في حد ذاتها. وأنه لعقود من الزمن، كان لمبدأ التجارة الحرّة نوع من القدسية الدينية بين معظم السياسيين الأميركيين. ويبرّروا ذلك بأنها تسهم في «انتشار الديموقراطية» ورأسمالية السوق. ولكن هذه القدسية لم تعد هي الرأي السائد في أروقة واشنطن السياسية. خلال ولايته، جهد ترامب لإظهار الجانب المظلم للتجارة الحرة والعولمة. الرجل صاحب مقولة «أميركا أولاً» وشعار «لنعد لأميركا عظمتها»، لم يترك فرصة تمرّ من دون أن يتحدث عن كيف دمّرت بلاده وتجزّرت من الصناعات الكبرى مثل السيارات والصلب خصوصاً في ولايات حزام الصدأ. كان ترامب يردّد مراراً أنه من غير المقبول أن يكون استيراد أنابيب الصلب الكبرى من الخارج، بسعر أبخس من صناعتها داخل أميركا. وبدأ الرئيس الـ45 للولايات المتحدة، في حينه، بهدّد بإلغاء الصفقات التجارية القديمة التي قال إنها أرسلت وظائف الأميركيين إلى الخارج، وأراد إعادة التفاوض على صفقات جديدة. لكن سياساته ورغم وقعها الجميل على آذان الأميركيين، إلا أنها انتهت بزيادة الحواجز والعراقيل أمام التجارة بدلاً من خفضها. بما في ذلك مع كندا والمكسيك والصين كما وضع تعرفات جمركية ضخمة على المنتجات الصينية والمزيد من القيود على واردات السيارات إلى أميركا الشمالية.

بالنسبة إلى البعض، كانت سياسات ترامب التجارية غير واضحة وربما فوضوية. لكن إذا تمّت قراءة ما حصل خلال خطٍ زمني نستنتج التالي: تعارت تفريدات ترامب وحدها كافية على إرغام شركات السيارات على نقل مصانعها من المكسيك إلى الولايات المتحدة. الرجل انقلب على الاتحاد الأوروبي، واشتكى أن الألمان لا يشترون ما يكفي من سيارات «شيفروليه»، بينما يشتري الأميركيون العديد من سيارات «بي إم دبليو». هذه العقلية الترامبية ليست جديدة، منذ عام 1990 كان ترامب يطالب بفرض تعرفات جمركية على سيارات شركة «مرسيدس بنز». ومع وصوله إلى البيت الأبيض، وضع خطة شاملة مع بيتر نافارو، أقرب مستشار تجاري له، ووزير التجارة ويلبر روس، يمكن تلخيصها بالآتي: يجب إعادة التفاوض على جميع الصفقات التي تؤدي إلى عجز تجاري للولايات المتحدة.

تعرقلت مساعي ترامب مع جائحة كورونا، وتنامي حدّة الانقسام الداخلي في الولايات المتحدة. ولم ينجح في وضع قواعد تجارية جديدة ثابتة. لكنه نجح في صنع رأي يتعاظم كل يوم، يريد الخروج من قواعد اللعبة القديمة بأي ثمن. وبطبيعة الحال، لا يوجد لدى «مركز العالم الحر» رؤية موحّدة أو مصلحة في ارتقاء سكان الكوكب اقتصادياً، هو من يضع القواعد أساساً، يحتال عليها، ويبدلها حين لا تخدم مصالحه بالسابق. ويمكن ملاحظة أن سياسات الإدارة الأميركية الحالية، ورغم أنها أقل فجاجة من سياسات ترامب، إلا أنها تعمل بشكل بارد على تغيير جذري.

الكلّ في مواجهة الصين

أبرز معالم النظام العالمي الجديد هو تبريد الكوكب. وتحت مظلة حماية الأرض من التغيّر المناخي، يتم فرض قواعد جديدة وسياسات حكومية حول العالم، لكن في جوهرها هي تحاول قمع أو إبطاء تقدّم الصين. في ورقة بحثية نشرها موقع «CSIS» (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية)، تفيد أنه مع بدء الجهات الفاعلة الدولية، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، في وضع الجيل القادم من سياسات التخفيف من تغير المناخ الخاصة بها، تحتاج الولايات المتحدة إلى استكشاف أي السياسات أكثر جدوى في نموذجين: خارجياً في عالم متعدّد الأقطاب، وداخلياً. وبحسب الورقة البحثية، تشير الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأميركية الحالية، إلى أن منحها الأولوية لتغير المناخ يتضمن ميلاً حمائياً في سياستها التجارية في الكونغرس الأميركي، مفادها أن الحكومة يجب أن تفعل المزيد لدعم الابتكار في التكنولوجيا الخضراء والصناعات الرئيسية استجابة لأزمة المناخ، وكذلك لمنافسة الصين بشكل أفضل. وتوضح الورقة أن مثل هذا الميل قد يجعل عملية التوصل إلى اتفاق دولي بشأن نهج مشترك لسياسة التجارة المناخية أكثر صعوبة. خلاصة هذه الورقة تعطي ملامح عن شكل قطاعات الإنتاج الصناعي، ولكن أيضاً، توسّعاً في أنماط التجارة الدولية انطلاقاً من بريطانيا وفرنسا، اللتين كانتا تقودان الثورة الصناعية في حينه. تركيزُه مثلاً على مسألة رسوم القمح المعروفة «بقوانين الحبوب»، في إطار سجاله مع بريدون، في كتاب «بؤس الفلسفة» ردّاً على «فلسفة البؤس» للأخير، كان يعكس بروزَ مسألة التجارة الحرّة في بريطانيا زمن صدور الكتاب في عام 1847، أو قبل ذلك بقليل.

في ذلك الوقت كان توسُّع السوق الدولية، يثير حفيظة ملّاكي الأرض هناك، الداعين، بعكس أنصار التجارة الحرّة ورفع القيود الجمركية، إلى الحفاظ على نظام تقييد استيراد الحبوب. السجال المستّعر حينها، كان بمثابة مؤشّر، على انحسار نفوذ أصحاب المُلكيات العقارية الكبيرة لصلحة البورجوازيتين الصناعية والتجارية، اللتين كانتا تقودان بقوّة، على خلفية تغليب التنافسية التجارية للسلع على الحمائية التي كانت تميّز النظام الإقطاعي، أو ما تبقّى منه.

مقاربة التراكم الرأسمالي من هذه الزاوية، أي من زاوية انشداد الصناعة، ومعها التجارة الداخلية، إيجاباً، إلى السوق الدولية الناشئة، كانت تضع العمّال في عين المعركة، لجهة انسحاقهم بين فائض القيمة الذي يذهب لمصلحة الصناعيين، والتنافسية التجارية التي تنعكس سلباً على أجورهم المتضائلة أصلاً بسبب دورات الركود والتضخّم المستمرّة. هذا جَعَل تركيز الرجل ينصبّ على المصنع، ليس فقط كوحدة تحليل مركزية، بل أيضاً، كحيّز يعيد فيه العمّال أو البروليتاريا إنتاج حياتهم، على النحو الذي يجعلها امتداداً فعلياً لإنتاج السلع. ومن هنا نفهم أيضاً محورية أطروحات لديه، كزمن الإنتاج الاجتماعي، ولاحقاً الاغتراب، بوصفها تكثيفاً للمنظومة الفلسفية التي لا وجودَ مادياً للبروليتاريا وحياتها وكفاحها من دونها. بهذا المعنى فإنّ كلّ نتاجه الكبير اللاحق، من «القيمة الزائدة» إلى «الغروندريسه»، وصولاً إلى «رأس المال»، أصبح متمحوراً حول كيفية تجاوز علاقات الإنتاج التي كرّستها البورجوازية، انطلاقاً من كفاح الطبقة العاملة الأوروبية في المصانع، بوصفها الإطار الوحيد المؤهَّل لهذا التجاوز.

ظروف إنتاج روابط الفلاحين عربياً

المشكلة التي واجهتها معظم الثورات التي حصلت بعد اكتمال المُنجَز الفلسفي لماركس، ومعه إنغلز، هو وقوعها في دول لم تكن قد أنجزت بعد، القطيعة، حتى مع علاقات الإنتاج الإقطاعية. حصل ذلك في روسيا إبان ثورة أكتوبر، ولاحقاً في الصين، وصولاً إلى حركات التحرّر في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية. في الإقليم هنا، كان الوضع أسوأ لأنّ الحالة الكولونيالية المنتهية حديثاً كانت متداخلة عضوياً مع نمط الإنتاج الإقطاعي، بالتالي كان يصعب إنجاز الاستقلال من دون تصفية علاقات الإنتاج التي كان يقوم عليها شرطه الاستعماري. لم يكن أيضاً ثمّة طبقة عاملة، حتى بالمعنى الذي أُعيد إنتاجه في الصين ليتناسب مع تركّز البروليتاريا هناك، في الأرياف بدلاً من المدن. تركّز أكثرية قوى العمل في الريف، حيث الأراضي الزراعية التي لم تكن ملكيّتها قد انتقلت بعد إلى الفلاحين، لا يجعل منها بالضرورة طبقة عاملة بالمعنى الماركسي، أي طبقة لذاتها وليس بذاتها. الطبقة بحسب ماركس، لا تتواجد فحسب في مكان العمل، بل تصنع هذا الوجود، عبر معاودة إنتاج الحياة وليس السلع فحسب. في سوريا ومصر والعراق والجزائر كان ثمّة استحالة لبناء، روابط بين الفلاحين، حتى بعد رحيل الانتدابين البريطاني والفرنسي، فالإقطاع الذي كان قد ضُعِّفَ بالفعل، لم يكن ليتحلّل بسهولة عن نظامه الإنتاجي وتغلغله بين الناس. وفي ظلّ ضُعف الأحزاب أو تداخُل مصالحها مع بقايا الإقطاع كانت القوّة الوحيدة القادرة على إنهائه قسرياً هي الجيوش، ولكن القوّة العسكرية ليست هي الأداة لإحلال نظام إنتاج محلّ آخر، أو الشروع بتغيير علاقات المُلكية التي كانت مصدر قوّة وغلّبة النظام الإقطاعي. والحال أنّ الانتهاء من هذا النظام كان يقتضي الشروع ببناء روابط بين الفلاحين، الآفتن سابقاً، على أسس مغايرة تماماً لعلاقاتهم مع الإقطاع. الإدراك بأنّ مصلحتهم هي في امتلاك الأرض بدلاً من العمل فيها لقاءَ أجر تُقتطع منه معظم ساعات العمل، هو بمثابة نقطة الانطلاق فحسب، لأنّ المُلكية الخاصّة في الماركسية تتعارض مع تحويل علاقات الإنتاج لمصلحة المُنتجين. ولكن الوصولَ إلى هذه المرحلة من عدمه، كان يتطلّب المرور بمرحلة المُلكية الخاصّة الصغيرة، بوصفها عتبة التحرّر من نظام الاستغلال الذي كان يمثّله الإقطاع السياسي، بُعيد الاستقلال.

الحركات الاشتراكية هنا، سواءً عبر تبنّي الجيوش لها في مصر وسوريا والعراق، أو من خلال الأحزاب الصاعدة حينها كالبعث والاتحاد الاشتراكي وسواهما، لم تكن تمتلك العدّة النظرية المناسبة للقيام بالتحويل الاشتراكي، فضلاً عن ضحالة معرفتها بالمنهجية الماركسية التي جرى تطبيقها بعد «تحريفها» في كلٍّ من روسيا والصين. هذا جَعَلها تعوّل على التجربة، المُقترنة بالحدّ الأدنى من المعرفة النظرية، ويمكن القول إنّ ذلك كان «مفيداً»، في ظرف كان يفتقر إلى أدنى مقوّمات، ليس فقط تحويل علاقات الإنتاج، بل كذلك تشكيل روابط جديدة بين الفلاحين على أنقاض الروابط الإقطاعية السابقة. كلّ ذلك، بغرض تحويل عملية نقل المُلكية، ومعها التأميم والإصلاح الزراعي، من مجرّد إجراءات تقوم بها السلطة السياسية الجديدة لتوطيد حُكمها، إلى حيّز لإعادة إنتاج شروط الحياة بالنسبة إلى هذه الفئات العاملة التي أضحت بفضلها، تتواجد في حيّز أجورهم المتضائلة أصلاً بسبب دورات الركود والتضخّم المستمرّة. هذا جَعَل تركيز الرجل ينصبّ على المصنع، ليس فقط كوحدة تحليل مركزية، بل أيضاً، كحيّز يعيد إنتاج العمّال أو البروليتاريا إنتاج حياتهم، على النحو الذي يجعلها امتداداً فعلياً لإنتاج السلع. ومن هنا نفهم أيضاً محورية أطروحات لديه، كزمن الإنتاج الاجتماعي، ولاحقاً الاغتراب، بوصفها تكثيفاً للمنظومة الفلسفية التي لا وجودَ مادياً للبروليتاريا وحياتها وكفاحها من دونها. بهذا المعنى فإنّ كلّ نتاجه الكبير اللاحق، من «القيمة الزائدة» إلى «الغروندريسه»، وصولاً إلى «رأس المال»، أصبح متمحوراً حول كيفية تجاوز علاقات الإنتاج التي كرّستها البورجوازية، انطلاقاً من كفاح الطبقة العاملة الأوروبية في المصانع، بوصفها الإطار الوحيد المؤهَّل لهذا التجاوز.

ظروف إنتاج روابط الفلاحين عربياً

المشكلة التي واجهتها معظم الثورات التي حصلت بعد اكتمال المُنجَز الفلسفي لماركس، ومعه إنغلز، هو وقوعها في دول لم تكن قد أنجزت بعد، القطيعة، حتى مع علاقات الإنتاج الإقطاعية. حصل ذلك في روسيا إبان ثورة أكتوبر، ولاحقاً في الصين، وصولاً إلى حركات التحرّر في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية. في الإقليم هنا، كان الوضع أسوأ لأنّ الحالة الكولونيالية المنتهية حديثاً كانت متداخلة عضوياً مع نمط الإنتاج الإقطاعي، بالتالي كان يصعب إنجاز الاستقلال من دون تصفية علاقات الإنتاج التي كان يقوم عليها شرطه الاستعماري. لم يكن أيضاً ثمّة طبقة عاملة، حتى بالمعنى الذي أُعيد إنتاجه في الصين ليتناسب مع تركّز البروليتاريا هناك، في الأرياف بدلاً من المدن. تركّز أكثرية قوى العمل في الريف، حيث الأراضي الزراعية التي لم تكن ملكيّتها قد انتقلت بعد إلى الفلاحين، لا يجعل منها بالضرورة طبقة عاملة بالمعنى الماركسي، أي طبقة لذاتها وليس بذاتها. الطبقة بحسب ماركس، لا تتواجد فحسب

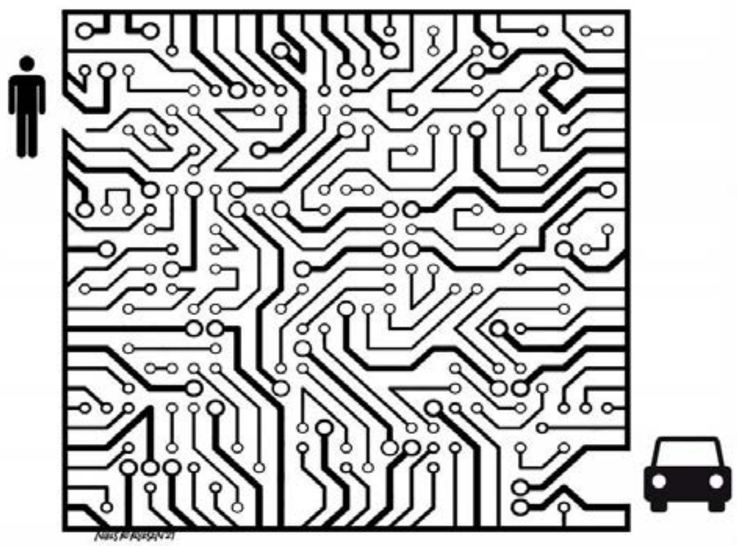

نيلز بوجيسن ـ الدنمارك

حزام الصدأ الأميركي

يضم «rust belt states» الولايات التي غادرتها الشركات الصناعية وأكل الصدأ منشآتها الصناعية. وهو تعبير اشتهر في الثمانينيات، ويستخدم لتوصيف انهيار النتاج الصناعي وما نتج عنه من تدهور اقتصادي وانخفاض في عدد السكان، وأضمحلال في المناطق الحضرية. يمتد الحزام من نيويورك نحو الغرب من خلال بنسلفانيا ثم ولايات فرجينيا الغربية، أوهايو، إنديانا، ثم ينحدر إلى شبه جزيرة ميشيغان وينتهي في شمال الينوي وشرق ولاية ويسكونسن.

> مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية: على أميركا إنفاق تريليونات الدولارات لرفع مستوى جودة المنتجات وإخضاعها لمعايير بيئية وأخلاقية قاسية

مقال

الماركسية ومحدّدات الطبقة العاملة: التجربة العربية

ورد كاسوحة

الوضعية التي شرّح من خلالها ماركس، النظام الرأسمالي في مراحل تشكّله الوسيطة، لم تكن موجودة بالقدر ذاته في الإقليم والعالم الثالث عموماً غداة الثورات الاشتراكية التي قادتها البورجوازية الصغيرة هنا. الوحدة الأساسية في تحليله، لم تكن الأرض وعلاقات الإنتاج المرتبطة بها بمقدار ما كانت المصنع أو المعمل، أي الوضعية البروليتارية المثالية أو النموذجية للعمل في نظام رأسمالي تجاوَزَ نمط الإنتاج الخراجي وكلّ ما يطرحه من إشكاليات «متقادمة» خاصّة بريع الأرض أو المُلكية الإقطاعيّة أو سواهما. هذا جَعَلَ الأدوات المستخدمة في التحليل تنطبق على الحقل الخاصّ بالإنتاج الصناعي، وتحديداً في الدول التي توسّعت فيها عملية التراكم بالاعتماد على التدفّقات الآتية من دول الجنوب، أي حين تتوسّع السوق داخلياً وخارجياً بالاتكال المطلق على تدفّق المواد الخام وقوى العمل من المستعمرات، ثمّ عودة ناتج العمل إلى هناك على شكل سلع وخدمات. حتى الطروحات المركزية في نظريته حول تراكم رأس المال، وأهمُّها القيمة الزائدة، كانت تنطبق على العمل في المصنع أكثر منه في الأرض أو سواها، وهو ما طرح إشكالية حول إمكانية تناسُبِها مع أنماط الإنتاج التي تكون فيها المُلكية الخاصّة بالنسبة للمنتجين حاضرةً بالقدر ذاته الذي تحضر به لدى أصحاب الرساميل من صناعيين وتجار. على أنّ ذلك لم يمنع نظرية «فائض القيمة» من أن تتحوّل إلى وحدة تحليل أساسية، حتى بالنسبة إلى أنماط الإنتاج المتأخّرة. ولكن ليس في نطاق علاقات العمل ضمن وحدات الإنتاج الأورومركزية الطابع، بل في الإطار الخاصّ بنظيرتها العالمثالثية أو النامية. هنا ثمة تنوُّعٌ أكبر في أشكال المُلكية بحكم تجاوُز أنماط إنتاج مختلفة، متأخّرة وحديثة، ومعها طبعاً أشكال الاستغلال التي لا تقتصر على العلاقة بربّ العمل، بل تتعدّاه إلى علاقات الاستتباع بين الدول، وفقاً لما تقتضيه جغرافيا عملية التراكم الرأسمالي على امتداد العالم.

المصنع كوحدة تحليل مركزية

حين وضع ماركس الإطار النظري لعلاقات العمل داخل النظام الإقطاعي، وكيف يصبّ ريع الأرض في تعزيز الطابع الاحتكاري المُطلَق لعلاقات الإنتاج الإقطاعية، كانت أوروبا بأسرها قد تجاوزت هذا النظام الإنتاجي القديم إلى الوحدات الإنتاجية الأولى في النظام الرأسمالي؛ من نظام الورش الصغيرة إلى المانيفكتورة، وصولاً إلى نظم الإنتاج الجمعيية الكبيرة التي يجري فيها تقسيم العمل، وفقاً للاختصاصات الإنتاجية. محورية دور الآلة هنا، كانت أساسية لفهم الطريقة التي نشأت بها الصناعات الكبيرة، انطلاقاً من الانتهاء من العمل اليدوي، تدريجياً. هذا التأثير الحاصل في الصناعة، جَعَل اهتمامه بعلاقات الإنتاج في النظام الإقطاعي ينحصر ضمن إطار فهم الآلية التي تم بموجبها تجاوزها، في اتجاه علاقات استغلال أكثر ثباتاً وتعقيداً.

الأشكال الجديدة من تراكم رأس المال وتركّزه هي التي كانت تهمّ ماركس، وانطلاقاً من هذا الاهتمام كانت تتبلور لديه المنهجية الخاصّة بتحليل مراحل الانتقال من نظام إنتاج إلى آخر. المرحلة الزمنية حينها كانت تُملي ذلك. إذ كانت أوروبا تشهد، ليس فقط تركّزاً كبيراً لرأس المال في قطاعات الإنتاج الصناعي، ولكن أيضاً، توسّعاً في أنماط التجارة الدولية انطلاقاً من بريطانيا وفرنسا، اللتين كانتا تقودان الثورة الصناعية في حينه. تركيزُه مثلاً على مسألة رسوم القمح المعروفة «بقوانين الحبوب»، في إطار سجاله مع بريدون، في كتاب «بؤس الفلسفة» ردّاً على «فلسفة البؤس» للأخير، كان يعكس بروزَ مسألة التجارة الحرّة في بريطانيا زمن صدور الكتاب في عام 1847، أو قبل ذلك بقليل.

في ذلك الوقت كان توسُّع السوق الدولية، يثير حفيظة ملّاكي الأرض هناك، الداعين، بعكس أنصار التجارة الحرّة ورفع القيود الجمركية، إلى الحفاظ على نظام تقييد استيراد الحبوب. السجال المستّعر حينها، كان بمثابة مؤشّر، على انحسار نفوذ أصحاب المُلكيات العقارية الكبيرة لصلحة البورجوازيتين الصناعية والتجارية، اللتين كانتا تقودان بقوّة، على خلفية تغليب التنافسية التجارية للسلع على الحمائية التي كانت تميّز النظام الإقطاعي، أو ما تبقّى منه.

مقاربة التراكم الرأسمالي من هذه الزاوية، أي من زاوية انشداد الصناعة، ومعها التجارة الداخلية، إيجاباً، إلى السوق الدولية الناشئة، كانت تضع العمّال في عين المعركة، لجهة انسحاقهم بين فائض القيمة الذي يذهب لمصلحة الصناعيين، والتنافسية التجارية التي تنعكس سلباً على أجورهم المتضائلة أصلاً بسبب دورات الركود والتضخّم المستمرّة. هذا جَعَل تركيز الرجل ينصبّ على المصنع، ليس فقط كوحدة تحليل مركزية، بل أيضاً، كحيّز يعيد

> بدلاً من تعزيز الطابع الصناعي للاقتصاد تزايدت حصّة قطّاع الخدمات من الناتج المحلّي على حساب الصناعة والزراعة معاً

ثناني الطبقة العاملة العربية

النشأة في هذا السياق الذي يفتقر إلى ملامح الطبقة، كما جرى تعريفها ماركسياً، جَعَل التحويل الاشتراكي في الإقليم يتحدّد بالأرض بدلاً من المصنع، كوحدة إنتاج أولاً، ثمّ كوحدة تحليلية لدى المنظّرين الاشتراكيين، أو حتى الماركسيين الذين تصدّوا لتجربة التحويل الاشتراكي، عربياً وعالمثالثياً. ظروف المنطقة والعالم، يُعيد نيل هذه الدول استقلالها، أضفت نوعاً من التطابق بين نشأة حركات التحرّر العربية وتشكُّل الفلاحين الذي تملّكوا الأرض لاحقاً، كطبقة. الإسقاط الذي حصل للمنهجية الماركسية على ظروف الإنتاج المتأخّر هنا، ظلّ عند حدود تمويه طبيعة الطبقة العاملة الجديدة التي لا تشبه الطبقة العاملة الأوروبية، لا في تركيبتها، ولا في صعودها ضمن إطار قيادة البرجوازية الكبيرة لعملية التصنيع هناك. هكذا، ولتفادي هذا المأزق المنهجي، ضُمَّ العمّال إلى الفلاحين في الأدبيات الرسمية لحركات التحرّر، وحتى في التمثيل السياسي داخل الأطر التمثيلية التي أفرزتها الاشتراكيات العربية. نسبة تمثيل هؤلاء داخل الأُطُر البرلمانية في هذه الدول كانت تصل إلى حدود 50%، إذ كانت نصف المقاعد من حصّة العمال والفلاحين، والنصف الآخر من نصيب بقية الفئات الاجتماعية من مهنيين وموظّفين كبار وتجّار وصناعيين وأصحاب رساميل... التساوي في التمثيل بين الفئتين ضمن إطار هذه النسبة لم يكن يعكس طبيعة النظام الإنتاجي الجديد بشكل فعلي. فالعلاقات الإنتاجية التي أفرزها الإصلاح الزراعي كانت لصلحة الفلاحين أكثر من العمّال، كون المواجهة كانت مع الإقطاع الذي يملك الأرض، وليس مع البرجوازية التي تملك المصانع كما كانت عليه الحال في أوروبا. هذا الفارق أفضى إلى خلل أساسي في العلاقة بين جناحي الطبقة العاملة العربية. فهنا ثمّة طرف يملك، وإن لم يكن يحصل على القيمة المضافة الفعلية لناتج عمله من المُلكية، وطرف آخر لا يملك سوى قوّة عمله، وإن كانت أيضاً شروط هذا العمل تحسّنت مع التأميمات وانتقال مُلكية المصانع إلى الدولة بدلاً من القطّاع الخاص.

التناقض الناشئ هنا هو ذاته الذي واجهته قيادة حركة التحرّر لدى انتقالها من إزالة آثار الاستعمار إلى قيادة التحويل الاشتراكي. فالمُلكية التي انتقلت من الإقطاع، بعد وضع حدٍّ أقصى لها، إلى الفلّاحين، جعلتهم في «مرتبة أعلى» من الآخرين الذين لا يملكون عادةً إلا قوّة عملهم. وهي وضعية يستحيل الخروج منها بغير تفضيل فئة على أخرى ضمن مسار انتقال الطبقة العاملة. لِنَقُل أنّ شرط الانتقال الاشتراكي حينها، بخلاف التجارب التي أتيح لها نقل مُلكية الأراضي إلى الدولة، أو الإبقاء على طابعها المُتَملّل، هو الحفاظ على المُلكية الخاصّة الصغيرة للفلاحين، وربْما تدخل السلع المُنتَجة من الأرض في حلقة التصنيع. بالتالي بدأ الوضع البروليتاري للعمال بالتغيّر، إلى الحدّ الذي يصبح فيه مساوياً لوضع نظرائهم الفلاحين.

نتائج تعثّر المسار

عدم حصول ذلك لاحقاً، لم يكن بسبب الإبقاء على البنية الزراعية للاقتصاد، بل لأنّ مسار الانتقال الاشتراكي نفسه قد تعثّر، وبدلاً من تعزيز الطابع الصناعي للاقتصاد، تزايدت حصّة قطّاع الخدمات من الناتج المحلّي لهذه الدول، على حساب الصناعة والزراعة معاً. وهذا كان المدخل حينها، لعودة القطّاع الخاصّ بقوّة إلى المشهد، باعتبار أنّ الأرباح هنا ليست فقط أكبر، بل تأتي بكلفة أقلّ. إذ إنّ الأجور في هذا القطّاع ليست ضمن شبكة الحماية الخاصّة بالفلاحين والعمال، وهو ما وضع قيوداً أقلّ على الاستثمارات الخاصّة المتزايدة، الداخلية والخارجية. التوسُّع في قطّاعات الاقتصاد بهذا المعنى، لم ينعكس إيجاباً على وضع الطبقة العاملة العربية، حتى تلك التي أتت من خارج القطّاعين الزراعي والصناعي، إذ اقترن الأمر ليس فقط بالخصخصة واستعادة المُلكية على منشآت وأراضي القطّاع العام، بل كذلك بتقليص مكتسبات الطبقة العاملة إلى الحدّ الأقصى، وعودتها إلى وضعية شبيهة بما كانت عليه قبل التحويل الاشتراكي. القناعة التي انتهت مع الإقطاع عادت مقنّعةً مع القطّاع الخاصّ والاستثمارات الأجنبية، أي على شكل زيادة في ساعات العمل ورفع لسنّ التقاعد وتقليص لنظام الحوافز والإجازات، وصولاً إلى انخفاض حصّة الأجور نفسها من الناتج المحلّي لهذه الدول، إلى الحدّ الأقصى. ولولا الكوابح التي استمرّت مع بقايا الهياكل الاشتراكية حتى أواخر التسعينيات من القرن الماضي، لكان مصير الطبقة العاملة نفسها على المحك. وهذا يعني أنّ الحفاظ على تدفّق السلع بوتيرة منتظمة إلى الأسواق الداخلية والخارجية، ومعه نموّ القطّاع الخاصّ الذي يُنتِج حالياً كلّ شيء، هو من مخلّفات الاشتراكية وليس العكس، وكذلك الأمر، إبقاء الطبقة العاملة، من فلّاحين وعمّال وسواهما، بين حدّي الاندثار والدفاع عن الوجود.

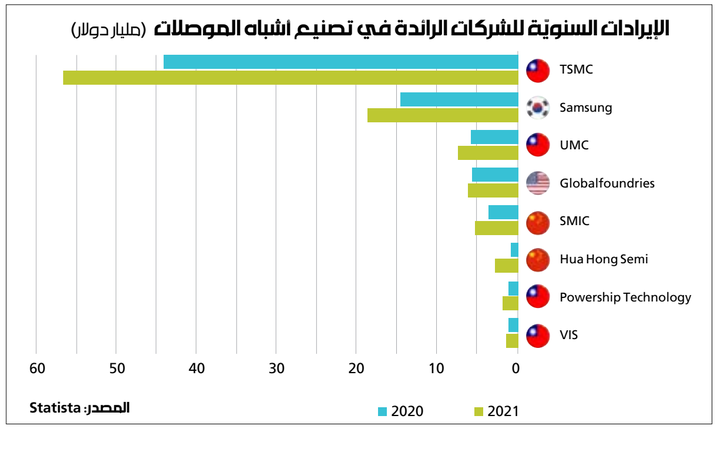

مقال

إسكندنافيا والإمبرياليّة *

برابات باتنايك

تنتشر العديد من المفاهيم الخاطئة حول الرأسمالية الإسكندنافية. فمن الشائع الاعتقاد بأنه نظراً إلى أن الدول الإسكندنافية طوّرت اقتصادات رأسمالية قوية، من دون حيازتها سابقاً لأي مستعمرات خاصة بها، فإنها تشكّل تفنيداً واضحاً للادّعاء بأن التطوّر الرأسمالي لا يمكن أن يحدث من دون الإمبريالية. هذه حجّة موجودة منذ عقود، لكنها تستند إلى مفهوم خاطئ، ليس فقط حول الدول الإسكندنافية ولكن قبل كل شيء عن الإمبريالية نفسها.

في الواقع، يمكن للمرء أن يقول أشياء إيجابية حول التنازلات التي انتزعتها الأنظمة الديمقراطية الاجتماعية الإسكندنافية من الرأسمالية (رغم أن العديد من هذه الأنظمة مهدّدة في العصر الحالي للنيوليبرالية). لكن القول إن الدول الإسكندنافية تشكّل مثالاً على الرأسمالية غير الإمبريالية، يمثّل قراءة خاطئة تماماً للرأسمالية. وربما لم يكن لدى الدول الإسكندنافية مستعمرات في السابق، لكنها ركبت على ظهر إمبريالية القوى الأخرى سواء قبل أو بعد الحرب العالمية الثانية. دعونا نُلقِ نظرة على الترتيب الإمبريالي بشكل مفصّل.

لا يحتاج كل بلد رأسمالي ناجح إلى إمبراطورية خاصة به. هناك نظام إمبريالي شامل يحدث فيه التطور الرأسمالي، والكثير من البلدان الرأسمالية المتقدّمة تستفيد من هذا النظام، حتى عندما لا يكون لديها أي إمبراطوريات خاصة بها. في ذروة الإمبريالية البريطانية، على سبيل المثال، كانت السوق البريطانية مفتوحة أمام البضائع القادمة من القارّة الأوروبيّة. لم يكن على الأخيرة أن تجد أسواقاً خاصة بها لأنه كان بإمكانها الدخول بحُريّة إلى السوق البريطانية لبيع بضائعها. وقد نجحت أوروبا في القيام بذلك لأن «البداية المبكرة» لبريطانيا جعلت إنتاجية العمل لديها أقل مما كانت عليه عند الدول الصناعيّة الجديدة، وبالتالي جعلت كلفتها الإنتاجيّة أعلى. وبالمثل، استخراج الإمبريالية البريطانية للمواد الأولية من مستعمراتها، وشبه مستعمراتها، سهّل وصول أوروبا وغيرها من البلدان الرأسمالية الأخرى إلى هذه الموادّ، من دون أن تضطر هذه الدّول إلى اتخاذ ترتيباتها الخاصّة للحصول على مثل هذه الإمدادات.

هذا دور تؤدّيه جميع البلدان الإمبريالية الرائدة في أي وقت. إنه مكوّن أساسي من دورها القيادي، الذي يسمح بانتشار الرأسمالية إلى البلدان المنافسة، وبالتالي لا يثير أي تحدٍّ جدّي لقيادتها من جانب الدول الصناعية الجديدة. يمتصّ «القادة» البضائع من القوى المنافسة المنخرطة في تطوير رأسمالياتها الصناعية الخاصة، وفي الوقت عينه يتجنّبون الدخول في عجز غير مستدام في الحساب الجاري من خلال الترتيب الإمبراطوري. تجنّبت بريطانيا مثل هذه العجوزات من خلال «الاستنزاف» الذي فرضته على مستعمراتها.

كانت الولايات المتحدة، التي خلفت بريطانيا في ريادة العالم الرأسمالي، تفتقر إلى ممتلكات استعمارية من النوع الذي كانت تمتلكه بريطانيا. لكنها تمكنت من إدارة عجز حسابها الجاري عن طريق طباعة الدولارات - العملة التي تقرّر في نظام بريتون وودز أنها «في نفس جودة الذهب» (كون النظام جعلها قابلة للتحويل إلى الذهب بسعر 35 دولاراً للأونصة). حتى في وقت لاحق، بعد انهيار اتفاقية بريتون وودز، تم قبول الدولارات بحكم الأمر الواقع على أنها «بنفس جودة الذهب» من قبل أصحاب الثروات في العالم، الذين لم يترددوا في التمسك بها.

باختصار، الدولة الرأسمالية الرائدة تدعو العالم الرأسمالي بأسره للركوب على أكتافها. صحيح أن بعض الدول المتقدمة قد تجد هذا الأمر مقيِّداً لها وتحاول إنشاء إمبراطوريات خاصة بها، لكنّ الدول التي لا تفعل ذلك، مثل الدول الإسكندنافية التي لا يمكن اعتبارها تبني رأسمالية خاصة بها من دون أي لجوء إلى الإمبريالية. فهي تحصل على فوائد إمبريالية القوة الرأسمالية الرائدة.

هناك نقطتان إضافيتان يجب ملاحظتهما هنا؛ أولاً، تتمتع القوى الرأسمالية المنافسة الناشئة بحريّة الوصول إلى سوق الدولة الرأسمالية الرائدة، حتى عندما تفرض هي نفسها تعرفات جمركية في أسواقها للحد من الاستيراد، بما في ذلك من الدولة الرأسماليّة الرائدة. فعلى سبيل المثال، فرضت ألمانيا والولايات المتحدة تعرفات جمركية في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى لتطويق أسواقهما الوطنية لعواصمهما، حتى أثناء الوصول إلى السوق البريطانية. كان عدم التناسق هذا هو الذي سمح لها بالتصنيع رغم «الانطلاقة المبكرة» التي حصلت عليها بريطانيا. وينطبق الشيء نفسه على البلدان الأخرى في أوروبا. ثانياً،

> الإمبريالية الغربية تنهار تحت تأثير الأزمة الطويلة التي دخلت فيها النيوليبراليّة

لم يكن لهذه القوى المنافسة فرصة للوصول إلى السوق البريطانية فحسب، بل أيضاً إلى أسواق المستعمرات البريطانية، على الأقل حتى عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي.

أُدخل «التفضيل الإمبراطوري» في فترة ما بين الحربين إلى المشهد. وهو عبارة عن فرض بريطانيا تعرفات تفاضلية، أي تعرفات أعلى على السلع المنتجة خارج الإمبراطورية البريطانية مقارنة بالسلع المنتجة داخل الإمبراطورية. هذا الأمر كان بمثابة قطع للعلاقة غير المتناسبة بين الإمبراطوريّة البريطانيّة والدول الرأسماليّة الناشئة المنافسة. لقد تم تصميم نظام التعرفات هذا بشكل أساسي لمواجهة الدفع الياباني الكبير للاستيلاء على أسواق المستعمرات الآسيوية البريطانية. ولكن رغم أن اليابان كانت الهدف الرئيسي «للتفضيل الإمبراطوري»، فإن التعرفات التفاضلية كانت تعني تغييراً عاماً في النظام الإمبريالي. وقد كانت سبباً عارضاً للتنافس الذي اندلع بين الإمبرياليين خلال الكساد الكبير. التوسع الاقتصادي الياباني أزعج ترتيبات ما قبل الحرب العالمية الأولى، فأحبطته الإجراءات الدفاعية لبريطانيا، ليتحوّل إلى توسّع عسكري. قبل ذلك، كانت الأسواق الاستعمارية البريطانية منفتحة على البضائع، ليس فقط من بريطانيا، ولكن أيضاً من القوى الرأسمالية المنافسة، بما فيها اليابان.

هكذا، إن تطور الرأسمالية الإسكندنافية، رغم حقيقة أن الدول الإسكندنافية لم تكن لديها مستعمرات خاصة بها، لا يُعدّ دحضاً لضرورة الإمبريالية لنموّ الرأسمالية. إنه يؤكد فقط تعقيد الترتيب الإمبراطوري. ويترتب على ذلك أن الدول الإسكندنافية لها نفس القدر من الاهتمام بالحفاظ على الترتيب الإمبريالي مثل أي دولة رأسمالية كبرى أخرى. ليس لأسباب سياسية فقط، مثل أن انهيار الترتيب «الأمني» الإمبراطوري يجعل بقاء الرأسمالية في أي بلد متقدم أكثر صعوبة من خلال تشجيع تطويقها السياسي. بل إن هذا الترتيب هو ضرورة اقتصادية، لضمان توفر مجموعة كاملة من السلع الاستوائية وشبه الاستوائية غير القابلة للإنتاج في العاصمة الرأسمالية، والتي ستتعطّل إمداداتها مع إضعاف الترتيب الإمبراطوري.

فوجئ الكثيرون، أخيراً، بقرار السويد وفنلندا التقدّم بطلب للانضمام إلى الناتو، وما ورد عن استعدادهما للدخول في اتفاق مع تركيا للتغلب على اعتراض الأخيرة على عضويتهما. لا شكّ بأن حرب روسيا مع أوكرانيا قد وفّرت الخلفية المباشرة التي عبّرتا على أساسها عن رغبتهما في الانضمام إلى الناتو، لكن تغيير موقفهما يدل على شيء أعمق، وهو التحوّل الأساسي الذي يحدث في العالم الرأسمالي.

الحجة التي قدّمتها الإمبريالية لشرح التغيّر في موقف هاتين الدولتين، تركّز على التهديد الذي يشكله «التوسّع الروسي». لكن هذه الحجة لا تصمد بعد التدقيق فيها. فحتى لو افترضنا أن روسيا عازمة على أن تكون «توسّعية»، فقد افتُرض حتى الآن أن «توسّعها» يغطي الأراضي التي كانت ذات يوم جزءاً من الاتحاد السوفياتي، فيما لا السويد ولا فنلندا تندرجان ضمن هذه الفئة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه في ذروة الحرب الباردة، عندما كانت القوى الأوروبية تبكي بصوت عالٍ بسبب شبح التهديد السوفياتي، وكانت الشعوب الأوروبية تتعرض للقصف اليومي من قبل مناهضي السوفياتية، ظلت هاتان الدولتان بعيدتين عن الناتو. فلماذا إذاً تتقدّمان فجأة بطلب للحصول على عضوية الناتو الآن، بعد أن انهار الاتحاد السوفياتي، وعندما انحسر التحدي الإيديولوجي للهيمنة الإمبريالية؟

تكمن الإجابة في حقيقة أن الإمبريالية الغربية تنهار تحت تأثير الأزمة الطويلة التي دخلت فيها النيوليبراليّة. إن التعرض لأزمة طويلة الأمد يهدّد هيمنة الإمبرياليّة الغربيّة. يبدو أن العالم على أعتاب تغيير تحاول القوى الغربية جاهدة منعه، من خلال اتخاذ موقف شديد العدوانية. الخوف من هذا التغيير الوشيك، مع تراجع الهيمنة الغربية وظهور الصين وروسيا كمركزين بديلين للقوة، هو الذي يربط الدول الغربية معاً كما لم يحدث من قبل، بما في ذلك حتى الدول الإسكندنافية. لذلك، فإن التغيير في موقف الدول الإسكندنافية، بعيداً عن إظهار عدوانية روسيا المفرطة، هو أحد عوارض العدوانية المفرطة للقوى الغربية في وضع تتعرّض فيه هيمنتها للتهديد بسبب غرقها في أزمة اقتصادية طويلة الأمد.

* هذا المقال نُشر على موقع www.networkideas.org في 18 تموز 2022